الحملة الدولية لإنقاذ معبدي أبي سمبل

د. صلاح السيد عبد العال علام
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية اللغة العربية بأسيوط

المستخلص:

يتناول هذا البحث جزءً مهم من تاريخ مصر الثقافي والحضاري في النصف الثاني من القرن العشرين ، وهي مسألة إنقاذ معبدي أبى سمبل، وقد تضافرت في هذا المشروع مجهودات عظيمة تعاونت فيها منظمة اليونسكو مع وزارة الثقافة والكثير من الهيئات والمؤسسات الدولة للمساهمة في هذا المشروع مادياً وعلمياً وفنياً.

وقد جاء هذا البحث في تمهيد وأربعة مباحث:تناولت تاريخ المعبدين واكتشافهما في العصر الحديث. والخطوات الأولى لمشروع إنقاذ آثار النوبة.

أما المبحث الثاني: فقد سرد بإسهاب وتفصيل للمشروعات التي قدمتها الهيئات العلمية الدولية والمحلية لإنقاذ معبدي أبى سمبل. ومسألة تمويل مشروع إنقاذ المعبدين والمساهمات الدولية والمحلية فيها. وأخيراً الأعمال التنفيذية لإنقاذ المعبدين.

International Crusade for Saving Abu Simbel Temple

Abstract:

This research handles an important part of cultural and civilized history of Egypt in the 2nd mid of the 20th century, that is the matter of saving Abu Simbel Temples, great efforts collaborate in this project that UNSCO organization cooperated with a ministry of Egyptian culture and a lot of international authorities and organizations to contribute financially, scientific and technical in this project

This research consists of a preface and four topics. The preface handled in a brief way the history of two temples and general description of them. Handled steps of a project of saving Nuba Monuments.the projects that presented by international and local scientific authorities for saving Abu simbel temples., funding matter to the project of saving the two temples and the international and local contribution in it.Finally: discussed the executive works for saving the two temples.

المقدمة

الحمد لله حمداً كثيراً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... وبعد

يتناول هذا البحث جزءاً مهماً من تاريخ مصر الثقافي والحضاري في النصف الثاني من القرن العشرين، وهي مسألة إنقاذ معبدي أبى سمبل واللذان نقرهما رمسيس الثاني في الصخر ببلاد النوبة في فترة حكمه التي استمرت سبعاً وستين عاماً من (١٢٩٠ـــــ ١٢٢٣) ق.م، وقد تضافرت في هذا المشروع مجهودات عظيمة تعاونت فيها منظمة اليونسكو مع وزارة الثقافة المصرية والكثير من الهيئات والمؤسسات الدولية للمساهمة في هذا المشروع مادياً وعلمياً وفنياً، ولم يكن إنقاذ معبدي أبي سمبل إلا جزءاً من نتاج الحملة الدولة لإنقاذ آثار النوبة، والتي شملت بجانب ذلك نقل ما يقرب من ستة عشر معبداً من أماكنهم إلى أماكن أخرى أكثر أماناً بعيداً عن مياه بحيرة السد العالي، وأيضاً عمليات الحفر والمسح والتنقيب التي قامت بها البعثات والهيئات العلمية الدولية إسهاماً منها في الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة.

وقد جاء هذا البحث في تمهيد وأربعة مباحث، أما التمهيد فقد تناولت فيه تاريخ المعبدين واكتشافهما ووصفهما في العصر الحديث، كما تناولت فى المبحث الأول الخطوات الأولى لمشروع إنقاذ آثار النوبة منذ أن فكرت الحكومة المصرية في مشروع السد العالي وارتباط هذا المشروع ارتباطاً وثيقاً بإنقاذ آثار النوبة، وحتى توجيه النداء الدولي وتشكيل الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة. وتناولت في المبحث الثاني المشروعات التي قدمتها الهيئات العلمية الدولية والمحلية لإنقاذ معبدي أبى سمبل، ومن أهمها مشروع السد الواقي، ومشروع رفع المعبدين، ومشروع تعويم المعبدين، وأخيراً مشروع نقل المعبدين بعد تقطيعهما، وهو المشروع الذي تم إنقاذ المعبدين على أساسه، وقيام منظمة اليونسكو بتشكيل اللجان المتخصصة لدراسة هذه المشروعات واختيار أفضلها. أما المبحث الثالث فقد تناولت فيه تمويل مشروع إنقاذ المعبدين والمساهمات

الدولية والمحلية فيه، وذلك بدايةً من تشكيل الحملة الدولية، ثم مسألة تمويل مشروع الرفع، والعقبات التي واجهته، وفشل المجهودات الدولية في تمويله، وأخيراً تمويل مشروع النقل ونجاحه، والمساهمات الدولية والمحلية في تمويله. وفى المبحث الرابع ناقشت الأعمال التنفيذية لإنقاذ المعبدين، متناولاً الأعمال التنفيذية الخاصة بمشروع الرفع من الأعمال التحضيرية وطرح المناقصة العالمية لإنقاذه، حتى تم استبداله بمشروع النقل، ثم الأعمال التنفيذية الخاصة بمشروع النقل بداية من المراحل التمهيدية ثم بالمراحل التنفيذية التي قام على أساسها المشروع حتى افتتاحه عام ١٩٦٨م. ثم تلي ذلك خاتمة تناولت فيها أهم نتائج ذلك البحث، ثم عرضت لقائمة المصادر والمراجع وفهرس الموضوعات .

ومن أهم المصادر التي اعتمد عليها البحث، الوثائق غير المنشورة والمتمثلة في وثائق مجلس الوزراء ووزارة الثقافة والإرشاد، ثم هناك المادة العلمية الهائلة التي أفرزتها التقارير الحكومية للمشروع، والمقالات والبحوث العلمية سواء كانت لمسئولين في الحكومة أم مهندسين متخصصين في شئون الآثار مصريين وأجانب، وهذه المقالات والبحوث وجدت في دوريتين ثقافيتين مهمتين، الأولى تتبع منظمة اليونسكو نفسها وهي مجلة " رسالة اليونسكو " والتي كانت تصدر سنوياً في باريس، ويعاد إصدارها في القاهرة باللغة العربية، ومجلة " المجلة " لسان حال وزارة الثقافة المصرية، وقد أسهمت كلتا الدوريتين بعدد هائل من هذه المقالات والبحوث التي كانت تناقش وتعالج مشروع الإنقاذ بكل دقة ووضوح، بالإضافة إلى مصدر مهم جداً وهو مذكرات الدكتور / ثروت عكاشة وزير الثقافة والإرشاد القومي إبّان الفترة الأولي(١٩٥٨_١٩٦٠م) ثم الفترة الثانية (١٩٦٦_١٩٧٠م) بعنوان " مذكراتي في السياسة والثقافة ". بالإضافة إلى الدوريات المصرية من المجلات والصحف اليومية، والتي تابعت المشروع خطوة خطوة وعلى رأسها جريدتي الأهرام والجمهورية.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش العظيم

تمهيد

تاريخ المعبدين ووصفهما

قام رمسيس الثاني (١٢٩٠- ١٢٢٣ ق.م) في مدة حكمه الطويلة التي قاربت سبعاً وستين عاماً بتشييد عمائر عديدة، بل لم تخل منطقة أثرية في مصر من اسمه، وفى العاصمة طيبة فقط شيد الجزء الأمامي من معبد الأقصر، وأهم أجزاء معبد الكرنك الراميسوم الضخم على الشاطئ الغربي للنيل، بجانب ذلك فقد نقر في باطن الصخر بمنطقة النوبة السفلى معابد ستة وهي " بيت الوالي، جرن حسين، وادي السبوع، الدر، أبو سمبل الكبير، أبو سمبل الصغير "، وليس من شك في أن معبدي أبي سمبل يعتبرا أهم وأضخم وأروع معابد بلاد النوبة السفلى التي بنيت في عصر رمسيس الثاني، وترجع أهمية هذين المعبدين إلى سببين :

الأول : تمتعت منطقة أبو سمبل عند المصريين القدماء بأهمية خاصة إذ هناك من الأدلة ما يثبت أن " خوفو " قد أقام معبداً هناك، كما أقام فى عهد الدولة الوسطى (٢٠٠٠) ق.م معبداً آخراً وكلاهما قد تهدم، ولم يبق منهما إلا بضعة أجزاء متناثرة .

ثانياً : يتضح من النقوش والمناظر المختلفة التي تملأ جدران معبد الملك رمسيس الثاني في أبي سمبل أن الفنانين بعد الانتهاء من هذه النقوش اضطروا إلى إجراء كثير من التعديلات بين صور الآلهة التي تعبد في المعبد، ويعني ذلك أن الملك كان يهدف إلى أن يرتفع بشخصه إلى مرتبة الآلهة التي تعبد في هذا المعبد[١].

وأما عن قصة اكتشاف المعبد الكبير في العصر الحديث فتدور

---

[١] عبد المنعم أبو بكر: أبو سمبل ومشروعات إنقاذه ،المجلة، يوليه ،١٩٦٣م ، عدد ٧٩ ص١٠. وزارة الثقافة والإرشاد القومي: مشروع إنقاذ آثار النوبة ، الإدارة العامة للثقافة، ١٩٦٢م ، ص٦٩ .

حولها الكثير من الروايات والقصص أشهرها للرحالة" جون لويس بوركهارت Burkhart"، والذي يرجع إليه اكتشاف المعبد الكبير عند زيارته لبلاد النوبة عام ١٨١٢م، حيث شاهد أثناء زيارته لمعبد أبي سمبل الصغير أربعة تماثيل عملاقة منحوتة في الصخر وهي مدفونة في الرماد، ولا يكاد يظهر منها إلا رأس تمثال وجزء من صدره وذراعيه، وأما التماثيل الثلاثة فلا يبدو منها إلا القليل، فلا تعلم هل هذه التماثيل جالسة أم واقفة، وقال " بوركهارت " في مذكراته أنه لو أمكن إزاحة الرمال عن المكان لأصبحنا أمام معبد كبير، وبالنسبة للمعبد الصغير فقد كان موجوداً بشكله الحالي لأن" بوركهارت " قدم له في مذكراته وصفاً يتفق مع الوصف الذي جاء في المصادر والمراجع التي أعقبت بوركهارت. (١)

وقد قام " بوركهارت " بكتابة تقرير كامل عن كشفه هذا بعد عودته إلى القاهرة في يوليه ١٨١٥م، قدمه إلى القنصل البريطاني في مصر آنذاك، ومن المعلوم أنه حتى بداية القرن التاسع عشر كانت بلاد النوبة منطقة مجهولة تماماً، ولكنها بعد ذلك تحولت إلى ممر للرحالة للكشف عن كنوز الآثار المدفونة وبدأ المكتشفون يفدون واحداً تلو الآخر إلى معبد أبى سمبل لإزالة ذلك الجبل الضخم من الرمال، ولكن فشل المكتشفون في ذلك نظراً لامتناع الأهالي عن مساعدتهم. (٢)

وفى عام ١٨١٦م قدم إلى أبو سمبل المكتشف " جيوفاني بلزوني" "Belzoni " الإيطالي الجنسية على رأس بعثة لاكتشاف المعبد يمولها القنصل البريطاني في مصر، وقد قابلت " بلزوني" مشكلة رفض الأهالي لمبدأ التعاون معه لفتح المعبد، وفى زيارته هذه وجد المعبد الكبير مثلما وصفه "بوركهارت" مطموراً في الرمال إلى حد لم يكن يظهر منه سوى

---

(١) جون لويس بوركهارت: رحلات بوركهارت في بلاد النوبة والسودان ، ترجمة فؤاد أندراوس ، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٧م ، ص٧٩ ، ٨٠ .

(٢) الأهرام ٩ / ٣ / ١٩٦٠م ، ص٣ . الجمهورية ٩ / ٣ / ١٩٦٠م ، ص٥ .

رأس أحد التماثيل الضخمة فوق الرمال التي كانت تغطي البوابة والواجهة التي فوقها، ولكن في زيارة " بلزوني " الثانية عام ١٨١٧ نجح في تطهير واجهة المعبد بحيث سهل دخوله إلى الغرف الداخلية، وبذلك يعتبر " بلزوني " أول الأوربيين الذين نفذوا إلى داخل المعبد. (١)

ومنذ أيام بلزوني جرى تطهير المعبد الكبير مراراً وتكراراً بصورة حاسمة منها على يد العالم الألماني لبسيوس lepsius أثناء بعثته الكبيرة التي قام بها في عام ١٩٤٢وحتي ١٩٤٥م، وأيضاً على يد مريت Mariette في عام ١٨٦٩م والذي اهتم بصيانة المعبد والمحافظة عليه، وكانت عملية التنظيف الأخيرة على يد "بارسانتي Parcenti"عام ١٩١٠م هي أفضلها حيث نتج عنها اكتشاف مقصورة في الجانب الشمالي من الواجهة لم يسبق معرفتها من قبل وقد قام" بارسانتي" بحماية المعبد مما كان يتهدده من سيل الرمال المستمر التي لا تهدأ، حيث قام ببناء أسوار عالية فوق الهضبة المرتفعة التي يبدأ منها تدفق الرمال بغرض حجز التيار الرملي الجارف وتحويل مجراه. (٢)

معبد أبو سمبل الكبير

يعد معبد أبو سمبل الكبير أعظم معابد النوبة تأثيراً في النفس لإعجازه المعماري وروعته الفنية ومناظره التاريخية والدينية المهمة ولتناسقه مع البيئة المحيطة به، وقد عثر ضمن نقوش المعبد على نقش يؤرخ بالسنة الخامسة والثلاثين من حكم رمسيس الثاني أي حوالي ١٢٢٧ ق. م، مما يدل على أن المعبد كان موجوداً حينذاك وأن عمره يزيد على

---

(١) جيمس بيكى : الآثار المصرية في وادي النيل ، الجزء الخامس " من فيله إلى الخرطوم " ترجمة، نور الدين الزراري ، ١٩٩٤م ، ص١٧١ . وزارة الثقافة والإرشاد القومي: مشروع إنقاذ آثار النوبة ، القاهرة ، ١٩٦٠م ، ص٨٠ . آخر ساعة٢٥ / ٩ / ١٩٦٨م، عدد ١٧٧٠ ، ص٣٦ .

(٢) جيمس بيكى: مرجع سبق ذكره ، ص١٧٢ . وزارة الثقافة والإرشاد القومي: مشروع إنقاذ آثار النوبة ، ص٨١ .

٣٢٠٠عام، وقد أقام رمسيس الثاني هذا المعبد لعبادة إله الشمس " رع حور آختى " و " آمون رع " بالإضافة إلى عبادته هو نفسه كإله، وهذا المعبد هو الوحيد من نوعه الذي تتوغل أشعة الشمس في أعماقه ستين متراً " لتصل في النهاية إلى قدس الأقداس يومين كل عام ٢٢ فبراير، ٢٢ أكتوبر "، فتضئ ثلاثة من التماثيل الأربعة المنحوتة بداخله وهي تماثيل " رع حور آختى " و " آمون رع " وتمثال رمسيس الثاني نفسه، وتستمر هذه الظاهرة الفريدة حوالي عشرين دقيقة. (١)

ولعل أروع أجزاء هذا المعبد هو واجهته، والتي تعد من أجمل ما نفذه المهندس المصري القديم لنجاحه في إيجاد نوع من التناسق الإبداعي والانسجام الفني بين أجزائها وعناصرها والتوافق المعماري بين الأثر والبيئة والصحراوية المحيطة به وتشكل هذه الواجهة صرح المعبد الذي يبلغ ارتفاعه ثلاثة وثلاثين متراً وعرضه ثمانية وثلاثين متراً وبعمق إثنين وستين متراً، ويعلو هذا الصرح أكثر من عشرين تمثالاً لقردة واقفة على أقدامها رافعة أيديها إلى أعلى كما لو كانت قد توجهت بالعبادة إلى قرص الشمس عندما يطل على المعبد من وراء قمم التلال العالية الممتدة على الشاطئ الشرقي، وغير هذا فقد نحت الفنان المصري أربعة تماثيل ضخمة تمثل رمسيس الثاني جالساً على عرشه، وهو تعتبر من أضخم التماثيل التي نفذها الفنان المصري إذ يبلغ ارتفاع الواحد منها عشرين متراً، وفى أعلى التماثيل الأربعة يوجد إطار يحتوي على نقش بأسماء وألقاب رمسيس الثاني تعلوه زخرفة على هيئة الحيات المقدسة، ثم في أعلى صف من تماثيل القردة وفوق بوابة المعبد نحت تمثال الآلة " حور آختى ". هذا وبجانب أرجل التماثيل الأربعة أو بينها توجد تماثيل عائلة رمسيس الثاني كأمه وزوجته المحبوبة ونفرتاري وبناته وأبنائه، كما توجد مناظر الأسرى على قواعد هذه التماثيل، وعلى الشرفة تقع

(١) ريتش كالدر : عباقرة الهندسة من ٣٠٠٠ عام ، رسالة اليونسكو ، ديسمبر ١٩٦١م عدد١٢ ، ص٧ . زاهي حواس : أبو سمبل معابد الشمس المحرقة ، دار الشروق ، ٢٠٠١م ، ص٩١ . وزارة الثقافة والإرشاد القومي: مشروع إنقاذ آثار النوبة ، ص٨١ .

مقصورتان الأولى للآلة " رع حور آختى " والثانية للآلة" تحوت"، كما نحت في الصخر نصب زواج رمسيس الثاني من ابنه ملك الحيثيين. (١)

يتوسط الواجهة المدخل الموصل إلى الصالات الداخلية للمعبد، وتصل منه إلى صالة الأعمدة التي تحتوي على ثمانية أعمدة مربعة على الوجه الأمامي لكل منها تمثال للملك رمسيس الثاني على هيئة أوزيريس، أما سقف الصالة فمزين تارة بالصقر المجنح وتارة بالنجوم، يبلغ طول الصالة عشرين متراً وعرضها ثمانية عشر متراً وارتفاعها تسعة أمتار، أما المناظر الموجودة على جدران صالة الأعمدة فذات أهمية تاريخية كلها تسجل مواقف حربية للملك حيث تتمثل على الجدار الشمالي للصالة مناظر معركة قادش التي خاضها الملك رمسيس ضد الحيثيين وعلى الجدار الجنوبي نجد بعض المناظر التي تمثل رمسيس الثاني وهو يحرق البخور أو يتعبد أمام الآلهة وغيرها من المناظر الحربية، كما يشاهد على الجدار الشرقي للصالة وهو يضرب العدو بطريقته المألوفة على المعابد المصرية يمسك به من رأسه ليهوى عليه بدبوسه. (٢)

وتلي صالة الأعمدة، صالة أخرى أصغر حجماً تحتوي على أربعة أعمدة مربعة يمثل عليها رمسيس الثاني مع الآلهة التي تحتضنه أحياناً، وتحوي جدران هذه الصالة نقوشاً دينية تمثل رمسيس الثاني وهو في حضرة الآلهة، وفى جوانب هذه القاعة عدة غرف لحفظ القرابين والحلي منها غرفة رئيسية وثمانية غرف صغيرة، ثم نصل إلى قدس الأقداس وهو يحوي أربعة تماثيل ضخمة لإلهة المعبد وهو " بتاخ، حور آختى، آمون، رمسيس الثاني "، وتبلغ المسافة بين هذه التماثيل ومدخل المعبد ثلاثة

(١) عبد المنعم أبو بكر: بلاد النوبة ، ص٧٠ ، أبو سمبل ومشرعات إنقاذه، ص١٠ . زاهي حواس ، مرجع سبق ذكره، ص٩١ . ريتش كالدر : مرجع سبق ذكره، ص٨ .

(٢) جيمس بيكى : مرجع سبق ذكره، ص١٨٥ ـ ١٩٠ . عبد المنعم أبو بكر : بلاد النوبة ، ص٧٠ . وزارة الثقافة والإرشاد القومي: مشروع إنقاذ آثار النوبة ، ص٨٢ .

وستين متراً. [١]

معبد أبوسمبل الصغير (نفرتاري)

يقع المعبد الصغير إلى الشمال من المعبد الكبير، وقد نحته رمسيس الثاني في الصخر وأهداه لزوجته نفرتاري، وكانت تقام لها فيه الطقوس الدينية مع الآلهة المحلية " حتحور "، ويعد هذا المعبد إنجازاً فنياً رائعاً لما تميز به نقوشه من رقة بالغة وما تتسم به واجهته من إخراج بديع، وتبدو واجهة المعبد في هيئة صرح يبلغ عرضه ثلاثين متراً وارتفاعه ثلاثة عشر متراً، ويتكون من ستة تماثيل ضخمة متجاورة يبلغ ارتفاع الواحد منها أحد عشر متراً، يقسمها مدخل المعبد إلى مجموعتين من ثلاثة تماثيل إلى شمال المدخل، وتضم كل مجموعة تمثالين لرمسيس الثاني يتوسطهما تمثال " نفرتاري " في صورتها المؤلفة مثلما صورها زوجها في تماثيله بالمعبد الكبير، وتحيط برجل كل تمثال، تماثيل صغيرة لأبناء وبنات الزوجين الملكين، وتبدو هذه التماثيل الضخمة للناظر وكأنها حية تخطو نحو النيل[٢].

يتوسط الواجهة المدخل إلى صالات المعبد، وتبدأ بصالة الأعمدة التي تضم ستة أعمدة مربعة مزينة من الأمام بصلاصل تحمل رؤوس حتحور، بينما تزدان جوانب الأعمدة وجدران الصالة بمناظر تمثل الملك والملكة يقدمان القرابين من الزهور والشراب، ويتميز معبد نفرتاري بصبغته الأنثوية معبراً خير تعبير عن الملكة وجمالها ورقتها بذلك الأسلوب الفني المميز للمصريين القدماء، ويضم المعبد واحداً من أروع المناظر، وهو ذلك المنظر الذي يصور نفرتاري وقد وقفت بين

---

(١) جيمس بيكى : مرجع سبق ذكره، ص١٩٠ وما بعدها . وزارة الثقافة والإرشاد القومي: مشروع إنقاذ آثار النوبة ص٨٢ . ريتش كالدر : مرجع سبق ذكره، ص٨.

(٢) وزارة الثقافة والإرشاد القومي: مشروع إنقاذ آثار النوبة، ص٨٣ . ريتش كالدر : مرجع سبق ذكره، ص٩ . زاهي حواس : مرجع سبق ذكره، ص١٠٣، ١٠٤. عبد المنعم أبو بكر : أبو سمبل ومشروعات إنقاذه ، ص١١ .

المعبودين إيزيس وحتحور تتوجانها وتمنحانها الحماية [١]، وتنتهي هذه الصالة بمدخل إلى قدس الأقداس وهي حجرة صغيرة برز من جدارها الغربي تمثال مهشم للبقرة " حتحور "، ويضاف إلى صالة الأعمدة بعض الحجرات الجانبية المخصصة للتخزين ولخدمة كهنة المعبد، ويوجد في الجدار الجنوبي للصالة المستعرضة مساحات خالية تركت للأبواب التي كانت من المفروض أن تؤدي إلى بعض تلك الحجرات.[٢]

(١) جون بوركهارت : مرجع سبق ذكره،ص٧٩ ، ٨٠ . جميس بيكي : مرجع سبق ذكره، ص١٩٥ وما بعدها . زاهي حواس : مرجع سبق ذكره، ص١٠٤ .

(٢) عبدالمنعم أبو بكر : أبو سمبل ومشرعات إنقاذه ، ص١١ . زاهي حواس : مرجع سبق ذكره، ص١٠٤ ، ١٠٥ .

المبحث الأول

الخطوات الأولى لمشروع إنقاذ آثار النوبة

بدأ التفكير في إنقاذ آثار النوبة مع التفكير في بناء السد العالي، وحينما بدأ مشروع السد يشق طريقه نحو التنفيذ، أخذ التفكير في إنقاذ آثار النوبة يخطو خطوات سريعة إلى الأمام، وذلك حينما أوفد مجلس الآثار الأعلى بوزارة التربية والتعليم في عام ١٩٥٤م بعثة إلى بلاد النوبة تضم عدداً من علماء الآثار المصرية والمهندسين لوضع تقرير عن الآثار المهددة بالغرق، وبحث السبل الممكنة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه منها قبل أن تغمرها مياه السد العالي[١]. وقد قامت هذه البعثة من القاهرة في ٢٢ ديسمبر ١٩٥٤م، وقضت في بلاد النوبة عشرة أيام زارت خلالها معظم المناطق الأثرية، ثم عادت إلى القاهرة ووضعت تقريرها في ٢٦ يناير ١٩٥٥م، نشرته مصلحة الآثار في يونيه من نفس العام باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، وفى هذا التقرير أوصى رجال البعثة بتسجيل جميع آثار النوبة، وحفر عدد من الجبانات الأثرية، غير أن البعثة لم تتناول بحث المشكلة على أساس إنقاذ وحماية جميع المعابد والمقابر في النوبة وفى مقدمتها وأهمها معبدي أبى سمبل، واكتفت البعثة في الحدود المرسومة لها بأن توصي بنقل معبدي " قرطاس وعمدا " وبعض التماثيل في معبد وادي "السبوع" وفى معبدي " أبى سمبل ".[٢]

وقد قامت مصلحة الآثار بتوزيع هذا التقرير على الهيئات العلمية المختلفة في أنحاء العالم لحثها على المساهمة في أعمال الحفر والتنقيب، غير أنه لم يلب الدعوة إلا عدد قليل من هذه الهيئات، منها المعهد الألماني للآثار المصرية في القاهرة، والذي أرسل بعثة للعمل في منطقة " عمدا "

---

(١) وزارة الثقافة والإرشاد القومي: مشروع إنقاذ آثار النوبة، ص٥ .

(٢) ثروت عكاشة : مذكراتي في السياسة والثقافة ، المجلد الثاني ، دار الشروق ، القاهرة ، ص٥١٦ . محمد غيطاس : حملة اليونسكو وأضواء جديدة على تاريخ النوبة ، دار المعرفة الجامعية ، ص١٩٨٧م ، ص٢١ .

عام ١٩٥٨م، وكذلك جامعة الإسكندرية والتي قامت بالحفر في منطقة " عده " بين عامي ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩م، مما اضطر مصلحة الآثار لتحمل العبء وحدها، فأوفدت بعثة لاستكمال أعمال الحفر في منطقتي " قسطل وبلانة"[١]

وفى نفس الوقت كانت وزارة التربية والتعليم قد قامت بتوقيع اتفاق مع منظمة اليونسكو [*] في مايو ١٩٥٥م للتعاون في تسجيل الآثار المصرية وما عليها من نقوش ونصوص عن طريق إنشاء مركز لتسجيل الآثار وإمداده بالمعونة المادية والفنية، وقد صدر به القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٦م بعد موافقة مجلس الوزراء على إنشائه في ٢٥ أبريل عام ١٩٥٦م [٢]، وكان الحافز لإنشاء هذا المركز هو إحساس الحكومة بخطورة تأثير

---

[١] وزارة الثقافة والإرشاد القومي: مشروع إنقاذ آثار النوبة ص٧ . ثروت عكاشة : مرجع سبق ذكره،، ص٥١٧ . عبد المنعم أبو بكر : أبو سمبل ومشرعات إنقاذه ، ص٨٦ .

[*] في أثناء الدورات المتعددة التي عقدها مؤتمر وزراء معارف دول الحلفاء بلندن خلال سنوات ١٩٤٢ ـ ١٩٤٥م ، أدرك المسئولون أن المعاهدات السياسية والاقتصادية عاجزة عن إقامة سلام عالمي ثابت الأركان ما لم يؤيدها تضامن معنوي وفكري بين البشر جميعاً عن طريق التربية والعلم والثقافة ، وعلى أثر مؤتمر الأمم المتحدة بسان فرانسيسكو دعت حكومتا فرنسا وبريطانيا إلى مؤتمر بلندن في نوفمبر ١٩٤٥م ، واشترك فيه مندوبون عن ثلاث وأربعين دولة لإقرار ميثاق اليونسكو التأسيسي ، وقد تم إنشاؤها رسمياً في ٤ نوفمبر ١٩٤٦م بعد تصديق عشرين دولة على ذلك الميثاق ، ثم توالى انضمام الدول إليها فبلغ عددها ٨٣ دولة تعقد اليونسكو كل سنتين مؤتمراً عاماً يشترك فيه مندبوا الدول الأعضاء لدراسة تحقيقه من المنهج الأساسي وإقراره ، مع تعيين الخطط الرئيسة لنشاط السنة التالية ، ويكلف المجلس التنفيذي بالإشراف على تنفيذ قرارات المؤتمر العام ، ويعهد بتطبيق البرامج السنوية إلى أمانة عامة مقرها باريس ويرأسها مدير عام يعينه المؤتمر العام بناءً على اقتراح المجلس التنفيذي" المجلة : ديسمبر ١٩٦٠م ، عدد ٤٨ ، ص٢٦ ".

[٢] دار الوثائق القومية ، مجلس النظار والوزراء، ك.ش ٠٥٩٢٨٧ / ٠٠٧٥ ، مجلس الوزراء ،ك.ش٠٠٣٩٢١ / ٠٠٨١ .

العوامل الطبيعية والبشرية على آثار مصر، والذي يؤدي في كثير من الحالات إلى تآكل بعض نقوشها، وهو ما حد بها إلى التفكير في عمل تسجيل علمي شامل ليكون بمثابة مرجع لكل باحث عن هذا التراث، وكان لإنشاء هذا المركز أثر كبير في توفير بعض الفنيين والعلماء والأدوات لتسجيل ودراسة الآثار المصرية وخاصة في صعيد مصر، غير أن بدء تنفيذ مشروع السد العالي جعل المركز يتجه بنشاطه العلمي نحو بلاد النوبة، فقام بإرسال بعثاته لتسجيل آثارها وإعداد الخرائط التوضيحية لها وتصويرها ورفعها هندسياً ونشر ذلك نشراً علمياً. (١)

وهكذا كان الوضع في أواخر عام ١٩٥٨م ومطلع عام ١٩٥٩م خطوات جادة تجري لتشييد السد العالي وتسجيلات لآثار النوبة، وأيد مكتوفة أمام الخطر المحدق بها، وأصبح من الضروري إنقاذ تراث النوبة بأكمله على أسس علمية وفنية جديدة، ونقل مشروع الإنقاذ من المجال المحلي إلى المجال الدولي.

بالرغم من المجهودات السابقة إلا أن الخطوة الأولى والجادة لإنقاذ آثار النوبة لم تبدأ إلا عندما انتقلت مصلحة الآثار ومركز تسجيل الآثار لوزارة الثقافة والإرشاد القومي في مطلع عام ١٩٥٩م، وكان على رأس هذه الوزارة الدكتور ثروت عكاشة (*) الذي اضطلع بدور واضح في تبني هذا

---

(١) ثروت عكاشة : مرجع سبق ذكره، ص٥١٧ . محمد غيطاس : مرجع سبق ذكره، ص٢٢ .

(*) الدكتور ثروت عكاشة من مواليد١٩٢١م القاهرة تخرج في الكلية الحربية ١٩٣٩م، ثم حصل علي ماجستير الصحافة١٩٥١م، وقد نال درجة الدكتوراه في الآداب من جامعة السربون ١٩٦٠م ، تقلد منصب وزير الثقافة والإرشاد القومي والإعلام (٨ أكتوبر ١٩٥٨م _ ١٩ سبتمبر ١٩٦٠م. نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة(١٩٦٦-١٩٦٧م) وزير الثقافة (١٩٦٧_ ١٩٧٠م)، انتخب عضو المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو بباريس (١٩٦٢_١٩٧٠م) حصل على الميدالية الفضية لليونسكو تتويجاً لجهوده في إنقاذ معبدي أبي سمبل ١٩٦٨م، والميدالية الذهبية لجهوده في إنقاذ معابد فيله ١٩٧٠م، وأخيراً حصل علي جائزة الدولة التقديرية ١٩٨٧م وتوفي في ٢٧ فبراير ٢٠١٢م.

المشروع، واستقر الرأي بين الوزارة وعلماء الآثار على أن برنامج إنقاذ آثار النوبة ينبغي أن يناقش في ضوء عدة عوامل منها، أن إنقاذ معابد النوبة وبوجه خاص معبدي " أبى سمبل " إنقاذاً كاملاً بنقلها من أماكنها أو بحمايتها في مواضعها أمر يفرضه الواجب للمحافظة على هذا التراث، وأن مركز تسجيل الآثار ليس في إمكانه بما لديه من إمكانيات محدودة الاضطلاع بتسجيل معابد النوبة ومقابرها ومقاصيرها ونقوش الصخور تسجيلاً كاملاً في هذا الوقت القصير، بالإضافة إلى أن الهيئات العلمية التي لبت دعوة مصلحة الآثار لإجراء الحفائر في بلاد النوبة لم تتعد هيئتين أو ثلاث، وأخيراً فإن الإمكانيات الفنية والعلمية والمادية لدى مصلحة الآثار لا تساعدها على القيام بمشروع الإنقاذ أو القيام بالحفائر التي يتطلبها البحث العلمي لاستكمال الاستكشافات المطلوبة في بلاد النوبة قبل أن تغمرها مياه السد العالي ؛ ولهذا بدأت الوزارة في البحث عن العون الدولي واجتذاب الهيئات العلمية للحصول على المساعدات لإنقاذ آثار النوبة. (١)

كانت البداية في يناير ١٩٥٩م عندما التقى وزير الثقافة بالمسيو" رينيه ماهيو "Rene mahout المدير العام المساعد لمنظمة اليونسكو في القاهرة، وعرض عليه هذه المسألة مقترحاً عليه أن تعد المنظمة حملة دولية لإنقاذها تجمع فيها المساهمات المادية والعلمية والفنية، ونقل المسيو ماهيو هذه الرغبة إلى المدير العام للمنظمة السيد " فيتورينو فيرونيزي "vittorino veronese، فرحب بها، وأبدى استعداده لعرضها على المجلس التنفيذي للمنظمة إذا ما تسلم طلباً رسمياً من الحكومة المصرية، وفى أواخر يناير ١٩٥٩م تسلم وزير الثقافة رسالة من المسيو " ماهيو " يبلغه فيها رسمياً استعداد المنظمة القيام بدراسة الوسائل العلمية لحماية هذه الآثار طالباً التفاصيل الخاصة بتلك المعونة

(١) وزارة الثقافة والإرشاد القومي: مشروع إنقاذ آثار النوبة ص٨ ، ٩ . عبد المنعم أبو بكر :أبو سمبل ومشرعات إنقاذه ، ص٨٧ .

المطلوبة.[١]

وبالفعل قامت وزارة الثقافة في ٦ أبريل ١٩٥٩م بإعداد خطاب [*] باسم حكومة الجمهورية العربية المتحدة إلى المدير العام للمنظمة، تطلب فيه رسمياً إمداد الوزارة بالعون الفني والعلمي والمادي لإنقاذ آثار النوبة بحيث يشمل :

أولاً : تنسيق الدراسات والأبحاث الخاصة بآثار النوبة السفلى بإيفاد البعثات للقيام بأعمال الحفر والتنقيب العلمي للمناطق الأثرية، وبعثات أخرى للدراسات الجيولوجية والأنثولوجية وتصوير بلاد النوبة بطريقة "الفوتوجرامترى" لعمل خرائط للمنطقة المهددة بالغرق.

ثانياً : استكمال تسجيل المعابد والمقابر والنقوش المنحوتة في الصخر.

ثالثاً : نقل المعابد التي يتيسر نقلها ثم إعادة تشييدها خارج المنطقة.

رابعاً : حماية المعابد المنحوتة في الصخر، التي يتعذر من الناحية الفنية والعلمية نقلها من أماكنها[٢]

ولاجتذاب الهيئات العلمية وتشجيعها على مد يد العون للمشروع، كان لابد من أن تقدم إليها بعض العروض المشجعة، ومنها ما جاء في خطاب الوزارة من استعداد الحكومة منح البعثات التي تعمل في بلاد النوبة في مجال الحفائر ما يعادل ٥٠% من الآثار التي تكتشفها مع استثناء الآثار الفريدة، وكذلك التصريح للمعاهد والجامعات التي تعمل في بلاد النوبة

---

[١] وزارة الثقافة والإرشاد القومي: مشروع إنقاذ آثار النوبة ، ص٩ . ثروت عكاشة : مرجع سبق ذكرها ، ص٥١٩ ـ ٥٢١ . الأهرام ١٨ / ٥ / ١٩٥٩م ، ص٧ .

[*] قام بإعداد هذا الخطاب د/ ثروت عكاشة ومعاونة السيد / كريستيان ديروش نوبكلور أمينة متحف اللوفر .

[٢] وزارة الثقافة والإرشاد القومي: مشروع إنقاذ آثار النوبة. ثروت عكاشة: مرجع سبق ذكرها ، ص٥٢٤

باستئناف حفائرها في المناطق الأثرية الأخرى بمصر بعد الانتهاء من العمل في بلاد النوبة، وكذلك استعداد الحكومة لأن تمنح الهيئات التي تسهم مساهمة فعالة في تحقيق هذا المشروع بعض الآثار المهمة التي توجد في مخازن الآثار، وبعض معابد النوبة. [١]

عرض خطاب الحكومة على المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو في دورته الرابعة والخمسين خلال شهر يونيه ١٩٥٩م، وألقى ثروت عكاشة كلمة في المجلس شرح فيها القضية بإسهاب و أبدى أعضاء المجلس تأييداً حاراً لهذا الطلب وعلى رأسهم مندوبة الفلبين السيدة " بيسكون "، وأعلن مندوب البرازيل " باولو كارنيرو " تنازل بلاده عن نصيبها المتبقي من ميزانية المنظمة وقدر ١٢.٨٠٠ دولار أمريكي لصالح المشروع، وبهذا اعتبرت البرازيل أول من أبدى مساهمة مادية في المشروع، وإزاء هذا الترحيب والتأييد الحار من مندوبي الدول الممثلة في المجلس أعلن المجلس التنفيذي قراره الجماعي الذي رحب فيه بفكرة المشروع، وخول المدير العام للمنظمة سلطة الاتصال بالحكومة المصرية لوضع خطة دولية لإنقاذ آثار النوبة ومعابدها، وأوصى المجلس بأن يوفر المدير العام للمنظمة بعض الخبراء إلى بلاد النوبة لدراسة النواحي المختلفة لإنقاذ آثارها، وأن يعقد بعد ذلك مؤتمراً دولية يضم عدد من الخبراء والعلماء المتخصصين لدراسة المشروعات المختلفة التي تحفظ تراث النوبة، على أن تعرض تلك الخطة والأعمال المبدئية على المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والخمسين في نوفمبر ١٩٥٩م [٢]. وتنفيذاً لتوصية المجلس التنفيذي أوفد المدير العام للمنظمة " فاندرهاجن" رئيس قسم الآثار

---

[١] وزارة الثقافة والإرشاد القومي: مشروع إنقاذ آثار النوبة ، ص١٠ . ثروت عكاشة : إنسان العصر يتوج رمسيس ، مسيرة الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة ، المجلس الأعلى للآثار ، وزارة الثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٨م ، ص٥٥ . عبد المنعم أبو بكر : أبو سمبل ومشرعات إنقاذه ، ص٨٩ .

[٢] وزارة الثقافة والإرشاد القومي: مشروع إنقاذ آثار النوبة، ص١٠ ، ١١ . ثروت عكاشة : إنسان العصر ، ص٥٦ . مذكراتي في السياسة والثقافة ، ص٥٢٥ . الأهرام ١٢ / ٦ / ١٩٥٩م ، ص٦ .

والمتاحف بالمنظمة و " كريستيان دي روش نوبكلور" الأمينة بمتحف اللوفر ومستشاره اليونسكو لدى مركز تسجيل الآثار إلى القاهرة في شهر يوليه ١٩٥٩م لإجراء المشاورات مع الوفد المصري (*) والتي تهدف إلى وضع الخطة الدولية لإنقاذ آثار النوبة.(١)

وقد انتهت المشاورات بوضع مذكرة في ٢٢ يوليه تضمنت بعض الاقتراحات منها توجيه منظمة اليونسكو نداء عالمي إلى الدول والهيئات المختلفة يستحثها على مشاركة الحكومة المصرية في خطواتها لإنقاذ هذا التراث وخاصة معبدي أبي سمبل، كما شملت المذكرة تصريحاً رسمياً من الوزارة تجدد فيه مطالبها وتحدد المنح التي ستمنحها للهيئات التي ستساهم في المشروع، وكذلك الدعوة لعقد مؤتمر دولي للخبراء لوضع خطة لهذا المشروع الدولي في أول أكتوبر ١٩٥٩م، وأخيراً قيام المنظمة بإيفاد بعثة لتصوير بلاد النوبة من الجو على أن توضع الخرائط تحت يد البعثات .(٢)

ولم يكد المدير العام للمنظمة يتلقى مذكرة وزارة الثقافة حتى بدأ في تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي، فأوفد إلى بلاد النوبة على نفقة المنظمة بعثة من بعض الخبراء بلاد النوبة للاشتراك في الأعمال الخاصة بإنقاذ آثارها والتي تضم" جورج كنيتشه" George kneech الأستاذ بجامعة فرايبورج بألمانيا الغربية، و "جوزيف ديفو " Joseph devo الخبير الدولي للسدود، وممثل البيت الاستشاري " أندريه كوين "André queen، و بيرو جازو لا Peru jazola أستاذ الهندسة

(*) مثل الوفد المصري، الدكتور محمد أنور شكري، وكيل وزارة الثقافة لشئون الآثار، والدكتور شحاتة آدم ،مدير عام مركز تسجيل الآثار، ومحمد سالم جمعه، والمستشار القانوني لوزارة الثقافة.

(١) وزارة الثقافة والإرشاد القومي: مشروع إنقاذ آثار النوبة، ص١١ ، ١٢ . محمد غيطاس : مرجع سبق ذكره ، ص٢٣ .

(٢) ثروت عكاشة: إنسان العصر، ص٥٩ ، ٦٠ ، مذكراتي في السياسة والثقافة ص٥٢٦ ـ ٥٢٧.

والفنون بإيطاليا، وبعثة من المعهد الجغرافي القومي بباريس لتصوير بلاد النوبة تصويراً " فوتو جرامترياً " برئاسة " ماسون "، وذلك في الفترة من أغسطس إلى أكتوبر عام ١٩٥٩م [١] ، وقد قام المسيو " ديفو " بدراسة إمكان إقامة سد حول معبدي أبى سمبل، بينما بحث " كنيتشه " الخبير الجيولوجي طبيعة صخور المعبدين ومدى قابلية هذه الصخور للتفتت وتحملها للنقل [٢]. وقد وضع هؤلاء الخبراء بعد زيارتهم تقارير فنية لحماية المعابد أو نقلها لتقديمها لمنظمة اليونسكو، والتي قدمتها بدورها لمؤتمر الخبراء الدوليين المزمع عقده بالقاهرة في أوائل أكتوبر ١٩٥٩م، ومن ضمن هذه التقارير تقرير " أندريه كوين" لحماية معبدي أبى سمبل، والذي يقوم على إنشاء سدود خرسانية تحيط بالمعبدين أو سد صخري ترابي على هيئة قوس، وأيضاً تقرير "جازو لا" الذي يقضي بنقل المعبدين والصخر المحيط بالواجهتين إلى أعلى الجبل، وإلى جانب هذه التقارير قام خبراء مصلحة الآثار ومركز تسجيل الآثار بإعداد أبحاث من أعمال الحفر في بلاد النوبة وعن برامج التسجيل التي يمكن تحقيقها. [٣]

مؤتمر الخبراء الدوليين وتوصياته :

في أول أكتوبر ١٩٥٩م عقد مؤتمر الخبراء الدوليين بمركز تسجيل الآثار حضره ثلاثة عشر خبيراً في الآثار والجيولوجيا والهندسة اختيروا من ثمانية دول من بينهم خمسة من علماء الآثار المصرية، وأعلنت الحكومة المصرية مجدداً استعدادها لأن تمنح بعض معابد النوبة للدول التي تساهم مساهمة فعالة في عمليات الإنقاذ وخصوصاً إنقاذ معبدي

---

[١] وزارة الثقافة والإرشاد القومي: مشروع إنقاذ آثار النوبة، ص١٣ . ثروت عكاشة : إنسان العصر ، ص٦١ ، مذكراتي في السياسة والثقافة ، ص٥٢٧ .

[٢] الأهرام ١ / ٩ / ١٩٥٩م ، ص٥ ، ٩ / ٩ / ١٩٥٩م ، ص٦ .

[٣] وزارة الثقافة والإرشاد القومي: مشروع إنقاذ آثار النوبة، ص١٣. محمد غيطاس: مرجع سبق ذكره، ص٢٣. الأهرام ١ / ٣ / ١٩٦٠م ، ص٦ .

" أبى سمبل "، وأعلنت أن هذه المعابد هي " طاقة ودا بود ودندور والليسيه "، وقد اختارتهم لجنة من خبراء مصلحة الآثار وأساتذة الآثار بالجامعات المصرية، وقد سافر أعضاء المؤتمر إلى بلاد النوبة في الفترة من " ٢ ـ ٩ " أكتوبر ١٩٥٩م، وتفقدوا آثارها وواصلوا اجتماعاتهم بجانب الاجتماعات التي عقدتها اللجان الفرعية التي شكلها المؤتمر من بين أعضائه لدراسة بعض النواحي العلمية والفنية في المشروع، وكانت أهم هذه الاجتماعات ما عقد أمام معبدي أبي سمبل، حيث دار البحث حول وسائل إنقاذهما واللذان لقيا اهتماماً خاصاً من أعضاء المؤتمر، وقد حضر هذا الاجتماع وزير الثقافة، والذي أدلى بتصريح أكد فيه العزم على حماية معابد أبى سمبل وفيله التي توليها الحكومة اهتماماً خاصاً وأولوية في الإنقاذ. (١)

وقد عاد الخبراء من زيارتهم في ٩ أكتوبر ١٩٥٩م حيث واصلوا اجتماعاتهم بمركز تسجيل الآثار، وأنهى المؤتمر أعماله بوضع تقرير مفصل عن الوسائل الضرورية لتحقيق مشروع الإنقاذ بجانب بعض التوصيات ومن أهمها :

ـــ إرسال مصلحة الآثار لبعثتين لمسح بلاد النوبة كلها لتعيين المناطق الأثرية غير المعروفة.

ـ إجراء الحفائر الأثرية في جميع المواقع فوق منسوب ١٢١ متراً مع الاستعانة بالخرائط" الفيتو جرا مترية" التي تساعد على تحديد المواقع الأثرية التي لا تزال مجهولة.

- يجب حماية المعابد الأثرية في أماكنها إذا كان هناك طريقة لتحقيق ذلك، فإذا ما استحال الأمر وجب أن تنقل وتشيد في واحتين، على

(١) وزارة الثقافة والإرشاد القومي: مشروع إنقاذ آثار النوبة ص٢٢. الأهرام ٢ / ١٠ / ١٩٥٩، ص٦

أن تكون الأولى في منطقة كلابشة والثانية في منطقة أبى سمبل. [١]

وتعرض المؤتمر للمشروعات الكثيرة التي قدمت له لحماية معبدي أبى سمبل ومعابد فيله ودارت مناقشات طويلة حول هذه المشروعات، وقدمت توصيات خاصة بحمايتهم. [*]

عُرض تقرير مؤتمر الخبراء على المجلس التنفيذي لليونسكو في دورته الخامسة والخمسين خلال شهري نوفمبر وديسمبر ١٩٥٩م، وكان لهذا التقرير أثر طيب إذ تحمس ممثلو الدول المختلفة في هذا المجلس لفكرة الإنقاذ، وعبروا عن مشاعرهم النبيلة نحو هذا المشروع، وطالبوا ببذل أقصى جهد لتنفيذ ما جاء في هذا التقرير، وانتهى المجلس إلى قرار جماعي أوصى فيه بتوجيه نداء عالمي إلى المعاهد المعنية بالدراسات الأثرية وإلى السلطات الرسمية والمؤسسات الكبرى والبيوت المالية، وذلك لتقديم المساعدات المالية والفنية لتنفيذ مشروع الإنقاذ، كما أوصى المجلس بتشكيل لجان قومية من الدول الأعضاء لحث الدول المساهمة في أعمال الإنقاذ على المشاركة الجادة، وتشكيل لجان دولية لرعاية المشروع، وتخويل المدير العام تلقي المساعدات والعروض التي تقدم من الدول والمؤسسات والهيئات والأفراد لهذا الغرض، والتعاون مع

---

[١] وزارة الثقافة والإرشاد القومي: مشروع إنقاذ آثار النوبة، ص٢٣ ، ٢٤ . ثروت عكاشة : إنسان العصر ، ص٦٢ ـ ٦٣ ، مذكراتي في السياسة والثقافة ، ص٥٢٨ ،٥٢٩ . عبدالمنعم أبو بكر : أبو سمبل ومشروعات إنقاذه ، ص٩٠ ، ٩١ .

[*] سنتعرض لهذه المشروعات بالتفصيل في المبحث الخاص بالدراسات والمشروعات التي قدمت لحماية معبدي أبى سمبل ، أما بالنسبة لمعابد فيله فقد درس الخبراء ثلاثة مشروعات لحمايتها منها بناء حائط واقي حول الجزيرة مباشرة ، ومنها فك المعابد وإعادة تشييدها فوق جزيرة أجليكيا بعد رفعها من ستة إلى ثمانية أمتار ، والمشروع الثالث هو إنشاء بحيرة صناعية تحفظ المياه بها على منسوب ١٠٢ متر وذلك بواسطة جسور أو خزانات تربط الجزر المجاورة لفيله بالشاطئ الأيمن للنيل ، وقد أقر الخبراء المشروع الأخير. وزارة الثقافة والإرشاد القومي: مشروع إنقاذ آثار النوبة، ص٢٤ ، ٢٥ .

الحكومة المصرية في تشكيل اللجنة الاستشارية لمشروع الإنقاذ التي نص عليها تصريح الحكومة الذي أعلن في مؤتمر الخبراء. (١)

النداء الدولي وتشكيل الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة

كانت هناك بعض خطوات لابد من القيام بها قبل توجيه النداء الدولي وكانت أولى هذه الخطوات تشكيل لجنة استشارية دولية للإشراف على مشروع إنقاذ آثار النوبة، وقد أصدر وزير الثقافة القرار الوزاري رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠م بتشكيلها في أول فبراير ١٩٦٠م من إثنى عشر عضواً، من بينهم ثمانية أعضاء يمثلون نخبة ممتازة من العلماء في الخارج، وأربعة من خبراء وعلماء الجمهورية العربية المتحدة، وكان لهذه اللجنة اختصاصات من أهمها، فحص جميع عروض المساهمة التي تقدم للحكومة المصرية لإنقاذ آثار النوبة، وإبداء الرأي في كيفية الإفادة من هذه العروض، وكذلك إبداء الرأي في كيفية توزيع المنح التي تقدمها الحكومة الموضحة بتصريحها، وأخيراً إبداء الرأي من عمليات إنقاذ آثار النوبة. (٢)

وكان من ضمن هذه الخطوات تشكيل لجنة رعاية المشروع، والتي أطلق عليها " اللجنة الدولية لمشروع إنقاذ آثار النوبة " وتتكون من لجنتين فرعيتين أحدهما لجنة شرف (*) تضم كبار الشخصيات من رؤساء

---

(١) وزارة الثقافة والإرشاد القومي: مشروع إنقاذ آثار النوبة، ص٣١ ،٣٢ .

(٢) دار الوثائق القومية ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، ك.ش٥٠٠٠٠٠ / ٤٠١٧ " قرارات وزارية خاص بوزارة الثقافة ١٩٥٩ـ ١٩٦٠م " . الجمهورية ٣ / ٢ / ١٩٦٠م ، ص٤ .

(*) من أهم أعضاء هذه اللجنة " ملكة اليونان ، ملكة بلجيكا ، شقيق ملك اليابان ، ولي عهد ملك أثيوبيا ، نائب رئيس جمهورية الهند ، شقيق شاه إيران ، دوق دفونشاير بإنجلترا ، أميرة موناكو ، الأمير برنارد زوج ملكة هولندا ، الرئيس السابق لكولومبيا ، الرئيس السابق لجمهورية إيطاليا ،مسز فرانكين روزفلت أمريكا ،مسيو داج همرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة ، وغيرهم من

الدول والملوك والملكات والأمراء والأميرات يرأسها " جوستاف أدولف " ملك السويد، والأخرى لجنة عمل (**) وتضم كبار الماليين والاقتصاديين ورؤساء اللجان القومية والسفراء والدبلوماسيين، تقوم بتنسيق مساهمة الهيئات العلمية والفنية والمالية في مشروع الإنقاذ. (١)

ومن ضمن الخطوات أيضاً تهيئة الرأي العام العالمي لتقبل هذا النداء وقد اتخذ في هذا المجال خطوتين أولهما : الاتفاق مع منظمة اليونسكو على دعوة عدد من كبار رجال الصحافة والإذاعة والتلفيزيون، ووكالات الأنباء العالمية للحضور إلى القاهرة لزيارة بلاد النوبة وآثارها، ولقد سارعت المنظمة فوجهت الدعوة لهم في أواخر فبراير ١٩٦٠م، بالإضافة إلى بعض السفراء ورجال السلك السياسي المعتمدين بمصر والذين يمثلون دولاً كان لابد من جذبهم للمساهمة في مشروع الإنقاذ (٢). ولم تكن الخطوة الثانية لتعريف الرأي العام بآثار النوبة تقل أهمية عن الأولى وإن بدت أكثر تعقيداً وأصعب منالاً وهي إرسال الآثار المصرية إلى الخارج، وذلك على هيئة معارض تحمل اسم مصر تجوب دول أوروبا للتعريف بحضارتها، وقد شكلت لجنة من كبار علماء الآثار لاختيار مجموعات من المتاحف المصرية تضم قطعاً من عصور مختلفة لتمثيل الفن المصري على مدى خمسة الآف عام، وتقرر أن يبدأ العرض بيروكسل العاصمة البلجيكية نظراً لتحمس بلجيكا لمشروع الإنقاذ، وتحدد يوم ٢٥ مارس ١٩٦٠م موعدا لافتتاح المعرض، ولقد دوت أصداء

الشخصيات الدولية " .

(**) من أهم أعضاء هذه اللجنة " هيرمات آب المدير العام للبنك الألماني ، السيد كارتر بريا ند سفير بلجيكا بلندن ، المسيو كارل يورهارد سفير سويسرا السابق بباريس ، الكونت لورنادو فنيتي سفير إيطاليا بباريس ، المسيو كونار بنسكي رئيس أكاديمية العلوم ببولونيا وغيرهم من الأعضاء " .

(١) الأهرام ٣١ / ١٢ / ١٩٥٩م ، ص٤ ، ٢ / ٣ / ١٩٦٠م ، ص١ . عبد المنعم أبو بكر: أبو سمبل ومشرعات إنقاذه ، ص٩٥ .

(٢) الأهرام ٢ / ٣ / ١٩٦٠م ، ص١ . البصير ٢ / ٣ / ١٩٦٠م ص٢ . الجمهورية ٩/٣/ ١٩٦٠م ، ص٦ .

المعرض الأول للآثار المصرية خارج البلاد، وبلغ من اهتمام الرأي العام العالمي به أن طالبت كثير من الدول بعرض هذه التحف في أراضيها، وتم تلبية تلك الطلبات فطاف المعرض بعواصم هولندا وسويسرا وألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة على مدى ثلاث سنوات، ونظراً لنجاح هذا المعرض تم إرسال معارض أخرى من الفنون الإسلامية والقبطية، ثم معرض توت عنخ آمنون حيث عرض في الولايات المتحدة واليابان وباريس ولندن.(١)

وفى الثامن من مارس ١٩٦٠م أقيم في مبنى منظمة اليونسكو بباريس حفل تاريخي شهده نخبة بارزة من أهم الشخصيات التي تعمل في المجالات الدولية، ووقف المدير العام للمنظمة " فيتورينو فيرونيزي " ووجه النداء الدولي لإنقاذ آثار النوبة، ذلك النداء الذي تلقته الصحف والإذاعات ووكالات الأنباء في العالم، ثم تلا المندوب الدائم للحكومة المصرية الرسالة التي وجهها جمال عبدالناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة في هذه المناسبة التاريخية. (٢)

ومنذ توجيه النداء الدولي وصحف العالم ومجلاته وإذاعاته تفيض في الحديث عن السد العالي وآثار النوبة، وعملت أجهزة اليونسكو والحكومة المصرية بشتى وسائل النشر والإعلام على إطلاع الرأي العام العالمي على أهمية هذا التراث وغناه، فأصدرت المنظمة عدداً خاصاً في مجلتها رسالة اليونسكو عن آثار النوبة، وآخر بعنوان " أنقذوا آثار النوبة "، كما صورت فيلماً لآثار النوبة، وظلت إذاعاتها في أنحاء العالم تذيع الأحاديث تباعاً، ويقوم قسم الصحافة بها بإعداد الصحف أولاً بأول بأنباء المشروع، وقامت أجهزة الحكومة المصرية من صحافة وإذاعة

(١) ثروت عكاشة : إنسان العصر ، ص٦٧ـ ٦٩ ، مذكراتي في السياسة والثقافة ، ص٥٣٠ ٥٣١،

(٢) عبد المنعم أبو بكر : أبو سمبل ومشروعات إنقاذه ، ص٩ . شحاته آدم : العالم يشترك في إنقاذ آثار النوبة ، المجلة ، يوليه ١٩٦١ ، عدد ٥٤ ، ص٥٤ .

وتليفزيون باطلاع الرأي العام العربي والأجنبي بالمشروع، كما أصدرت وزارة الثقافة كتاباً عن تاريخ النوبة وحضارتها، وأخر عن المشروع، وأنتجت فيلماً عن آثار النوبة وحياة سكانها باللغات العربية والأجنبية وكتيباً عن أبي سمبل، كما أصدرت هيئة البريد المصري طابعين تذكاريين عن معبدي " أبى سمبل عامي ١٩٥٩، ١٩٦٠م " .[١]

[١] شحاته آدم : مرجع سبق ذكره ، ص٥٥ . عبد المنعم أبو بكر : بلاد النوبة ، ص١٠٠ . الأهرام ٢٦ / ٥ / ١٩٦٠م ، ص٥ .

المبحث الثاني

المشروعات المقدمة لإنقاذ المعبدين

من المعروف أن كل مشروع يحتاج قبل تنفيذه إلى دراسة فنية دقيقة، ونقل المعابد المشيدة وحماية المعابد المنحوتة في الصخر عمل هندسي يحتاج إلى دراسة مفصلة، خصوصاً وأن معظم هذه المعابد مبنية بالأحجار الرملية، وبعضها كمعبدي أبى سمبل منحوت في الصخور، مما يزيد من مصاعب إنقاذها ولقد أجريت الدراسات الدقيقة لوضع المشروعات التي تكفل سلامة هذه المعابد، ولقد حظي " معبدي أبي سمبل " بأكثر قسط من هذه الدراسات الفنية، وأعلنت الحكومة المصرية في أكثر من مناسبة أن المحافظة على هذين المعبدين يأتي في المرتبة الأولى من الأهمية، ولقد بذلت منظمة اليونسكو كل جهد ممكن في سبيل تحقيق هذا الهدف بمعاونة الحكومة المصرية.

وكان أول ظهور لمشروعات حماية " معبدي أبي سمبل " عند عقد مؤتمر الخبراء الدوليين بالقاهرة في ٩ أكتوبر ١٩٥٩م عندما تم تقديم أربعة مشروعات لحمايتها، وهي :

- رفع المعبدين والصخور المحيطة بواجهتهما إلى ما فوق الجبل، وقد قدم هذا المشروع المهندس الإيطالي" بيرو جازو لا ".

ـــــ إنشاء سد خراساني أمام كل معبد.

- إنشاء سد خراساني على هيئة قوس يضم المعبدين معاً، على بعد ١٥٠متراً من واجهتيهما.

- إنشاء سد ترابي صخري حول المعبدين، على بعد ٣٠٠ متر من واجهتيهما يبلغ طوله ٧٠٠ متر.

وقد عرض " أندريه كوين" وبيته الهندسي المشروعات الثلاثة

الأخيرة، ودارت مناقشة طويلة حول هذه المشروعات، وأقر الخبراء المشروع الرابع التي يتميز بالمحافظة على المعبدين وهما في مكانيهما، ويحتفظ لهما بجمالهما ؛ لأن الظاهرة الفريدة التي تميز المعبد الكبير بدخول أشعة الشمس المبكرة إلى قدس الأقداس ستبقى، على أن موعد دخول الشمس سيتأخر ساعتين بعد الشروق. (١)

وقد أوصى الخبراء بضرورة القيام بالأبحاث التي أشار إليها "أندريه كوين" في تقريره وهي عبارة عن أبحاث جيولوجية وهيدروجرافية وهيدروليكية وغيرها من الدراسات والتجارب والأبحاث وعمل مجسات في قاع النهر والشاطئ الرسوبي والبر الحجري بأبى سمبل، وعلى ضوء هذه الدراسات العملية يمكن وضع مشروع بناء السد الواقي " لمعبدي أبى سمبل " وتقرير تكاليفه (٢). وتنفيذاً لتوصية لجنة الخبراء فقد استقر رأي وزارة الثقافة ومنظمة اليونسكو على أن تعهدا للبيت الهندسي الفرنسي " أندريه كوين وجان بيليه " في باريس بالقيام بهذه الأبحاث والدراسات التمهيدية، ووقع وزير الثقافة والمدير العام للمنظمة عقداً في ٤ أبريل ١٩٦٠م مع البيت الهندسي الفرنسي بموجبه يستلزم المهندس الاستشاري بتنفيذ هذه الأبحاث، وتقديم المشروع الأولي لسد أبو سمبل قبل ١٥ أكتوبر ١٩٦٠م (٣). وقد تعهدت الحكومة المصرية بإعداد الأبحاث الهيدورجرافية والهيدروليكية وهي الخاصة بالصخر والجير والتي ستقوم بها إدارة السد العالي ووزارة الأشغال، وكذلك إعداد البيانات الاقتصادية الخاصة بتكاليف المواد والأيدي العاملة والأدوات اللازمة، حتى يتمكن المهندس الاستشاري من تقدير التكاليف الخاصة ببناء

---

(١) ثروت عكاشة : لماذا ننقذ آثار النوبة ، المجلة ، مايو ١٩٦٢م ، عدد٦٤ ، ص٧ . الأهرام ٣/١١ / ١٩٥٩م ، ص٣ . وزارة الثقافة والإرشاد القومى: مشروع إنقاذ آثار النوبة ، ص٢٤ . عبدالمنعم أبو بكر : بلاد النوبة ، ص٩٢ .

(٢) وزارة الثقافة والإرشاد القومى: مشروع إنقاذ آثار النوبة ، ص٤٠ .

(٣) دار الوثائق القومية ، مجلس الوزراء ، كود ارشيفي ٠٠٣٩٢٩ / ٠٠٨١ " تقرير عن مشروع إنقاذ آثار النوبة " .

السد الصخري، وتعهدت المنظمة في هذا العقد بتحمل ثلث تكاليف هذه الأبحاث، على أن تتحمل الحكومة المصرية الثلثين الآخرين، وقد بلغت جملة هذه التكاليف حوالي ٢١٠ ألف دولار [١]. وقد تم إعداد تقرير خاص بالمشروع الأولي في أكتوبر ١٩٦٠م وقدم للحكومة المصرية ومنظمة اليونسكو على أن يعرض هذا التقرير بعد اعتماده من وزارة الثقافة ومنظمة اليونسكو إلى المؤتمر العام الحادي عشر لليونسكو في نوفمبر ١٩٦٠م لإقراره. [٢]

وتضمن التقرير صلاحية منطقة أبو سمبل لإقامة سد مكون من الركام الصخري والرمال، فقد ثبت من التجارب والأبحاث أن القاع الصخري للنيل في هذه المنطقة قريب، كما ثبت من التجارب المختلفة صلاحية هذا المكان تماماً، كما أن المواد اللازمة لإنشاء السد متوفرة، وأما عن تكاليف المشروع فقد أشار التقرير إلى صعوبة تحديها في ذلك الوقت إلا أنه يمكن تقديرها بمبلغ يتراوح ما بين ثمانية وخمسين وأثنين وثمانين مليون دولار، بما في ذلك ٣٧٠ ألف دولار سنويا لإدارة محطات المضخات وترميم السد ويتخلص هذا المشروع في بناء سد ترابي نصف دائري من الطين والرمل والصخر يحيط بواجهتي المبعدين بحيث يترك مساحة لا تقل عن ٣٠٠ متر بين الجدار الواقي وبين واجهه المعبد الكبير حتى لا يقف ارتفاع الجدار مانعاً وصول أشعة الشمس عند شروقها إلى قدس الأقداس، على أن تقام محطات مضخات قوية ترفع مياه الرشح التي لا محالة في أن تتسرب إلى المعبدين[٣].

وفى الوقت نفسه قامت ثلاثة بيوت إيطالية للهندسة المدنية وهي

---

(١) وزارة الثقافة والإرشاد القومى: مشروع إنقاذ آثار النوبة ، ص٤٠ ، ٤١ . الأهرام ٢٤ / ٥ / ١٩٦٠م، ٧ / ٤ / ١٩٦٠ ، ص٤ .

(٢) دار الوثائق القومية ، مجلس الوزراء ، مصدر سبق ذكره . الفرصة الأخيرة لإنقاذ لأبى سمبل ، رسالة اليونسكو ، ديسمبر ١٩٦١م ، عدد ١٢ ، ص١ .

(٣) وولتر إمرى : مصر وبلاد النوبة ، ترجمة تحفه حندوسه ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠م ، ص١٢١ . الأهرام ١٨ / ١١ / ١٩٦٠م ، ص٧ .

(إيتا لكونسلت، أمبر يسيت، لوديجياني) بتطوير فكرة المسيو " بيرو جازو لا " الخاصة برفع معبدي أبى سمبل وقدمت الحكومة الإيطالية بهذا مشروعاً لمنظمة اليونسكو والحكومة المصرية في نوفمبر ١٩٦٠م يقوم على أساس رفع المعبدين إلى مستوى أعلى من مستوى بحيرة السد العالي بعد عزلهما من الصخر وتغليفهما[١]، ويتكلف المشروع ما بين ثمانية وأربعين وستين مليون دولار [٢].

ومع نهاية عام ١٩٦٠م كان هناك مشروعان كبيران معروضان للتنفيذ، وقد قام خبراء كل شركة من الشركتين السابقتين بدراسات واسعة النطاق في منطقة أبى سمبل، وتقدمت كل منهما بتقرير شامل عن مشروعها وطرق تنفيذه ومواصفات كاملة لمراحل التنفيذ والتكاليف، وكان على الحكومة المصرية ومنظمة اليونسكو أن تختار مشروعاً من هذين المشروعين لتنفيذه، وذلك عن طريق استدعاء الخبراء الدوليين المتخصصين لاختيار أفضلهما، وعرض ذلك على اللجان الخاصة في منظمة اليونسكو لإقراره.

دراسة المشروعين واختيار أفضلهما للتنفيذ

تم عرض المشروعين المقدمين لإنقاذ معبدي أبى سمبل على المؤتمر العام الحادي عشر لمنظمة اليونسكو، والذي عقد بباريس في الفترة من ١٤ نوفمبر إلى ١٤ ديسمبر ١٩٦٠م، وقد خصص المؤتمر لبحث مشروعات إنقاذ آثار النوبة لجنة تضم ممثلي أربع وعشرين دولة، قامت بعقد عدة اجتماعات بحثت خلالها الجوانب المختلفة لمشروعات الإنقاذ، ورأس هذه اللجنة مستر" باولو كارنيرو" ممثل البرازيل في المنظمة، وقد استعرضت لجنة المؤتمر وبحثت هذين المشروعين، ورأت الأخذ بما

---

(١) ثروت عكاشة : لماذا ننقذ آثار النوبة ، ص٨ . وولتر إمرى : مرجع سبق ذكره ، ص١٢٢

(٢) عبد المنعم أبو بكر: أبو سمبل ومشروعات إنقاذه ، ص١٢ . دار الوثائق القومية، مجلس الوزراء،مصدر سبق ذكره.

أبدته الحكومة المصرية من دعوة عدد من الخبراء العالميين للاجتماع في القاهرة من ٨ ــ ١٣ يناير ١٩٦١م لدراسة مشروعي الإنقاذ وتقرير أيهما أفضل للتنفيذ، ثم تعرض نتيجة هذه الدراسة على اللجنة الاستشارية لمشروع إنقاذ آثار النوبة التي تحدد لها أيضاً أن تجتمع في القاهرة من ٨ ــ ١٨ يناير ١٩٦١م، ونظراً لأهمية الموضوع وزيادة في الاطمئنان والحيطة تعرض هذه النتائج على مجلس الوزراء لإبداء الرأي النهائي فيها. [١]

وقد تم الاتفاق مع منظمة اليونسكو على أن تختار الحكومة المصرية وفد الخبراء العالميين وعلى ذلك شكلت الحكومة المصرية لجنة تتألف من خمسة خبراء بارزين من كل من ألمانيا الإتحادية " البروفيسير م. مارتيني "martini وسويسرا مستر " ألفريد ستوكى "Alfred stokes والولايات المتحدة مستر " إداورد هوايت "Edward white والإتحاد السوفيتي " إيفان كومزين " Evian komsan والحكومة المصرية " علي لبيب جبر "، وقد صدر بهذا التشكيل القرار الوزاري رقم ١٣ لسنة ١٩٦١م [٢]. وقد عهد إلى اللجنة إعداد تقرير عن المشروعين المقدمين يشمل إبداء الرأي في إمكان تنفيذ المشروع من الناحية الفنية وما قد ينجم عن أخطار للمعبدين أثناء تنفيذ المشروع وبعد تنفيذه، وأثر المشروع على المعبدين من الناحية الجمالية، وطلب من اللجنة أيضاً أن تبدي الرأي بأي المشروعين توصي بالأخذ به، على أن تتقدم بما تراه من مقترحات جديدة لتنفيذ المشروع وتقديم هذا التقرير إلى وزارة الثقافة، ثم يعرض بعد اعتماده من الوزارة على اللجنة الاستشارية، وقد اجتمعت اللجنة بالقاهرة في الفترة من ١١ ــــ١٧ يناير ١٩٦١م، ثم وضعت تقريرها والتي أوصت فيه بالإجماع اختيار مشروع

---

[١] ثروت عكاشة: لماذا ننقذ آثار النوبة، ص٨. دار الوثائق القومية ، مجلس الوزراء ، مصدر سبق ذكره.

[٢] دار الوثائق القومية ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، كود أرشيفي ٠٠٠٢٦٥ / ٤٠١٧ " قرارات وزارة الثقافة في الفترة من ١٦ / ١٢ / ١٩٥٩ وحتى ١ / ٣ / ١٩٦٠م " . الأهرام ٨ / ١ / ١٩٦١م ، ص٦ . البصير ٨ / ١ / ١٩٦١م ، ص٣ .

الرفع مع إبداء بعض الملاحظات الفنية على المشروع، ورفض مشروع إقامة السد الترابي حول المعبدين. (١)

ومن ضمن الأسباب التي دفعت لجنة الخبراء لرفض مشروع السد مايلي:

- نتيجة لبناء السد سوف يتحول مجرى النهر في اندفاعه نحو الشمال إلى الشرق، وسينتج عن ذلك تآكل السد مما يستلزم بناء جسر أو أكثر لتجنب هذا التآكل.

- سيبنى السد فوق طبقة من طمي النيل يبلغ سمكها حوالي خمسة وثلاثين متراً، وتتخلل هذه الطبقة السمكية طبقات من الرمل والحصى تزيد من قابلية السد لترشيح الماء، الأمر الذي يحتم تقوية هذه الطبقات الطميية بحوائط خاصة، وهي عملية تكتنفها صعوبات فنية معقدة.

- نظراً لأن المعبدين سيكونان في منخفض تحيط به المياه من كل جوانبه فسوف يتعرضان لكميات كبيرة من الرطوبة، لذلك يجب إحاطة كلاً من المعبدين بممرات واسعة التهوية لتخفيف حدة الرطوبة

- سوف تتجمع كميات كبيرة من مياه الرشح أمام المعبدين، ويستلزم هذا إقامة محطتين كبيرتين لضخ هذه المياه.

- سيتكلف المشروع ما يقرب من ثمانين مليون دولار، بالإضافة إلى ٥٠ ألف سنوياً لصيانة السد وتشغيل محطتي الضخ.(٢)

---

(١) ثروت عكاشة : إنسان العصر ، ص٨٢. عبدالمنعم أبو بكر : أبو سمبل ومشرعات إنقاذه ، ص١٢ . البصير ٢٢ / ١ / ١٩٦١م ، ص٢ .

(٢) ثروت عكاشة : لماذا ننقذ آثار النوبة ، ص٨ . عبد المنعم أبو بكر : أبو سمبل ومشروعات إنقاذه ، ص١٢. بلاد النوبة ، ص١٤ ، ١٥ . الأهرام ٢١ / ١ / ١٩٦١م ، ص١ ،٩.

قامت الحكومة المصرية بعرض هذا التقرير على اللجنة الاستشارية التي كانت تعقد اجتماعها الثاني بالقاهرة في الوقت نفسه لإبداء الرأي والنظر في بعض النواحي الأخرى، وأكدت اللجنة الاستشارية بعد دراسة التقرير صلاحية تنفيذ مشروع الرفع، وطلبت من الحكومة المصرية قبل اتخاذ قرار نهائي في الموضوع دراسة بعض النقاط الفنية الخاصة بالمشروع، وذلك عن طريق استشارة بعض الخبراء الأخصائيين، حتى إذا ما جاءت نتائج هذه الدراسة في صالح مشروع الرفع أخذت الحكومة بهذا المشروع [١]. وأهم ما تضمنته هذه النقاط الفنية، أثر الاهتزازات على رسوم المعبدين عند الحفر في الصخر، وأيضاً تأثير عوامل التعرية على المعبدين بعد رفعهما، وتأثير التغيرات في درجة الحرارة على الصندوق الخراساني المغلق لكتلة المعبد، وأخيراً مسألة تقوية الأساسات الصخرية. [٢]

وفي أول يونيه سنة ١٩٦١م أخذت الحكومة المصرية بتوصية اللجنة الاستشارية وأصدرت القرار الوزاري رقم ٨٤ لسنة ١٩٦١م، بتشكيل لجنة ثلاثية من بعض الخبراء الاسكندينافيين المتخصصين في شئون الرفع الهيدروليكي وأعمال الإنشاء وكيمياء الصخور، وهم: " لاويتز بجيروم "l.bjerome " و أنطون براند داج "Anton brand dig " وهما نرويجيان، و أرفيد هيدفال "Arvid Hedvall" من السويد، وذلك لدراسة النقاط الفنية التي طلبت اللجنة الاستشارية إيضاحها، وتكون هذه اللجنة تحت إشراف الدكتور حسن زكي* رئيس الجهاز

---

[١] ثروت عكاشة : لماذا ننقذ آثار النوبة ، ص٨. شحاته آدم : مرجع سبق ذكره ، ص٥٩ . الأهرام ١٥ / ٢ / ١٩٦١م ، ص٧ .

[٢] دار الوثائق القومية ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، كود أرشيفي ٠٠٠٢٦٥ / ٤٠١٧ " قرارات وزارية خاصة بوزارة الثقافة والإرشاد القومي " . ثروت عكاشة : مذكراتي في السياسة والثقافة ، ص٥٣٩ .

[*] الدكتورحسن زكي من مواليد ١٨٩٣م، تخرج في مدرسة المهندسخانة ١٩١٧م والتحق بوزارة الأشغال العمومية، تدرج في وظائف الوزارة حتى أصبح في عام ١٩٣٨ مفتشاً لقناطر الدلتا ، أحيل للتقاعد عام ١٩٥٣م، عين بعد التقاعد خبيراً

التنفيذي للسد العالي، وتقوم اللجنة بتقديم تقريرها إليه في ١٠ يونيه ١٩٦١م.

وبعد أن قامت اللجنة بدراسة تلك النقاط الفنية، قدمت تقريرها في ١٠ يونيه إلى وزارة الثقافة أيدت فيه مشروع الرفع تأييداً كبيراً، وقامت بإيضاح جميع النقاط التي أثيرت حول المشروع وتوصلت إلى بعض الحلول الفنية للتغلب على أي مصاعب تواجه المشروع ومنها :

ـ الاهتزازات ليست ذات خطر، ولكن يحسن قيامها بواسطة أجهزة خاصة لمراقبة تأثيرها إن وجدت.

ـ إن فكرة تغليف المعبدين وصندوق الخرسانة المسلحة فكرة سليمة .

ـ عملية الرفع بواسطة الروافع الهيدروليكية طريقة مأمونة.

ـ الأساسات يمكن أن تتحمل الجهود الناتجة عن عملية الرفع بتقويات قليلة.

ـ لا خوف لتعرض المعبدين لعوامل التعرية.

ـ يمكن ملافاة تأثير الضغوط الناشئة من تغييرات درجة الحرارة بإتباع الطريقة المعتادة من حيث اختيار المواد ونوع الأسمنت وطريقة التنفيذ. [١]

وعلى أساس الدراسات التي قامت بها اللجان الثلاثة السابقة أخذت الحكومة المصرية بمشروع الرفع لإنقاذ معبدي أبى سمبل، وأعلن رئيس

لبحوث السد العالي ، في عام ١٩٥٧م عين رئيساً للجنة الخبراء العالميين لإنقاذ آثار النوبة ورفع معبدي أبي سمبل، في عام ١٩٦٢م عين وزيراً للأشغال، وفي عام ١٩٦٤م ووزيراً للري عام ١٩٦٥م وتوفي عام ١٩٧١م.

[١] الأهرام ٢١ / ٦ / ١٩٦١م ، ص٥ . الجمهورية ٢١ / ٦ / ١٩٦١م ، ص٥ .

الجمهورية ذلك في تصريح خاص في ٢٠ يونيه ١٩٦١م، وهكذا كان اختيار مشروع الرفع نقطة تحول هامة في سير خطوات المشروع وفى مجرى الخطة الدولية لإنقاذ هذين المبعدين.

فشل مشروع الرفع وأسبابه

كانت الدراسات الأولية لمشروع الرفع قد أسفرت عن ضرورة تقسيم المشروع إلى مرحلتين، تنفذ الأولى بين عام ١٩٦٢ و ١٩٦٨م، وتشمل رفع المعبدين إلى أعلى، وتتكلف عشرين مليون جنيه، وتنفذ المرحلة الثانية بعد ذلك متناولة إعادة بناء الهضبة المحيطة بالمعبدين، وتتكلف تسعة ملايين جنيه، مما يرفع تكاليف المشروع إلى ما يقارب ثلاثين مليون جنيه أي ما يعادل ثمانين مليون دولار [١]. وفى سبيل تمويل هذا المشروع عرضت حلول كثيرة ومختلفة [*]، انتهت بأن عرض على المؤتمر العام الثاني عشر لمنظمة اليونسكو في نوفمبر ١٩٦٢م مشروع بعمل قرض يسدد على سنوات تقوم به المنظمة، ولكن هذا الاقتراح لم يلق قبولاً من المؤتمر العام، والذي رأى أن تحتفظ الحملة الدولية بصفتها الاختيارية على نحو ما قامت على أساسه، ومن ثم أوصى المؤتمر ببذل جهود مضاعفة للحصول على المساهمات التي تكفل تنفيذ مشروع الرفع، ورغم أن الحكومة المصرية قد أعلنت زيادة مساهماتها في تنفيذ المشروع من ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه إلى ستة ملايين جنيه أي ما يعادل أحد عشر مليون دولار، ورغم ما بذلته الحكومات والهيئات المختلفة مع معاونة صادقة لتحقيق تنفيذ المشروع فإن المساهمات الدولية لم تبلغ الحد الأدنى الذي طلبته الحكومة المصرية للمضي في تنفيذ المشروع، ومن ثم حل الوقت المحدد لبدء التنفيذ مما اضطر المنظمة لأن تعلن أنه أصبح من المتعذر أن تغطي المساهمات الدولية في الوقت المحدد لبدء

---

[١] ثروت عكاشة: مذكراتي فى السياسة والثقافة ، ص٥٥١

[*] سنعرض لمسألة تمويل المشروع بالتفصيل في المبحث الخاص " بتمويل المشروع والمساهمات الدولية فيه " .

التنفيذ ما هو مطلوب لتمويل المشروع في مرحلته الأولى. [١]

وإزاء هذا الموقف اضطرت الحكومة المصرية مع شعورها بالأسف أن تبحث عن حلول بديلة تسمح بإنقاذ المعبدين على الوجه الذي يتيحه الوقت الضيق المتبقي على ارتفاع مياه السد العالي، وفى حدود الإمكانيات المالية التي يمكن توفيرها لتنفيذ مثل هذه الحلول، وتمثل ذلك في قيام وزارة الثقافة متمثلة في وزيرها " ثروت عكاشة " بإعداد مشروع بديل لمشروع رفع المعبدين يقضي بنقل المعبدين على أجزاء وبنائهما من جديد فوق هضبة أبو سمبل، وعرض ذلك المشروع على المجلس الأعلى للآثار فأيده، ثم عرض على رئيس الجمهورية فأقره، ومن ثم عهدت الوزارة إلى البيت الهندسي السويدي " V.B.B " بإعداد هذا المشروع، وقد فرغ البيت الهندسي من إعداد هذا المشروع قبل انعقاد المؤتمر العام الثاني عشر للمنظمة، وأرسله إلى وزارة الثقافة، وحدد تكاليف تنفيذه بأحد عشر مليوناً من الجنيهات أي ما يقارب أربعة وعشرين مليوناً من الدولارات، وتحسباً لأي احتمالات طلبت وزارة الثقافة من البيت الهندسي السويدي إعداد مشروع أخر مماثل يكون أقل تكلفة خشية ألا يجد المشروع الأول استجابة من بعض الدول الأعضاء قي المنظمة، ومن ثم أعد البيت الهندسي مشروعاً لنقل المعبدين دون نقل الأسقف أو إزالة الصخور من فوقها، وقدرت تكاليفه بحوالي سبعة ملايين جنيه، وبهذين المشروعين تجلى تصميم الحكومة المصرية على إنقاذ معبدي أبي سمبل مهما كانت الظروف والعقبات. [٢]

قدم الوفد العربي أثناء اجتماع الدول المساهمة لإنقاذ آثار النوبة يومي ٢٣ ، ٢٤ أبريل ١٩٦٣م بباريس مشروعاً باسم الحكومة المصرية إلى اللجنة التنفيذية لمشروع إنقاذ آثار النوبة في محاولة البحث عن حل

---

[١] عبد القادر حاتم : إنقاذ معبدي أبو سمبل ، المجلة ، يوليه ١٩٦٣م ، عدد ٧٩ ، ص٥ . عبدا لمنعم أبو بكر : أبو سمبل ومشروعات إنقاذه ، ص١٣ .

[٢] ثروت عكاشة : مذكراتي في السياسة والثقافة، ص٥٥٨.

لإنقاذ معبدي أبي سمبل، وشرح الوفد العربي مشروعه الذي يقضي بتقطيع المعبد إلى أجزاء صغيرة مربعة طول ضلع القطعة أربعة أمتار بسمك متر، ثم تنقل القطع بعد ترميمها إلى فوق الجبل حيث يتم تخزينها بالترتيب إلى أن تبدأ عملية إعادة تركيب المعبد، على أن تمهد وسط الجبل شبكة من الطرق لتسهيل مهمة السيارات الكبيرة التي ستقوم بنقل القطع إلى الموقع الجديد، وأشار الوفد بأن البيت الهندسي السويدي قد أعد جميع الوثائق والمستندات والرسوم التفصيلية للمشروع لطرحها في مناقصة دولية بين البيوت الهندسية العالمية في حالة الموافقة عليه، وقال الوفد بأن المشروع بمرحلتيه يتكلف ستة وثلاثين مليون دولار، وينص المشروع على مواعيد العمل ابتداءً من نهاية عام ١٩٦٣م، وحتى نهاية عام ١٩٦٩م ،منها عشرة أشهر كاملة لبناء السد الصخري المؤقت. [١]

وفى نفس الجلسة التي قدم فيها الوفد العربي مشروعه تقدمت الشعبة القومية للعلوم والثقافة الفرنسية إلى رئيس اللجنة التنفيذية بمشروع جديد لإنقاذ معبدي أبى سمبل، ويقوم المشروع الفرنسي على فصل كل معبد من الجبل وإحاطته بحزام مسلح على هيئة علبة ارتفاعها أربعين متراً بغير غطاء أو قاع مع بناء عائمة ضخمة من الصلب تحت المعبد فيكون وزنها مع المعبد ٢١٢ ألف طن وبذلك تصبح العائمة والمعبد داخل أنبوبة مسلحة قطرها تسعون متراً وارتفاعها ١٠٤ أمتار، ثم يبني في قمة الأنبوبة حوض مائي طوله خمسة وعشرون متراً وعمقه أربعين متراً، وتركب عليه مضخات لنقل المياه اللازمة لتعويم المعبد والعائمة، وعلى اثر ذلك بدأ سحب العائمة من موقعها داخل الحوض الذي ينتهي إلى حافة الجبل، ثم تسحب المياه حتى يستقر المعبد في موقعه الجديد، وتبلغ تكاليف المشروع الفرنسي أربعين مليون دولار، ويستغرق

[١] ثروت عكاشة : إنسان العصر ، ص١١٧ . عبد المنعم أبو بكر : أبو سمبل ومشروعات إنقاذه ، ص١٣ . عبد القادر حاتم : مرجع سبق ذكره ، ص٦ . الأهرام ٤ / ٦ / ١٩٦٣م ، ص٣ .

تنفيذه ثلاث سنوات على الأكثر. [1]

وبعد أن قامت اللجنة التنفيذية بدراسة كل مشروع على حده من كافة جوانبه على ضوء المستندات والرسومات التي قدمها كل من الطرفين، رأت اللجنة إحالة كلا المشروعين إلى لجنة من الخبراء في الآثار والجيولوجيا والهندسة لدراستهما من النواحي الأثرية والفنية والمالية مكونة من ثمانية خبراء يرأسهم الدكتور حسن زكي، ودعا المدير العام لمنظمة اليونسكو لجنة الخبراء للاجتماع في مصر لدراسة المشروعين وإبداء الرأي في أيهما أصلح للتنفيذ، وقد اجتمعت اللجنة في الفترة من ٥ إلى ٧ مايو ١٩٦٣م، وبعد دراستها رأت أن المشروع الفرنسي أكثر ملائمة من الناحيتين الأثرية والجمالية لأن هذا المشروع يعمل على إنقاذ المعبدين كوحدة متكاملة مثل مشروع الرفع، غير أنها لم تصل إلى اتفاق جماعي بشأن صلاحية هذا المشروع من الناحية الفنية، أما مشروع تقطيع المعبدين فقد كان من الناحية الفنية قابلاً للتنفيذ، وكذلك من الناحيتين الأثرية والجمالية، وإن كان هناك بعض التحفظ على نشر المعبدين إلى كتل خشية أن يؤثر هذا على سلامة الأثر، وقد أوصت اللجنة أيضاً بقيام المجلس الاستشاري الدولي لمشروع أبى سمبل[2] بإبداء الرأي النهائي في المشروعين من الناحيتين الفنية والمالية، وقد أقر المجلس التنفيذي للمنظمة هذه التوصية وخول المدير العام للمنظمة

---

[1] ثروت عكاشة : إنسان العصر ، ص١١٨ . عبد المنعم أبو بكر : أبو سمبل ومشروعات إنقاذه ، ص١٣ . الأهرام ٣ / ٥ / ١٩٦٣م ، ص١ . ٤ / ٦ / ١٩٦٣م ، ص٣ .

[2] - تم تشكيله عقب صدور تصريح رئيس الجمهورية في ٢٠ يونيه ١٩٦١م، باختيار مشروع الرفع لإنقاذ معبدي أبى سمبل، يرأسه د زكي، وعضوية خمسة خبراء هم" هنري ديزيران" سويسرا "جيل هاثاوى" الولايات المتحدة ،" أرنست ايشى" فرنسا،" كـ مرشيلو" إيطاليا،"هانز مارتيني" ألمانيا الاتحادية، وستكون مهمة اللجنة الإشراف والبت في جميع الأمور الفنية المتعلقة بعملية الرفع منذ يومها الأول وحتى انتهائها خلال خمس سنوات. عبد المنعم أبو بكر ، أبو سمبل ومشروعات إنقاذه ، ص١٢ . الأهرام ٨ / ١٢ / ١٩٦١م ص٥ .

السلطة في اتخاذ الخطوات اللازمة لتمويل المشروع الذي تختاره الحكومة المصرية في ضوء دراسات لجنة الخبراء الدولية والمجلس الاستشاري الدولي لمشروع أبى سمبل، على أن يكون مفهوماً أن كلا المشروعين المقترحين يتفقان مع الأهداف الثقافية للمنظمة، وأن المشروع الذي يتم اختياره ينبغي ألا يزيد تكاليفه عن أربعين مليون دولار. (١)

ووفقاً لهذا القرار دعت الحكومة المصرية المجلس الاستشاري الدولي لمشروع أبى سمبل للانعقاد في القاهرة خلال الفترة من ٥ ـ ٧ يونيه ١٩٦٣م، وقد حضر اجتماعات المجلس كلاً من "باولو كارنيرو " و " علي فريوني " ممثلين للمدير العام للمنظمة، وبعد أن قام المجلس بدارسة المشروعين أصدر توصياته التي تتضمن أن المشروعين المطروحين على بساط البحث قابلين للتنفيذ من الناحية الفنية، غير أن المشروع المقترح لقطع المعبدين في مرحلة متقدمة من حيث الدراسة عن المشروع المقترح لرفع المعبدين بواسطة تعويمهما، والذي يعد مشروع مبدئي لم تكتمل دراسته دراسة موسعة، وإلى جانب هذا أجمع المجلس على أن تكاليف المشروع الثاني "الفرنسي" تبلغ على الأقل سبعة وخمسين مليون دولار، بينما أقر المجلس أن تكاليف المشروع الأول " العربي " المقدرة بستة وثلاثون مليون دولار صحيحة، وأن البرنامج التنفيذي لهذا المشروع قابل للتنفيذ في مواعيده المحددة، وأوصى المجلس باستكمال بعض الدراسات الخاصة باستشارة بعض المتخصصين في أعمال القطع والنقل بحيث يتم تنفيذ هذا المشروع على وجه يحفظ القيمة الأثرية لهذا الأثر، وانتهى المجلس إلى التعبير عن عطفه عل كل مشروع يهدف للمحافظة على تراث أبى سمبل كاملاً، ولكنه إزاء التكاليف الباهظة لمثل هذا المشروع يوصي المجلس الحكومة المصرية باعتماد

(١) ثروت عكاشة : إنسان العصر ، ص١١٨ . عبد القادر حاتم : مرجع سبق ذكره ، ص٦ .

المشروع العربي لقطع المبعدين وإعادة بنائهما [١]. وبناءً على هذه التوصيات قرر مجلس الوزراء في منتصف يونيه ١٩٦٣م اختيار مشروع نقل المعبدين وإعادة بنائهما فوق هضبة أبى سمبل، كما قبلت اللجنة التنفيذية هذا المشروع، وأوصت المدير العام لليونسكو باتخاذ الإجراءات لتمويله على أساس تكاليف المشروع المقدرة بحوالي ستة وثلاثين مليون دولار، تساهم الحكومة المصرية منها بمبلغ أحد عشر مليون دولار ونصف المليون. [٢]وفي النهاية يمكننا القول بأن التكلفة الاقتصادية حسمت القضية لصالح المشروع الأقل تكلفة، وبد الميل واضحاً إلي تنفيذ المشروع الذي لايكلف الكثير من المال، وهذا الاتجاه هو الذي سارت عليه بعض الدول الأعضاء في المنظمة، وخصوصاً عند مناقشة مسألة تمويل المشروع .

---

(١) ثروت عكاشة : مذكراتي في السياسة والثقافة ، ص٥٦٤ . عبد القادر حاتم : مرجع سبق ذكره ، ص٦ ، " كذلك رفضت اللجنة مشروع إيطالي تقدمت به شركة إيطالية إلى اللجنة أثناء اجتماعاتها بالقاهرة ، وذلك لتقديم المشروع بعد الموعد المحدد لمناقشة هذا الموضوع في باريس ، وكان المشروع يقضي بإقامة اسطوانتين عازلتين للمياه حول البناء وتحته مع استخدام مادة عازلة لا تسمح بمرور المياه " . الأهرام ٧ / ٦ / ١٩٦٣م ، ص٥ .

(٢) ثروت عكاشة : مذكراتي في السياسة والثقافة ، ص٥٦٥ ، وولتر إمرى : مرجع سبق ذكره ، ص١٢٢ .

المبحث الثالث

المساهمات الدولية والمحلية في تمويل المشروع

الحملة الدعائية لتمويل مشروع الإنقاذ

سارت أعمال الدعاية لتمويل مشروع إنقاذ آثار النوبة وخصوصاً معبدي أبي سمبل جنباً إلى جنب مع عميلة الأبحاث والدراسات حول أصلح المشروعات المقدمة لإنقاذ المعبدين، وقامت منظمة اليونسكو بدور فعال ونشط في هذا المجال، وقامت بِحثِ الهيئات والمؤسسات الدولية على المساهمة في إنقاذ المعبدين وخصوصاً بعد توجيه النداء العالمي في ٨ مارس ١٩٦٠م للدول والمؤسسات للمشاركة الفاعلة في إنقاذ آثار النوبة، ومن ذلك التاريخ بدأت الحملة الدولية عملها في الدعاية لتمويل المشروع عن طريق المساعدات الفنية والمادية من الهيئات والمؤسسات العالمية، وحتى ذلك الوقت لم يكن دور منظمة اليونسكو قد اتضح بالنسبة للمشروع، هل ستأخذ المنظمة على عاتقها إنقاذ آثار النوبة أم ستقسم المسئولية بينها وبين الحكومة المصرية، أم سنتفرد الحكومة المصرية بالمسئولية وحدها، وقد طرحت هذه المسألة للدراسة والبحث بين أيدي أعضاء المجلس الأعلى للآثار والعلماء المتخصصين، وقد قرروا أن تأخذ الحكومة المصرية على عاتقها المسئولية كاملة، وأن يكون دور اليونسكو هو دور الوسيط بين الحكومة المصرية وبين الدول المساهمة، وأن تجرى الأعمال في نطاق دستور المنظمة وتوصيات مؤتمرها العام ومجلسها التنفيذي واللجان المشكلة التي ستمثل فيها جميعاً. [١]

بدأت أعمال الدعاية لتمويل مشروع الإنقاذ من جانب منظمة اليونسكو مبكراً، وذلك أثناء انعقاد المؤتمر العام الحادي عشر للمنظمة، حيث قام المدير العام للمنظمة بتوثيق الصلة بالدول المختلفة، واختار المدير العام في هذا المجال الأمير" صدر الدين خان" مستشاراً خاص له

[١] ثروت عكاشة : إنسان العصر ، ص٧٣ .

لشئون آثار النوبة، ثم أوفده إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ليتصل بهاتين الدولتين لتعضيد المشروع والمساهمة فيه، كما أوفد عدد من أعضاء المنظمة إلى إيطاليا وهولندا والدول الاسكندنافية، ثم زار بنفسه ألمانيا الاتحادية وأجرى الاتصالات برجال الصناعة والاقتصاد في هذه الدول [١]، وكذلك قام في فبراير ١٩٦١م بزيارة الولايات المتحدة للاتصال بالمسئولين هناك بشأن ما تردد عن استعداد الولايات للتقدم إلى مجلس الشيوخ الأمريكي بمشروع قرار للموافقة عليه ينص على تخويل الرئيس الأمريكي حق استخدام أموال حصيلة بيع القمح الأمريكي لمصر للمساهمة في إنقاذ آثار النوبة، وذلك بالعملة المصرية بما يوازي عشرين مليون دولار [٢]. وبذلك تكون مسألة المساهمة انتقلت إلى الحكومات والهيئات والمؤسسات بعد أن سبق نقلها إلى الرأي العام، واتسعت الدعاية حتى شملت معظم أنحاء العالم.

وفى أثناء انعقاد المؤتمر العام الحادي عشر، تقرر بشأن تنظيم الحملة الدولية استمرار قيام منظمة اليونسكو بدور الوسيط فيها، وتشكيل لجنة لهذا القرض أطلق عليها " اللجنة التنفيذية " تتبع المدير العام ويرأسها، وتضم بعض الشخصيات المهمة وبعض الأعضاء من لجنة العمل وممثلاً للحكومة المصرية، وينضم إليها رئيس اللجنة الاستشارية لإنقاذ آثار النوبة بصفة استشارية وتختص هذه اللجنة بإبداء الرأي وتقديم التوصيات للمدير العام للمنظمة في كيفية استخدام الأموال التي سوف تساهم بها الدول والهيئات المختلفة في المشروع، وكذا برامج تنفيذ الأعمال وتنسيقها بما يحقق التعاون الكامل بين الحكومة المصرية من ناحية ومنظمة اليونسكو والدول المشتركة في المشروع من ناحية

---

(١) ثروت عكاشة : مذكراتي في السياسة والثقافة ، ص٥٣٥

(٢) ثروت عكاشة : مذكراتي في السياسة والثقافة ، ص٥٤١. الأهرام ٢٤ / ٨ / ١٩٦٠م ، ص٤ .

أخرى.[١]

وقررت لجنة المؤتمر أيضاً ضرورة قيام حكومات الدول الأعضاء برصد مبالغ في ميزانيتها للمشروع، وإلى جواز تشجيع الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة على المساهمة في أعمال الإنقاذ وضربت المثل بما اتخذته الحكومة المصرية من اعتماد ثلاثة ملايين ونصف المليون جنيه للمساهمة في إنقاذ معبدي أبى سمبل، وتقدمت اللجنة بمشروع قرار ينص على توجيه نداء جديد إلى حكومات الدول، لكي يتخذ خطوات إيجابية للمساهمة مالياً في الأعمال اللازمة لحماية آثار النوبة، وبوجه خاص معبدي أبى سمبل، وكان هذا قراراً جماعياً من اللجنة، وقد عرضت قرارات اللجنة وتوصياتها على لجنة البرنامج، والتي وافقت على هذا القرار بالإجماع. [٢]

ولم تقتصر الحملة الدولية ونشاطها في الدعاية لتمويل المشروع على العالم الخارجي فقط بل تم تنظيم جهود المواطنين في مصر وفى الدول العربية، للمساهمة في مشروع إنقاذ آثار النوبة، وذلك بتشكيل اللجان القومية في البلاد العربية التي ستتولى الإشراف على تنظيم الجهود للمساهمة في مشروع الإنقاذ، ففي نوفمبر ١٩٦٠م صدر قرار جمهوري بتشكيل لجنة قومية عربية برئاسة السيد عبد اللطيف البغدادي نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط المركزي وبعض الأعضاء منهم وزير التربية والتعليم التنفيذي، رئيس تحرير جريدة الأهرام، رئيس مجلس إدارة بنك مصر، محافظ دمياط، تتولى تنظيم الجهود للمساهمة في

---

(١) ثروت عكاشة : إنسان العصر ، ص٧٨ ، مذكراتي في السياسة والثقافة ، ص٥٣٨. الأهرام ١٢ / ٦ / ١٩٦٠م ، ص٧ .

(٢) دار الوثائق القومية ، مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٠٣٩٢٩ / ٠٠٨١ " تقرير عن مشروع إنقاذ آثار النوبة " . الأهرام ١٦ / ١٢ / ١٩٦٠م ، ص٧ ، ٢٥ / ١٢ / ١٩٦٠م ص١ .

مشروع الإنقاذ وجمع الاكتتابات من الهيئات والأفراد [١] .

وقد وضعت اللجنة القومية في يوليه ١٩٦١م برنامجاً يهدف إلى تحقيق هذه الغاية، وبذلك يتاح للمواطنين المساهمة في الجهود التي تبذلها الدول المختلفة لإنقاذ آثار النوبة، وكذلك أعلنت اللجنة عن خطتها بدء حملة الدعاية للمساهمة في عمليات الإنقاذ باشتراك مصالح السياحة والاستعلامات والبريد وغيرها [٢]. وكذلك أبدى الأمين العام للجامعة العربية " عبد الخالق حسونة " اهتماماً بالغاً بهذا المشروع، كانت من ثمراته دراسة المشروع أمام اللجنة الثقافية لجامعة الدول العربية التي أصدرت قراراً أوصت فيه حكومات الدول العربية وشعوبها بأن تكون قدوة لغيرها في هذا المجال، وبتشكيل لجان قومية في كل بلد عربي لتنسيق جهود الدول العربية، وما لبث مجلس الجامعة أن أقر هذه التوصيات [٣]. وكذلك عقدت لجنة العمل الدولية اجتماعها الثاني في مقر اليونسكو بباريس بين ٢٦ يونيه و٤ يوليه ١٩٦١م، ودرس رؤساء اللجان القومية في مختلف الدول أغراض الحملة الدولية ووسائل مضاعفة الجهود للمساهمة في المشروع. [٤]

و قد بدأت في الولايات المتحدة حملة تدعو إلى العمل لإنقاذ آثار النوبة تبنت هذه الحملة " اللجنة الأمريكية لحفظ آثار النوبة وإنقاذها "، وانتشرت هذه الحملات في جميع أنحاء العالم، وبدأت المساهمات الدولية تنهال على منظمة اليونسكو، وكذلك تقرر تخصيص يوم كل عام للدعوة لإنقاذ آثار النوبة في جميع أنحاء العالم يتم فيه جمع التبرعات وإعداد طوابع بريد تذكارية تصدرها منظمة اليونسكو والدول جميعاً تحمل صوراً لآثار النوبة، كما سيتم في هذا اليوم إقامة مهرجانات توزع

---

[١] دار الوثائق القومية ، مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٠٣٩٢٨ / ٠٠٨١ " تكوين لجنة قومية لإنقاذ آثار بلاد النوبة " . الأهرام ٦ / ١١ / ١٩٦٠م ، ص٧ .

[٢] شحاته آدم : مرجع سبق ذكره ، ص٥٦ .

[٣] ثروت عكاشة : إنسان العصر ، ص٨٣ . الأهرام ٢٧ / ٣ / ١٩٦١م ، ص٥ .

[٤] شحاته آدم : مرجع سبق ذكره ، ص٥٦ .

فيها النشرات والكتيبات تحوي صوراً لآثار النوبة، وقد عقدت اللجنة القومية العربية اجتماعاً لهذا الغرض برئاسة نائب الوزير المركزي لوزارة التربية والتعليم، وتقرر فيه الاتصال بوزارة التربية والتعليم والثقافة واتحاد الطلاب ونقابات المعلمين في العالم للاتفاق على تنظيم هذا اليوم وموعده وطريقة المساهمة في مهرجاناته [١].

ومن ضمن خطة الدعاية التي أعلنتها اللجنة القومية العربية للمساهمة في عمليات الإنقاذ إقامة معارض متنقلة للآثار المصرية لنشر فكرة المشروع في الداخل والخارج لتكون وسيلة للبحث عن التبرع، ومن أهم هذه المعارض المتنقلة معرض " توت عنخ آمون " والذي طاف في اثنتي عشرة ولاية أمريكية، وذلك لكسب الشعب الأمريكي كي يحث نوابه في الكونجرس على حمل الحكومة للإسهام في إنقاذ آثار النوبة، وقد طاف هذا المعرض ببعض عواصم الدول الأخرى مثل طوكيو وباريس ولندن وغيرها من العواصم، وقد رافق المعرض الدكتور أحمد فخري استاذ التاريخ المصري القديم بكلية الآداب، وكانت إيراداته جزءً مهماً جداً في عملية إنقاذ " معبدي أبى سمبل " والتي بلغت حوالي خمسة ملايين دولار.[٢]

وقد وصلت الدعاية للمشروع في جميع الأوساط الأوربية مداها حيث وفد إلى القاهرة عدد كبير ممن يمثلون كبريات الصحف ووكالات الأنباء ومحطات الإذاعة والتليفزيون دبجوا المقالات المسهبة والمصورة عن المشروع، من أهمها مجلة " لايف " الأمريكية والتي خصصت عدد من أعدادها لمشروع إنقاذ آثار النوبة، وكذلك أصدرت شركات السينما والتليفزيون العديد من الأفلام عن الآثار المصرية التي عرضت في معظم محطات التليفزيون ودور السينما العالمية، كما أصدرت منظمة اليونسكو مجموعة من شرائح ملونة عن بعض المعابد في النوبة، وكذلك دفعت

---

(١) الأهرام ٢٩ / ١ / ١٩٦١م ، ص٦ . ٤ / ٣ / ١٩٦١م ، ص٤ .

(٢) ثروت عكاشة : مذكراتي في السياسة والثقافة ، ص٥٤١ .

الحملة الدولية بعض دور النشر في أنحاء العالم إلى إصدار بعض الكتب عن النوبة وحضارتها وآثارها ،كما نشر مركز تسجيل الآثار الكثير من المطبوعات العلمية والثقافية عن معابد النوبة [١]، وهكذا نجحت الحملة الدولية في تعريف الرأي العام العالمي بالنوبة وآثارها من خلال هذه الدعاية.

تمويل مشروع رفع المعبدين

بعد أن أخذت الحكومة المصرية بمشروع رفع المعبدين، وأعلن رئيس الجمهورية هذا القرار خلال تصريح له في ٢٠ يونيه ١٩٦١م، كان تمويل المشروع هو الخطوة التالية التي ينبغي أن تتم في أسرع وقت، ذلك لأن الفترة الباقية لتنفيذ المشروع كانت محدودة والمبالغ المطلوبة باهظة، ومن ثم طلبت الحكومة المصرية من المدير العام لمنظمة اليونسكو ضرورة الحضور إلى القاهرة للتشاور في هذا الموضوع، وقد استقر الرأي على ضرورة حصول المدير العام للمنظمة على ارتباطات من حكومات الدول الأعضاء تتعهد فيها بدفع المبالغ المطلوبة منها بنسب تتفق مع المبالغ التي تساهم بها في ميزانية اليونسكو لتغطية التكاليف اللازمة لإنقاذ معبدي أبى سمبل، والتي قدرت بحوالي خمسة وسبعين مليون دولار تعهدت الحكومة المصرية بدفع أحد عشر مليون منها مساهمة في إنقاذ المعبدين. [٢]

وقد جرت اتصالات تمهيدية اشتركت فيها الهيئات الدبلوماسية المصرية في جميع أنحاء العالم انتهت من إعداد كشوف بأسماء الدول الأعضاء في المنظمة والاتفاق على الرقم المطلوب من كل دولة، بعد ما تبين أن هذه هي الطريقة الوحيدة لضمان جمع تلك الأموال قبل نهاية عام ١٩٦١م، ولن يطلب من هذه الدول دفع المبالغ التي سترتبط بها فوراً،

---

[١] ثروت عكاشة : مذكراتي في السياسة والثقافة ، ص٥٤٩ ، ٥٥٠ .

[٢] ثروت عكاشة : إنسان العصر ، ص٨٢ ، ص٥٤٠ . لماذا ننقذ آثار النوبة ، ص٩ . الأهرام ١١ / ٧ / ١٩٦١م ، ص٥ .

بل ستوقع عقود اتفاق بهذه المبالغ بين منظمة اليونسكو وهذه الدول، على أن تدفع المبالغ على مراحل طوال تنفيذ المشروع، وبذلك تضمن المنظمة الارتباط بالمبالغ المطلوبة فتسعى لها البدء في تنفيذ عملية الإنقاذ في بداية يناير ١٩٦١م [١]. ومن أجل ذلك قام المدير العام للمنظمة في أغسطس ١٩٦١م بتوجيه نداء عاجل إلى حكومات الدول الأعضاء بالمنظمة يدعوها فيه للإدلاء بتعهداتها لتمويل المشروع، أعقبه بخطاب دوري إلى الدول محدداً نصيبها من المساهمة وطالبها بدفع هذه المبالغ على دفعات وفقاً لبرنامج الإنقاذ الذي يمتد من عام ١٩٦١م إلى عام ١٩٦٨م بنفس نسبة الحصص التي تدفعها هذه الدول في ميزانية اليونسكو. [٢]

وفى شهر أكتوبر ١٩٦١م، طلبت الحكومة المصرية من المدير العام للمنظمة أن يسدد من حصيلة المساهمات الدولية لحماية آثار النوبة جانباً من التكاليف التي تتطلبها الأعمال التحضيرية الخاصة بمشروع إنقاذ أبى سمبل، ولقد وافق المجلس التنفيذي للمنظمة في دورته التي عقدت في شهر نوفمبر ١٩٦١م على أن يغطي المدير العام للمنظمة ثلثي التكاليف للأعمال التحضيرية من هذه المساهمات حيث توافرها، وكذلك أرجأ المجلس قرار بمنح الضمان اللازم لتمويل المشروع إلى اجتماعه الثاني في مايو ١٩٦٢م مع مد أجل الضمان الذي تطلبه الحكومة المصرية إلى نوفمبر ١٩٦٢م [٣]. ولم تصل الارتباطات التي تم الحصول عليها تلبية للنداء الذي وجهته منظمة اليونسكو في أغسطس ١٩٦١م من أجل إنقاذ معبدي أبى سمبل إلى المبلغ المطلوب للإنقاذ، ومن بين هذه الارتباطات ما تعهدت به سبع دول عربية بالإضافة إلى بعض الدول الأوروبية والآسيوية والأفريقية، ولم تتسلم المنظمة من تلك الارتباطات سوى ١٣٧ ألف دولار قد وصلتها سابقاً من اشتراكات " باكستان، وأندونيسيا، وبلجيكا "

---

[١] الفرصة الأخيرة لإنقاذ أبى سمبل ، ص٤ .

[٢] ثروت عكاشة : مذكراتي في السياسة والثقافة ، ص٥٤٠، الأهرام ٢ / ٨ / ١٩٦١م ، ص٥ .

[٣] ثروت عكاشة : إنسان العصر ، ص٩٣ ، لماذا ننقذ آثار النوبة ، ص٩ .

خصصت للأعمال التحضيرية التي تقوم بها المنظمة. [١]

وفى أوائل عام ١٩٦٢م، ظهرت بوادر أزمة بخصوص مشروع رفع المعبدين حيث أخذت الحكومة المصرية بتوصية تقدم بها المجلس الاستشاري خلال اجتماعه في شهر يناير ١٩٦٢م تقضي بتقسيم تنفيذ مشروع رفع المعبدين إلى مرحلتين، تتضمن المرحلة الأولى رفع المعبدين " في الفترة من عام ١٩٦٢م وحتى عام ١٩٦٨م " إلى الارتفاع المطلوب وهو ١٨٢ متراً، وتتكلف عشرين مليون جنيه " ما يعادل ستة وأربعين مليون دولار "، وتشمل المرحلة الثانية التي سيجرى تنفيذها بعد عام ١٩٦٨م إعادة بناء الجبل المحيط بالمعبدين من جديد، وتقدر تكاليفها تسعة ملايين جنيه " ما يعادل واحداً وعشرين مليون دولار "، وهو ما يصعد بتكاليف المشروع كله إلى قرابة ثلاثين مليون جنيه " ما يعادل تسعة وستين مليون دولار، ومن ثم كان من الضروري العمل على زيادة حصة الحكومة المصرية في هذا المشروع لضمان تحقيق مشروع الإنقاذ، وبالفعل قررت الحكومة المصرية رفع حصتها في إنقاذ معبدي أبى سمبل من ثلاثة ملايين ونصف المليون جنيه إلى خمسة ملايين جنيه " ما يعادل أحد عشر مليون ونصف المليون دولار ". [٢]

قامت وزارة الثقافة بالإضافة إلى زيادة حصة الحكومة المصرية

---

[١] ثروت عكاشة : لماذا ننقذ آثار النوبة ، ص٩ . الأهرام ١١ / ٥ / ١٩٦٢م ، ص٤ . ٢٢/ ٦ / ١٩٦٢م ، ص٥ . ١٩ / ٩ / ١٩٦٨م ، ص٤ . " تعهدت مراكش بدفع ٨٥.٠٠٠ دولار ، العراق ٦٠.٠٠٠ دولار ، الكويت ٥٠.٠٠٠ دولار ، قطر ٥٠.٠٠٠ دولار ، لبنان ٣٣.٠٠٠ دولار ، السعودية ٤٠.٠٠٠ دولار ، ليبيا ٢٦.٠٠٠ دولار ، ومن الدول الأوروبية هولندا التي تعهدت بدفع ٧٥٣.٠٠٠ دولار ، يوغسلافيا ٢٢٦.٠٠٠ دولار ، لكسمبورج ١٠.٠٠٠ دولار ، موناكو ٥٠.٠٠٠ دولار ، اليونان ١٠.٠٠٠ دولار ، تركيا ٣٠.٠٠٠ دولار ، الفاتيكان ١٠.٠٠٠ دولار ، وبعض الدول الأخرى مثل كمبوديا ٢٨٠٠ دولار ، الكامرون ٢٦.٠٠٠ دولار ، كوبا ١٦.٠٠٠ دولار ، قبرص ٢٨٠٠ دولار ، باكستان ١٣٠،٠٠٠ دولار " .

[٢] ثروت عكاشة : لماذا ننقذ آثار النوبة ، ص١٠ . الأهرام ١٤ / ٤ / ١٩٦٢م ، ص٦ . ١٩ : ٤ / ١٩٦٢م ، ص٥ . ٢١ / ٤ / ١٩٦٢م ، ص٦ .

من مساهمتها بجهود ملموسة في حث الدول الأجنبية على المشاركة في عملية الإنقاذ وزيادة مساهمتها، فقام " ثروت عكاشة " وزير الثقافة والإرشاد بجولة لبعض عواصم الدول الأوروبية وخاصة الدول الاسكندنافية لما لها من وزن في العالم الغربي يجعل أي خطوة تخطوها للمشاركة في إنقاذ آثار النوبة مشجعة للدول الأخرى، ولقد بدأت الجولة في أواخر شهر مارس ١٩٦٢م بزيارة برلين عاصمة ألمانيا الاتحادية حيث التقى بوزير الخارجية الألماني الذي وعد ببذل جهده لإعلان حكومته الارتباط بالمساهمة بمبلغ ثلاثة ملايين ونصف مليون دولار لصالح معبدي أبى سمبل في مايو ١٩٦٢م، وعقب ذلك اتجه وزير الثقافة إلى "كوبنهاجن" عاصمة الدنمرك حيث قابل رئيس الوزراء وبعض الوزراء والمسئولين، ووعدوا بإدراج مسألة إسهام الدنمرك في مشروع الإنقاذ في جدول أعمال وزراء خارجية الدول الشمالية لاتخاذ قرار مشترك بشأن إعطاء الضمان بدفع نصيب الدنمرك الذي يبلغ ٣٨٦.٠٠٠ دولار، وفى أول أبريل ١٩٦٢م اتجه إلى " استكهولم " عاصمة السويد قابل خلال زيارته ملك السويد " جوستاف السادس " وبعض الوزراء والمسئولين، وعد المسئولون بإعطاء الرد بالضمان المطلوب لمساهمة السويد في مشرع الإنقاذ خلال شهر مايو ١٩٦٢، وقد برت السويد بوعدها حيث أعلنت مساهمتها في المشروع بحوالي نصف مليون دولار، وفى ٢٥ أبريل ١٩٦٢ غادر وزير الثقافة السويد متجهاً إلى روما قابل خلال زيارته رئيس الجمهورية الإيطالي ورئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعليم للتشاور بشأن زيادة مساهمة إيطاليا في مشروع إنقاذ المعبدين. [١]

---

[١] ثروت عكاشة : إنسان العصر ، ص٩٧ ــ ١٠٤ . مذكراتي في السياسة والثقافة ، ص٥٥٢ ـ ٥٥٥ ، " كانت من نتائج هذه الاتصالات المباشرة أن تلقت وزارة الثقافة تعهدات من الدول الاسكندنافية بدفع نصيبها من التكاليف وقدرها ٨٩٢.٠٠٠ دولار من السويد ، ٣١٣.٠٠٠ دولار من النرويج ، ٣٨٦.٠٠٠ من الدنمرك ، ٢٢٣.٠٠٠ دولار من فلندا ، كما تعهدت الحكومة الإيطالية بدفع مبلغ ٦٧٠.٠٠٠ دولار " .

العقبات التي واجهت تمويل مشروع الرفع

من الحقائق الواضحة أن الحملة الدولية قامت منذ بدأت على أساس المساعدات الاختيارية لا الإجبارية، غير أن مشروع الإنقاذ الذي بدأ في عام ١٩٥٩م قد جاء متأخراً ست سنوات عن بدء الدراسات الخاصة ببناء السد العالي كل هذا قد جعل تنفيذ مشروع إنقاذ معبدي أبى سمبل يقترن بعامل الزمن إزاء برنامج تنفيذ مشروع السد العالي، وكان لعامل الزمن أثران الأول فني، والثاني مالي، أما الفني فإن تنفيذ الأعمال السابقة لعملية الرفع مثل عزل المعبدين وبناء الأنفاق والصندوق المغلف وتركيب الروافع كان يتطلب وقتاً يمتد إلى أواخر عام ١٩٦٥م، في حين أن مياه السد العالي سترتفع في خريف ١٩٦٤م، وقد أمكن التغلب على هذا العامل بأن شمل التصميم بناء سد واقٍ لحماية هذه الأعمال يرتفع حتى ١٣٥ متراً، وأما المالي فقد استمرت الدراسات الفنية لحماية معبدي أبى سمبل حتى يونيه ١٩٦١م، حين استقر الرأي على مشروع الرفع، ومن ثم تحددت التقديرات المالية، فتقدمت الحكومة المصرية لمنظمة اليونسكو تطلب ضماناً بتوفير الأموال لتنفيذ هذا المشروع قبل توقيع العقد، وبناءً على ذلك وجه المدير العام لليونسكو نداءين في أغسطس وديسمبر ١٩٦١م إلى الدول الأعضاء دعاهم إلى الإسراع بتقديم مساعداتهم في عملية الإنقاذ قبل اجتماع المؤتمر العام للمنظمة في نوفمبر ١٩٦٢م [١]. وقد ذكرنا أن الدراسات الأولية لمشروع الإنقاذ استقر الرأي فيها على تنفيذ المشروع على مرحلتين، تبدأ الأولى في يناير ١٩٦٣م وتتكلف حوالي أثنين وأربعين مليون دولار، وهو المبلغ المطلوب أن تضمن المنظمة جمعه في الوقت المناسب قبل توقيع عقود المرحلة الأولى لعملية الإنقاذ، وقد تعهدت الحكومة المصرية بدفع أحد عشر مليون ونصف المليون دولار منها للصرف على تلك المرحلة بينما يتبقى ثلاثون مليون ونصف المليون دولار تقوم علي المساهمات الدولية.

---

[١] ثروت عكاشة: مذكراتي في السياسة والثقافة ، ص٥٥٦ . الأهرام ٣١ / ١٢ / ١٩٦٢م ، ص٧.

إلا أن نداءات اليونسكو لم تؤد إلى الحصول على مساهمات اختيارية كافية للبدء في تنفيذ مشروع الإنقاذ، ولم يبق على الموعد المحدد لبدء الأعمال التنفيذية للمشروع سوى بضعة شهور، فهل تستطيع الحملة الدولية توفير ملايين الدولارات لتمويل هذا المشروع في هذه الفترة القصيرة ؟ وهل يمكن تقديم الضمان الذي حددت الحكومة المصرية تاريخه بنوفمبر ١٩٦٢م، كل هذه الأسئلة طرحت على المدير العام للمنظمة، والذي طرحها بدوره على اللجنة التنفيذية للمشروع عند اجتماعها في أبريل ١٩٦٢م بالقاهرة، والتي انتهت إلى اقتراح يضمن بلوغ الهدف المنشود وهو قيام منظمة اليونسكو بعقد قرض طويل الأجل تسدده الدول الأعضاء إجبارياً على مدى عشرين عاماً، وأن تدرج مساهمات هذه الدول في ميزانية المنظمة [١] .

وكانت هذه نقطة تحول في مشروع الإنقاذ لأنه يحقق تمويل المشروع في المواعيد المحددة له، واجتمع المجلس التنفيذي لليونسكو في شهر مايو ١٩٦٢م ووافق على الاقتراح بأغلبية خمسة عشر صوتاً مقابل لا شئ وامتنع ثلاثة عن التصويت وهم مندبوا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا، وأوصى المجلس المدير العام ببذل جهده لتحقيق ذلك القرض والتقدم به للمؤتمر العام لليونسكو في دورته الثانية عشرة في نوفمبر ١٩٦٢م للموافقة عليه[*]، وفى ضوء القرار عدل المدير العام خطته بشأن الحملة الدولية بحيث تصبح المساهمات إجبارية لتمويل إنقاذ معبدي أبى سمبل واختيارية فيما يتعلق بأعمال الإنقاذ الأخرى، وقد قام المدير العام للمنظمة في سبيل تحقيق تلك الغاية بالاتصال بالبنوك الإيطالية والمصرية والإنجليزية، وحصل على موافقتها لمنح هذا القرض الطويل الأجل في حدود ثلاثين مليون ونصف المليون دولار مضافاً إليها فوائد قدرها أحد عشر مليون ونصف المليون دولار تسدده الدول الأعضاء على مدى عشرين عاماً تمتد حتى عام ١٩٨٣م، كما أجرى الاتصال بالدول الأعضاء

---

[١] ثروت عكاشة: إنسان العصر ، ص١٠٣ . الأهرام ٣١ / ١٢ / ١٩٦٢م ، ص٧ .

[*] انتخب السيد " رينيه ماهيو " مديراً عاماً لمنظمة اليونسكو خلفاً للسيد / فيرونيتو فيرونيزي في دورته الثانية عشرة نوفمبر ١٩٦٢م .

قبل انعقاد المؤتمر العام للحصول على تأييدها لتمويل المشروع بواسطة هذا القرض، وإزاء هذا الموقف الرائع من المدير العام للمنظمة قامت الحكومة المصرية بالاتصال المباشر بحكومتي إيطاليا وألمانيا الاتحادية والدول الاسكندنافية ـ كما ذكرنا سابقاً ـ وقد ساعد ذلك في الحصول على ارتباطات من حكومة إيطاليا في ١٨ مايو ١٩٦٢م، وعلى وعد من حكومة ألمانيا الاتحادية بالمشاركة، كما صدر قرار من وزراء خارجية الدول الاسكندنافية في مايو ١٩٦٢ بالموافقة على تمويل مشروع أبي سمبل عن طريق الميزانية العام لليونسكو، ثم إعلان السويد مساهمتها المالية في سبتمبر ١٩٦٢م[١].

وفى نفس الوقت قامت وزارة الخارجية المصرية بدور إيجابي في الاتصال بالدول الأعضاء بالمنظمة عن طريق سفرائها في الخارج، كما استدعت سفراء هذه الدول بالقاهرة لحثهم على بذل الجهد كي تقوم دولهم بتدعيم فكرة القرض لتمويل مشروع أبي سمبل، واتضحت نتائج هذه الاتصالات مبكراً إذ كانت معظم الردود التي تلقتها الحكومة المصرية من سفرائها في الخارج لا تحمل أي صورة مشجعة بالنسبة لمساهمات الدول إما لأسباب اقتصادية أو لأزمات مالية أو لظروف عرض ميزانية الدول على المجالس النيابية، واتضح معارضة الاتحاد السوفيتي للمشروع المقدم، وأما الولايات المتحدة فلم تكن تستطيع أن ترتبط بأي تعهدات قبل موافقة الكونجرس عليها، واتضح أيضاً أن دولاً كالمملكة المتحدة وفرنسا على غير استعداد لتعضيد فكرة القرض. [٢]

عقد المؤتمر العام لليونسكو دورته الثانية عشرة في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر ١٩٦٢م، وتقدم المدير العام لليونسكو " رينيه ماهيو " بخطة لتمويل مشروع أبى سمبل، والتي تم الاتفاق عليها في اجتماعات المجلس التنفيذي في مايو ١٩٦٢م، ولم تكد تبدأ المناقشات حتى وضح أن

---

(١) ثروت عكاشة : إنسان العصر ، ص١٠٥ ، مذكراتي في السياسة والثقافة ، ص٥٥٧ .

(٢) ثروت عكاشة : إنسان العصر ، ص١٠٦.

الدول الكبرى وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة وفرنسا متفقة على أن تعارض خطة المدير العام في تمويل مشروع أبي سمبل عن طريق المساهمات الإجبارية، على أساس أنها غيرت طبيعة الحملة من اختيارية إلى إجبارية بواسطة ارتباط طويل الأجل يؤثر على البرنامج العام لليونسكو باعتبار أن سداد القرض ستكون له الأولوية. (١)

ولقد لجأت وفود هذه الدول الكبرى إلى بعض المناورات منها، الحصول على موافقة الجمعية العمومية على تطبيق مبدأ التصويت بثلثي الأصوات على مقترحات المدير العام بشأن تمويل المشروع رغم التفسيرات المقنعة التي أدلى بها المستشار القانوني للمنظمة، والتي تنص على أن المادة الأولى من دستور المنظمة يجعل من اختصاصاتها المحافظة على الآثار، وأنه وفقاً للمادة الثانية عشرة يحق للمنظمة قانوناً أن ترتبط بالتزامات مالية طويلة الأجل تتعدى السنتين الماليتين، وأنه سبق للمنظمة أن عقدت مثل هذا القرض لمبنى اليونسكو وعند إنشاء مراكز تعليمية، وبينما عبر جميع أعضاء المؤتمر عن رغبتهم وإيمانهم بضرورة إنقاذ معبدي أبى سمبل، ووافقوا على الجزء الثاني باستمرار الحملة لجمع المساهمات الاختيارية لاستكمال أعمال الإنقاذ الأخرى، رفضت الأغلبية الجزء الخاص بمقترحات المدير العام لعمل القرض وبالتالي رفضت المساهمات الإجبارية. (٢)

ولقد أجرى وفد الحكومة المصرية خلال تلك المناقشات اتصالاته برؤساء وفود الدول المختلفة بما في ذلك وفود الدول الكبرى المعارضة للمشروع، كما أجرى الاتصال بوفود غيرها من الدول كإيطاليا ويوغسلافيا وهولندا والسويد وألمانيا الاتحادية التي أبدت ميلاً ملحوظاً تجاه المشروع وعضدته عند مناقشته في لجنة الخبراء واللجنة الإدارية

(١) ثروت عكاشة: مذكراتي في السياسة والثقافة ، ص٥٥٩ . الأهرام ٣١ / ١٢ / ١٩٦٢م ، ص٧

(٢) الأهرام ٣١ / ١٢ / ١٩٦٢م ، ص٧ .

ولجنة البرنامج، كما عقد الوفد عدة اجتماعات مع وفود الدول الآسيوية، وعقد الوفد أيضاً اجتماعات متكررة مع وفود الدول الأفريقية وعددها في المنظمة أربع وثلاثون دولة ترتب عليها أن أصدرت هذه الدول تصريحاً كتابياً تؤيد فيه مقترحات المدير العام، كما جرت اتصالات بدول أمريكا الجنوبية وكانت البرازيل خير عضد للمشروع عند مناقشته باللجان المختلفة، وإن كانت معظم هذه الدول لم تعضده نظراً لظروفها الاقتصادية، ومن جهة أخرى عقدت عدة اجتماعات مع وفود الدول العربية كافة وكان موقفها مؤيد للمقترحات بلا استثناء[1].

واستمرار لمسلسل المناورات للدول المعارضة للمشروع، فقد طالبت هذه الدول مناقشة مقترحات المدير العام من الناحية المالية أمام اللجنة الإدارية، وقدمت هذا الطلب كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا لإدخال المشروع في مناقشات وجدل لا ينتهي حتى لا يتم التصويت على المشروع في حضور بعض وفود الدول المؤيدة له، وقد وافق المكتب العام للمؤتمر بطبيعة الحال ـ وهو الذي يضم خمسة عشر عضواً يمثل معظمهم الاتجاه المعارض ـ على إحالته إلى اللجنة الإدارية، وطالت المناقشات المتعمدة وأثيرت الاعتراضات القانونية والفقهية، وطالبت وفود الدول الكبرى إحالتها من جديد على اللجنة القانونية للدراسة والبحث، وبطبيعة الحال وافق المكتب العام على ذلك ورغم دفاع الدول المؤيدة للمشروع في الجمعية العمومية إلا أنها أقرت مبدأ التصويت بالثلثين، وعندما عرضت نتائج هذه المناقشات على لجنة البرنامج فإن عدد غير قليل من وفود الدول الصغرى وبوجه خاص الدول الإفريقية قد انصرفوا عن أعمال المؤتمر، كما استطاعت الدول الكبرى ومن في ركابها التأثير على موقف بعض الدول الآسيوية، وعند إجراء التصويت على المشروع في لجنة البرنامج نجد أن معظم الدول كان بين ممتنع عن التصويت أو غائب متعمد عن المؤتمر، وجاءت نتيجة التصويت

---

[1] ثروت عكاشة : مذكراتي في السياسة والثقافة ، ص٥٦٠ . الأهرام ٣١ / ١٢ / ١٩٦٢م ، ص٧ .

في صالح الاتجاه المعارض للمشروع وعلى رأسه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي وفرنسا. (١)

وهكذا نجحت محاولات وفود الدول الكبرى في تفويض خطة المدير العام لمنظمة اليونسكو بشأن المساهمات الإجبارية من خلال أساليب منها ما يستند إلى اللوائح والقوانين، ومنها ما هو تحايل ومناورات جعلت الخطة تبحث خلال الشهر الذي انعقد فيه المؤتمر أمام لجنة الخبراء، ثم المكتب العام للمؤتمر، ثم اللجنة الإدارية، ثم المكتب العام مرة أخرى، ثم اللجنة القانونية، ثم الجمعية العمومية للمؤتمر، ثم لجنة البرنامج، فالجمعية العمومية مرة أخرى، فضلاً عما أثير أمام هذه اللجان والهيئات من اعتراضات مالية وقانونية وشكلية ولائحية لا حصر لها، وعلى هذا النحو عاد المؤتمر إلى فكرة الحملة الاختيارية رافضاً أن تتحول إلى حملة إجبارية كما أسمتها الدول الكبرى. (٢)

انتهى الأمر بعد جهود متوالية إلى تقديم مجموعة من الدول ضمت الدول الكبرى ما عدا الاتحاد السوفيتي مشروع قرار يبقي الحملة الدولية على شكلها الاختياري، ويدعو المدير العام للمنظمة لأن يجدد النداء الدولي للهيئات والمؤسسات العامة التي ستساهم في إنقاذ معبدي أبى سمبل لإعلان مساهماتها قبل يوم ٣١ مارس ١٩٦٣م، حتى تستطيع الحكومة المصرية أن تحدد موقفها من تنفيذ المشروع، ولقد وافق المؤتمر بالإجماع ـ مع امتناع بعض الدول عن التصويت ـ على هذا القرار، ولكي يدعم المؤتمر الحملة الدولية في ثوبها الجديد فقد أعاد تشكيل اللجنة التنفيذية لإنقاذ آثار النوبة، فبعد أن كانت هذه اللجنة مكونة من أفراد يختارون بحكم شخصياتهم ويمثلون وجهة نظرهم، أضحت اللجنة تمثل خمس عشرة دولة، كذلك عدل المؤتمر من اختصاصاتها فغدت ذات سلطة

(١) ثروت عكاشة : إنسان العصر ، ص١١٢ ، ١١٣ ، مذكراتي في السياسة والثقافة ص٥٦٠ ، ٥٦١ . الأهرام ٨ / ١٢ / ١٩٦٢م ، ٣١ / ١٢ / ١٩٦٢م ، ص٧ .

(٢) الأهرام ٣١ / ١٢ / ١٩٦٢م ، ص٧ .

واسعة وخولت لها أن تقدم للمدير العام توجيهات لا مجرد توصيات كما كان من قبل، وبهذا اكتسبت الحملة الدولية ميزة بتشكيل لجنة تنفيذية دولية لها قوة وفاعلية يستطيع المدير العام الاعتماد عليها. (١)

أعطى المؤتمر العام لليونسكو مهلة حوالي ثلاثة شهور للدول لكي تعلن مقدار مساهماتها في إنقاذ معبدي أبى سمبل، وبعدها أما أن تمضي الحكومة المصرية في تنفيذ مشروع الرفع إذا توافرت الضمانات الكافية أو تعدل عنه بمشروع آخر إذ لم تتوافر لها الأموال الكافية لتمويله، وحتى يتحدد هذا كله دعا المدير العام لليونسكو اللجنة التنفيذية لأن تعقد اجتماعها الأول بتشكيلها الجديد عقب انتهاء المؤتمر العام مباشرة في الفترة من ١٧ ــ ١٩ ديسمبر ١٩٦٢م، وكان عملها وواجبها الأساسي يرتكز في وضع خطة عاجلة يمكن تنفيذها خلال الفترة المحددة لدعوة الدول للمساهمة في تكاليف المرحلة الأولى من المشروع والممتدة حتى ٣١ مارس ١٩٦٣م، واقترحت اللجنة أن تقوم الدول المختلفة بتسهيل ضمان قيام البنوك المحلية بها بدفع المبالغ التي تساهم بها كل دولة على أن تقوم هذه الحكومات فيما بعد بسداد هذه المبالغ لبنوكها وفق ميزانيتها، كما اقترح أيضاً أن يقوم المدير العام للمنظمة بتوجيه رسالة عاجلة إلى الدول يبلغها فيها بمقدار المبلغ المطلوب منحها للمساهمة به، وقد اعتبرت اللجنة أن الحد الأدنى للمبالغ المطلوبة لبدء التنفيذ هو ثلاثون مليون ونصف المليون دولار، إلى جانب مساهمة الحكومة المصرية والتي وصلت إلى أحد عشر مليون ونصف المليون دولار، كذلك قررت اللجنة استمرار الحملة الدولية لتحقيق تنفيذ المرحلة الثانية التي ستبدأ بعد عام ١٩٧٠م، والمقرر لتكاليفها حوالي ثلاثة وعشرين مليون دولار. (٢)

وفى سبيل تنفيذ قرارات المؤتمر العام للمنظمة، دعا المدير العام لليونسكو الدول الأعضاء لأن تعلن مساهماتها قبل ٣١ مارس ١٩٦٣م

(١) الأهرام ١١ / ١٢ / ١٩٦٢م ، ص١ ، ٣١ / ١٢ / ١٩٦٢م ، ص٧ .

(٢) ثروت عكاشة : إنسان العصر ، ص١١٥ . الأهرام ٣١ / ١٢ / ١٩٦٢م ، ص١١

والاجتماع بمقر المنظمة يوم ٢٠ مارس ١٩٦٣م لتبادل وجهات النظر بشأن هذه المساهمات غير أن عدد الدول التي اجتمعت في ذلك اليوم بلغ عشرين دولة فقط، وهو عدد ضئيل إذا قيس بعدد دول المنظمة الذي كان يبلغ ١١٥ دولة، وكان واضحاً منذ البداية أن عدد الدول المساهمة سوف لا يصل إلى العدد المنشود، وبالتالي فمقدار المساهمات لن يحقق الغاية المرجوة منه والذي لم يتجاوز سبعة ملايين ونصف المليون دولار، وقد قررت اللجنة التنفيذية للمشروع قفل باب المناقشة في مشروع الإنقاذ لحين تلقي المنظمة رداً من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على برقيات اللجنة التي طلبت فيها من كل دولة تحديد موقف نهائي من عملية التمويل قبل ٣١ مارس ١٩٦٢م، وقد تلقت المنظمة موافقة الحكومة الفرنسية على رصد مبلغ نصف مليون دولار مساهمة منها في عملية الإنقاذ. [١]

تمويل مشروع نقل المعبدين

اجتمعت الدول المساهمة مرة أخرى يومي ٢٣ ، ٢٤ أبريل ١٩٦٣م، واتضح أن مقدار المبالغ التي تعهدت بها ٤٥ دولة لم تتعدي سبعة ملايين و٧٠٠ ألف دولار، وهو مبلغ لا يسمح للمنظمة في ارتباطها مع الحكومة المصرية لتمويل المشروع، وعلى ذلك تبين أنه لا أمل في تمويل مشروع رفع المعبدين، وبعد أن استنفذت جميع الوسائل الممكنة دون الوصول إلى جمع مبلغ يتعدى ربع تكاليف مشروع الرفع، قامت الحكومة المصرية بتقديم المشروع الاحتياطي التي أعدته في عام ١٩٦٢م، وهو مشروع نقل معبدي أبو سمبل كتلة كتلة وإعادة بناءهما أعلى هضبة أبو سمبل وهو المعروف" بالمشروع العربي"، وتبلغ تكاليفه حوالي ستة وثلاثين مليون دولار، وكان الشعبة القومية للثقافة الفرنسية قد قدمت في هذا الاجتماع مشروع أخر عرف بالمشروع الفرنسي وهو مشروع تعويم المعبدين،

[١] ثروت عكاشة : مذكراتي في السياسة والثقافة ، ص٥٦٣ . الأهرام ٢٧ / ٣ / ١٩٦٣م ، ص٤ .

وبعد الدراسات والبحوث التي قامت بها اللجان المتخصصة في منظمة اليونسكو لاختيار المشروع الأفضل، وبناءً على توصيات تلك اللجان قرر مجلس الوزراء في يونيه ١٩٦٣م اختيار مشروع نقل المعبدين، وكذلك قبلت اللجنة التنفيذية هذا المشروع وأوصت المدير العام لليونسكو باتخاذ الإجراءات لتمويله على أساس تكاليف المشروع والمقدرة بستة وثلاثين مليون دولار تساهم الحكومة المصرية منها بمبلغ أحد عشر مليون ونصف المليون دولار. (١)

مضت منظمة اليونسكو في جهودها للاتصال بالدول الأعضاء لتعلن مساهماتها في تمويل المشروع الجديد، وقد أعلن المدير العام للمنظمة في اجتماع اللجنة التنفيذية لليونسكو بباريس يوم ١٣ يونيه ١٩٦٣م أنه بعد إعلان مساهمة الولايات المتحدة في مشروع الإنقاذ أمكن للمنظمة تغطية الحد الأدنى المطلوب للبدء في المشروع ومنح الحكومة المصرية الضمان اللازم لتوقيع العقد وقد وصلت مساهمة الولايات المتحدة إلى عشرة ملايين دولار، وبذلك تكون قيمة التبرعات قد وصلت إلى سبعة عشر مليون دولار، ومن ثم تقرر أن يعقد مؤتمر الدول المساهمة في المشروع بباريس يوم ٣١ أكتوبر ١٩٦٣م لمراجعة موافقة الدول ومساهمتها على أن تجتمع اللجنة التنفيذية لليونسكو بالقاهرة في الفترة من ٥ ـــ ٩ نوفمبر ١٩٦٣م للانتهاء من تقرير ما تم من إجراءات حتى يمكن للحكومة توقيع عقد بدء تنفيذ المشروع. (٢)

وخلال الفترة من يونيه إلى نوفمبر ١٩٦٣م كانت وزارة الثقافة قد انتهت من إعداد تفاصيل المشروع الجديد وطرحه في المناقصة العالمية، ووقفت على التكاليف الفعلية للمشروع والتي قدرت بستة وثلاثين مليون دولار، وكذلك خطت الوزارة خطوة أخرى في توفير العملات الحرة

(١) ثروت عكاشة : مذكراتي في السياسة والثقافة ص٥٦٤ . الأهرام ٦ / ٤ / ١٩٦٣م ، ص٦ ، ١٠ / ٤ / ١٩٦٣م ، ص٤ .

(٢) الأهرام ١٢ / ٦ / ١٩٦٣م، ص٤ ، ١٤ / ٦ / ١٩٦٣م ، ص٤ ، ٢٧ / ٨ / ١٩٦٣م، ص٤ .

للمشروع، فأوفدت وكيل الوزارة "عبد المنعم الصاوي" لعقد قرض بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه إسترليني مع حكومة الكويت يهدف إلى توفير العملات الحرة. (١)

تم اجتماع ممثلي الدول المساهمة واللجنة التنفيذية بمقر " جامعة الدول العربية " بالقاهرة من ٥ ـ ٩ نوفمبر ١٩٦٣م، وأقرت اللجنة التنفيذية صيغة الاتفاقيات التي كانت بين الحكومة المصرية واليونسكو وبين اليونسكو والدول المساهمة، وقد عقدت الدول المساهمة في مشروع الإنقاذ وعددها سبع وأربعين دولة مؤتمراً كبيراً في ٨ نوفمبر ١٩٦٣م برئاسة مستر " رانتج "ranong رئيس الوفد الدائم لهولندا في هيئة اليونسكو وحضره المدير العام للمنظمة والدكتور عبدالقادر حاتم وزير الثقافة والإعلام (٢٠سبتمبر١٩٦٠-٣٠سبتمبر١٩٦٥)، وألقى كلاهما كلمة في المؤتمر، بعد ذلك بدأ مندوبو الدول في إلقاء كلماتهم التي أعلنوا فيها مساهمات حكوماتهم في المشروع وبلغت قيمة هذه المساهمات حوالي سبعة عشر مليون دولار، بالإضافة إلى أحد عشر مليون و نصف المليون دولار قيمة مساهمة الحكومة المصرية، وفى نهاية المؤتمر دعا رئيس الجلسة مستر " رانتج " مندوبو الدول المساهمة لتوقيع العقد طبقاً للحروف الأبجدية، وكانت أفغانستان هي أولى الدول التي وقعت على العقود، وبعد ذلك بدأت وفود بقية الدول في التوقيع، وقد بلغ عدد الدول الموقعة في هذه الجلسة خمس وعشرين دولة، وقد ترك باب التوقيع مفتوحاً أمام بقية الدول التي لم يستطع مندوبوها حضور المؤتمر حتى نهاية عام ١٩٨٦ .(٢)

بعد توقيع العقود بين المدير العام للمنظمة وممثلي الدول المساهمة اتخذت المنظمة الإجراءات الخاصة بإيداع أصول العقود الموقعة في سكرتيرة الأمم المتحدة كوثائق، وكذلك اتخذت وزارة الثقافة نفس

(١) ثروت عكاشة : إنسان العصر ، ص١١٨ ، مذكراتي في السياسة والثقافة ، ص٥٦٥ .
(٢) الأهرام ١٠ / ١١ / ١٩٦٣م ، ص١ . الجمهورية ٩ / ١١ / ١٩٦٣م ، ص٦ .

الإجراء لإيداع أصول العقود في وزارة الخارجية [١]. وأيضاً بدأت الحملة الدولية الخاصة بالإعلام من أجل إنقاذ آثار النوبة، وأعلنت الولايات المتحدة أسماء اللجنة الأمريكية التي ستتولى عملية الإعلان في أمريكا بهدف جمع وتكملة المبالغ الباقية اللازمة للمشروع وتتكون من " يوجين بلاك " مدير البنك الدولي للإسكان والتعمير، " بافل " نائب وزير الخارجية الأمريكي، " جودوين " المستشار الثقافي للبيت الأبيض، سفير مصر في واشنطن وبعض الشخصيات الإعلامية.[٢]

وقد ارتفعت مساهمات الدول إلى حوالي واحد وثلاثين مليون ونصف المليون دولار، منها عشرين مليون دولار والتي تلقت منظمة اليونسكو به وعوداً من الدول المساهمة وعلى رأسهم الولايات المتحدة والتي رفعت مساهماتها إلى إثني عشر مليون دولار، بالإضافة إلى مساهمة الحكومة المصرية، وقد واصلت الحملة الدولية نشاطها لاستكمال المبلغ الباقي والمقدر بأربعة ملايين ونصف المليون دولار خلال سنوات تنفيذ المشروع، وذلك عن طريق تبرعات الأفراد والهيئات في جميع أنحاء العالم حتى يمكن توفير المبالغ المطلوبة للمشروع كاملة، وقد تم توقيع الاتفاق بتمويل المشروع بين الدكتور " عبد القادر حاتم " وزير الثقافة والإعلام، والسيد " رينيه ماهيو " يوم ٩ نوفمبر ١٩٦٣م، حددت فيه المبالغ التي تلتزم بها هذه الدول وشروط وتواريخ ونوع العملات وطرق دفع هذه المساهمات [٣]، وفى ضوء هذا الاتفاق تعهدت منظمة اليونسكو بتحويل مساهمات الدول إلى الحكومة المصرية بعد أن تصدر اللجنة التنفيذية للحملة الدولية قراراً بذلك، وبعد أن تقف على تطورات العمل في المشروع تباعاً، والخطة المالية التي تقدم للجنة كل ستة شهور. [٤]

---

(١) الأهرام ١٥ / ١١ / ١٩٦٣م ، ص٥ .

(٢) الأهرام ١١ / ١١ / ١٩٦٣م ، ص١ .

(٣) مجلس الأمة، ٦ يونيه ١٩٦٦م ، جلسة ٣٢ ، ص٢٣٠٦ .الأهرام ١٠ / ١١ / ١٩٦٣م، ص١ .

(٤) ثروت عكاشة : إنسان العصر ، ص١٢٠ ، مذكراتي في السياسة والثقافة ، ص٥٦٦ .

وقد اشتمل هذا الاتفاق على ثمانية بنود وملحق خاص بوضع الخطة المالية كل ستة شهور، ومن أهم ما جاء في هذا الاتفاق :

ـ تتعهد الحكومة المصرية بالمضي في أعمال إنقاذ معبدي أبى سمبل نظراً للبرنامج الزمني لبناء السد العالي، وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لإنهاء تنفيذه على الوجه المرضي بشرط ألا تقل المساعدات الدولية التي تحصل عليها ما يوازي عشرين مليون دولار، ولهذا الغرض وافقت الحكومة على إبرام العقد مع المقاول المكلف بأعمال الإنقاذ، غير أن الحكومة المصرية احتفظ لنفسها بحق فسخه بواسطة بند في العقد المذكور، وقد تجد نفسها مضطرة لتنفيذ هذا البند إذ لم يصل مجموع المبالغ التي التزمت بدفعها الدول الأعضاء، وأيضاً الأعضاء المشتركون بالهيئة في الاتفاقيات الخاصة بالمساهمات الاختيارية قبل أول مارس ١٩٦٤م قدراً كافياً.

ـ يدفع المدير العام لليونسكو إلى السلطات المختصة في الحكومة المصرية المبالغ التي دفعت لهذا الغرض من الدول الأعضاء والمشتركين في الهيئة، وكذلك المبالغ التي سبق أن دفعت إلى الحساب الخاص بعمليات إنقاذ آثار النوبة والمخصصة لإنقاذ مبعدي أبى سمبل، على أن يتم هذا الدفع وفقاً لبرنامج الخطة نصف السنوية الموضوعة والمتفق عليها في ملحق هذا الاتفاق والذي يعتبر جزءً لا يتجزأ منه .

ـ يتعهد المدير العام لليونسكو بأن يستمر في ندائه للهيئات العامة والخاصة لمساعدة الحكومة المصرية في تغطية أي فروق بين مجموع المساهمات التي تم الحصول عليها حتى تاريخ توقيع الاتفاق بما في ذلك مساهمة الحكومة المصرية وبين التكاليف المنتظرة لأعمال الإنقاذ والتي تبلغ ستة وثلاثين مليون دولار. [١]

---

[١] مجلس الأمة ، ١٤ يونيه ١٩٦٦م ، جلسة ٣٥ ، ص٢٦٧١ ـ ٢٦٧٦ .
" فى أوائل عام ١٩٦٦م رفع وزير الخارجية بذلك الاتفاق مذكرة إلى مجلس

وفى أوائل عام ١٩٦٤م قامت وزارة الثقافة والإرشاد بإنشاء صندوق لتمويل إنقاذ آثار النوبة، وصدر بذلك القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤م بتاريخ ٦ يناير ١٩٦٤م، وقد كان الغرض من إنشاء هذا الصندوق الخاص عدم دخول الأموال التي ترد للحكومة في هذا الشأن كإيرادات في ميزانية الدولة بل تحتفظ في صندوق خاص لأغراض المشروع وفقاً للاتفاقيات الدولية بين الحكومة ومنظمة اليونسكو حتى تستخدم في سداد المستحقات المنصوص عليها في العقود وبوجه خاص المبالغ التي ستحولها المنظمة من المساهمات الدولية، والتي ستحول وقت حلول موعد سدادها للشركات التي تقوم بأعمال مشروعات الإنقاذ، وتمكيناً للوزارة من الوفاء بالتزاماتها المرتبط بها في عقود المشروع، ولكفالة المرونة الكافية في التنفيذ لمشروع دولي يخضع لاتفاقيات دولية يتطلب سرعة التنفيذ، وسيتم تمويل هذا الصندوق عن طريق الإعانات والتبرعات والمبالغ التي ستخصص لهذا الغرض، وقد تم تشكيل هيئة خاصة للصندوق ولائحة خاصة تحدد تشكيل الهيئة واختصاصاتها وموارد الصندوق وقواعد التصرف منه، وقد كان مجلس الدولة قد أقر هذا القانون بتاريخ ٢٩ أغسطس ١٩٦٣م. (١)

وتنفيذاً لما تعهدت به الحكومة الأمريكية للمساهمة في إنقاذ معبدي أبى سمبل فقد تم عرض طلب الحكومة الخاص باعتماد إثني عشر مليون دولار على مجلس النواب الأمريكي، وقد أبدت لجنة الاعتمادات

الوزراء للعرض على رئيس الجمهورية للموافقة على هذا الاتفاق ، وقد وافق رئيس الجمهورية عليه وأصدر بذلك قراراً جمهورياً رقم ١٧٦٨ لسنة ١٩٦٦م بتاريخ ٢ مايو ١٩٦٦م ، وقد تم إحالة هذا القرار ومذكرة مجلس الوزراء إلى مجلس الأمة ، فأحاله المجلس بدوره إلى لجنة الخدمات الثقافية والإعلام بجلسته المنعقدة في ٢٣ مايو ١٩٦٦م ، وقد بحثته اللجنة باجتماعها المعقود يوم ٨ يونيه ١٩٦٦م ، ثم قررت الموافقة عليه ، وأوصت المجلس بالموافقة عليه ، وقد وافقه عليه المجلس بجلسة ١٤ يونيه ١٩٦٦م " .

(١) ، وزارة العدل ، النشرة التشريعية ، العدد الأول ، يناير ١٩٦٤م ، ص٣٥ ـ ٣٩ ، الجريدة الرسمية ، ٦ يناير، ص٥ .

بالمجلس رفضها للمساهمة بدون إبداء أسباب مقنعة، مما حدا ببعض علماء الآثار الأمريكيين إلى التنديد بقرار اللجنة، ومطالبتها بإعادة النظر في قرارها، وفى المقابل أوصت لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ الأمريكي باستخدام النقد المصري الناتج عن بيع فائض الحاصلات الزراعية الذي تملكه الولايات المتحدة للمساهمة في عملية الإنقاذ ما يعادل إثني عشر مليون دولار، وذلك لتنفيذ ما التزمت به وزارة الخارجية الأمريكية في مؤتمر الدول المساهمة [١]، وقد سلم السفير الأمريكي في القاهرة "لوسيوس باتل " lucius battle مذكرة رسمية لوزير الثقافة بشأن موافقة الرئيس الأمريكي ليندون جونسون "Johnson Lyndon" (١٩٦٣_١٩٦٩م) على اعتماد إثني عشر مليون دولار بالعملات المصرية مساهمة منها في عملية الإنقاذ، وقد قامت الحكومة الأمريكية بدفع مساهمتها للحكومة المصرية مباشر على دفعتين الأولى في أبريل ١٩٦٥م، والثانية في فبراير ١٩٦٦م. [٢]

وأما بالنسبة للتحويلات المالية الخاصة بعملية الإنقاذ، فقد وافقت اللجنة التنفيذية بباريس في شهر مارس ١٩٦٥م على تحويل سبعة ملايين و٢٠٠ ألف دولار إلى الحكومة المصرية لتغطية مصروفات الخطة المالية الخاصة بعملية الإنقاذ في الفترة من أول أبريل وحتى سبتمبر ١٩٦٥م لمدة ستة شهور، وكذلك أقرت اللجنة الخطة المالية السابقة منذ بداية المشروع وحتى نهاية ديسمبر ١٩٦٤م والتي تم فيها إنفاق حوالي إثني عشر مليون دولار، وأقرت اللجنة أيضاً المبالغ التي صرفت خلال الفترة من يناير وحتى مارس ١٩٦٥م، والتي بلغت حوالي ستة ملايين و٦٠٠ ألف دولار، وبذلك بلغت جملة ما أنفق على عملية الإنقاذ من بداية المشروع وحتى سبتمبر ١٩٦٥م حوالي خمسة وعشرين مليون و٨٠٠ ألف دولار، وقد اتفقت اللجنة على أن يوجه المدير العام لليونسكو نداءً جديداً إلى جميع الدول الأعضاء بالإسراع في تقديم مساهماتهم ودعوة الدول التي لم

---

[١] الأهرام ١٤ / ٨ / ١٩٦٤م ، ص١ ، ٨ / ١٠ / ١٩٦٤م ، ص٨ .

[٢] نفس المرجع ٢٩ / ١٠ / ١٩٦٤م ، ص٦ ، ٤ / ٢ / ١٩٦٦م ، ص٦ .

تشترك في المساهمة إلى المشاركة، على أن يتضمن النداء مناشدة الدول التي ساهمت بالفعل بزيادة مساهمتها. [١]

وقد صرح وكيل وزارة الأشغال بأن ٣٠% من الدول المساهمة قد سددت القسط السنوي من مساهماتها، وأن بقية الدول ستتخذ إجراءات تسديد هذا القسط، وقد تقرر أن تبحث اللجنة التنفيذية في اجتماعها العاشر بلاهاي وباريس في سبتمبر ١٩٦٥م بناء على رغبة الحكومة الهولندية موقف الدول التي لم تسدد التزاماتها المالية تجاه المشروع [٢]. وبالفعل عند اجتماع اللجنة التنفيذية العاشر بباريس ولاهاي في سبتمبر ١٩٦٥م بحثت هذه المسألة، ووافقت اللجنة أيضاً على مشروع الميزانية نصف السنوية لعملية الإنقاذ، وعلى تحويل مبلغ قدره ثلاثة ملايين و ٦٠٠ ألف دولار وذلك لمواجهة متطلبات الصرف في الفترة من سبتمبر ١٩٦٥م وحتى مارس ١٩٦٦م ولمدة ستة شهور، ويتم تحويل المبلغ على دفعات حتى مارس ١٩٦٦م وفقاً لما تسدده الدول إلى هيئة اليونسكو [٣]. وبذلك بلغت جملة المبالغ المنصرفة على المشروع والتي ستصرف حتى مارس ١٩٦٦م حوالي ثلاثين مليون دولار.

ما من شك في أن إنقاذ معبدي أبي سمبل يعد أعظم إنجاز مهم في حماية التراث والتاريخ الإنساني في العصر الحديث، وأن نقل المعبدين ثم إعادة بنائهما فوق هضبة أبي سمبل يعتبر عملاً هندسياً معمارياً لم يسبق له مثيل، وقد تكلف إنقاذهما مبلغ قدره ستة عشر مليون جنيه مصري " ما يعادل ستة وثلاثين مليون دولار " تحملت مصر منه إثني عشر مليون دولار، وتبرعت الولايات المتحدة بمثلها، وساهمت حوالي خمسين دولة أخرى في المشروع وعلى رأسها فرنسا والتي تبرعت بمبلغ نصف مليون دولار، وإيطاليا حوالي ٨٥٠ ألف دولار، والسويد بمبلغ نصف مليون دولار

(١) الأهرام ٢٣ / ٣ / ١٩٦٥م ، ص٨ ، ٢٩ / ٣ / ١٩٦٥م ، ص٦ .
(٢) نفس المرجع ٢٠ / ٦ / ١٩٦٥م ، ص٦ ، ٢٨ / ٨ / ١٩٦٥م ، ص٦ .
(٣) نفسه ١٠ / ١٠ / ١٩٦٥م ، ص٦ .

وهولندا حوالي نصف مليون دولار، كما كانت هناك مساهمة أخرى جمعتها اللجنة القومية الأمريكية لإنقاذ معبد أبى سمبل بلغت مليون و٢٥٠ ألف دولار، وقد بلغت جملة مساهمات هذه الدول حتى سبتمبر ١٩٧٠م حوالي ثمانية عشر مليون ونصف المليون دولار، هذا بالإضافة إلى حصيلة معارض الآثار المصرية في الخارج والتي بلغت حصيلتها أكثر من خمسة ملايين دولار. (١)

ولقد برت الحكومة المصرية بوعودها الخاص بإهداء بعض المعابد والقطع الأثرية المكررة للدول التي ساهمت مساهمة فعالة في إنقاذ معبدي أبى سمبل والمعابد الأخرى والتي قارب عدد هذه الدول الخمسين دولة، فقد أهدت الحكومة المصرية معبد " دندور " إلى الولايات المتحدة وتم إقامته بجوار متحف "مترو بوليتان" بنيويورك، ومعبد " دابود" لأسبانيا، وتم إعادة بنائه في الميدان الملكي بمدريد، ومعبد " طاقه " إلى هولندا، حيث أعيد تشييده في متحف" ليدن" كما أهدت مقصورة" الليسيه "إلى إيطاليا التي أقامتها في متحف" تورينو"، وأهدت فرنسا ـ بناء على رغبتها ـ رأس أمنحتب الرابع، كما أهدت الدول الأخرى التي أسهمت في المشروع بعض القطع الأثرية المكررة التي اختيرت من مخازن الآثار وهي عبارة عن أواني من المرمر وتماثيل. (٢)

(١) لمزيد من التفاصيل عن هذه المساهمات ينظر محلق رقم (١) " بيان مساهمات حكومات العالم لإنقاذ معبدي أبى سمبل حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٧٠م " .

(٢) الأهرام ٢٧ / ٨ / ١٩٧٠م ، ص٤ .

المبحث الرابع

الأعمال التنفيذية لمشروع إنقاذ المعبدين

كان من أهم المشروعات التي قدمت لمنظمة اليونسكو لإنقاذ معبدي أبى سمبل، وقامت اللجان المتخصصة في المنظمة بدراستها وفحصها هو مشروع السد الترابي الذي قدمه البيت الهندسي الفرنسي " أندريه كوين "، ومشروع رفع المعبدين الذي تقدمت به الحكومة الإيطالية، وأخيراً مشروع نقل المعبدين وإعادة بنائهما فوق هضبة أبي سمبل، والذي تقدمت به الحكومة المصرية، وهو المشروع التي تم على أساسه إنقاذ المعبدين، وسوف نتناول من هذه الصفحات الأعمال التحضيرية والتنفيذية الخاصة بمشروع الرفع ومشروع نقل المعبدين، نظراً لأن الأعمال التحضيرية والتنفيذية الخاصة بمشروع السد الترابي اقتصرت على الأبحاث التمهيدية لوضع المشروع الابتدائي لإنشاء السد، وقد كلف بإجراء هذه الأبحاث البيت الهندسي الفرنسي " أندريه كوين "، وهذه الأبحاث تم استعراضها بشكل تفصيلي سابقاً.

أ - الأعمال التنفيذية الخاصة بمشروع رفع المعبدين

عقب صدور تصريح رئيس الجمهورية العربية المتحدة في ٢٠ يونيه ١٩٦١م بإعلان اختيار مشروع رفع المعبدين المقدم من الحكومة الإيطالية بدأت الأعمال التنفيذية لهذا المشروع، وأهمها الأعمال التحضيرية مثل دراسة الموقع وإعداد المستندات الخاصة بالعطاءات وإقامة المنشآت اللازمة للموقع ورغبة في تحقيق ذلك، وعملاً بالتوصيات التي تقدمت بها اللجنة الثلاثية شكلت الحكومة المصرية بالاتفاق مع منظمة اليونسكو مجلساً استشارياً خاصاً بمشروع أبوسمبل يرأسه الدكتورحسن زكي، واختارت بالاتفاق مع المجلس البيت الهندسي

السويدي V.B.B كمهندسين استشاريين للمشروع. [١]

بدأت الأعمال التحضيرية لمشروع رفع المعبدين عقب اختياره، حيث تم الاتفاق مع منظمة اليونسكو على تأليف لجنة من خبراء دوليين في الكيمياء والجيولوجيا والهندسة والترميم وبعض المساعدين لمعاينة جميع أجزاء معبدي أبي سمبل، وإعداد تقارير شاملة عن الشروخ والعيوب الموجودة في جدران المعبد وتماثيله ونقوشه، واقتراح طريقة ترميمها ومعالجتها قبل رفع المبعدين حتى لا يتعرضا للانهيار، والإشراف على تنفيذ هذه الأعمال أثناء أعمال الرفع لضمان عدم وقوع تشويه أو تدمير لهذه التماثيل أو النقوش [٢]، وقد قامت هذه اللجنة برئاسة الخبير السويدي الدكتور " هاست " في أوائل فبراير ١٩٦٢م بمعاينة معبدي أبى سمبل على الطبيعة وإجراء عدد من التجارب على صخور المعبدين والجبل المحاط بهما، وفى أوائل مارس ١٩٦٢م انتهت اللجنة من عملها وغادرت القاهرة ومعها عينات من الصخور لإجراء بعض التحاليل عليها، ومعرفة أنواعها ومدى صلابتها وتحملها لأنواع الأسمنت التي ستستخدم في تغليف المعبدين، وتقرير أصلح المواد الكيمائية ومواد البناء التي يجب أن تستخدم في عملية الرفع، تمهيداً لإعداد تقرير فني لوزارة الثقافة عن نتائج التجارب والاختبارات التي أجرتها واقترحتها على ضوء هذه التجارب، وسوف تبدأ عميلة ترميم المعبدين في شهر يوليه ١٩٦٢م، ثم تطلى جميع النقوش والكتابات الأثرية فيهما بمواد كيمائية، وتغطي بطبقة من القطن ثم بالشرائح الخشبية قبل أن يملأ المعبدان بالرمال بطريقة الضغط تمهيداً لرفعهما. [٣]

وفى نفس الوقت قامت لجنة فنية من شركة جيوسترا جيتانيا بتجارب عملية في جبل أبي سمبل لمعرفة الصعوبات التي يمكن أن تواجه

---

[١] ثروت عكاشة : لماذا ننقذ آثار النوبة، ص٩. الأهرام ٨ / ١٢ / ١٩٦١م، ص٥ .

[٢] الأهرام ١٥ / ١٠ / ١٩٦١م ، ص١١ ، ٨ / ١٢ / ١٩٦١م ، ص٥ .

[٣] الأهرام ٢ / ٢ / ١٩٦٢م ، ص٤ ، ٥ / ٣ / ١٩٦٢م ، ص٤ ، ٨ / ٨ / ١٩٦٢م ، ص٤

عملية فصل المعبدين عن صخر الجبل عند بدء أعمال التنفيذ، وتستغرق هذه العملية خمسة شهور كاملة يقدم بعدها المهندسون تقريراً فنياً على نتائج التجربة، وكذلك قامت اللجنة بوضع مجسات في قاع النيل في مواجهة المعبدين لإقامة سد حول المعبدين بارتفاع ١٣٥ متراً لحجز المياه عنهما أثناء عملية رفع المعبدين، وسيبدأ العمل في إقامة هذا السد في أوائل سبتمبر ١٩٦٢م، ويستغرق بناؤه ما يقرب من عام، وتبلغ تكاليفه حوالي مليوني جنيه. (١)

شملت الأعمال التحضيرية أيضاً مسألة تسجيل معبدي أبى سمبل والتي قرر مركز تسجيل الآثار في أوائل ديسمبر ١٩٦١م بإيفاد بعثة من الأثرين إلى بلاد النوبة لاستكمال تسجيلها، والتي تضم مهندسين ومصورين بمراجعة جميع أعمال التسجيل التي سبق أن قام بها المركز للمعبدين، وفى أوائل فبراير ١٩٦٢م أتمت البعثة تسجيل المعبدين بعد أن تم تسجيل وتصوير حوالي ٤٠٠٠ صورة للمعبدين تشمل جميع النقوش والرسوم والتماثيل وكافة المساقط والزوايا للمعبدين وهو أضخم عدد من الصور يمكن أن يلتقط لأي أثر في العالم. (٢)

عقد مجلس المستشارين لمشروع أبوسمبل بعد تشكيله في استكهولم عدة اجتماعات في شهر أبريل ١٩٦٢م لمراجعة الأعمال التي قام بها البيت الهندسي السويدي V.B.B لتحضير المواصفات والتصميمات النهائية لمشروع رفع المعبدين بما في ذلك تصميم الروافع الهيدروليكية ونظام الرفع، كما راجع بصفة مبدئية المستندات الخاصة بالمناقصة العالمية التي ستطرح لتنفيذ مشروع الرفع بعد أن اطلع على نتائج الأبحاث التي يقوم بها في الموقع الخبير السويدي د/ هاست لقياس الجهود الداخلية للصخور الرملية، وكذلك الأبحاث التي تجريها جيوسترا جيتانيا من أعمال الجس والحفر في جبل أبي سمبل، وكذلك

(١) المرجع ذاته: ١ / ٥ / ١٩٦٢م ، ص٤ ، ١٢ / ٧ / ١٩٦٢م ، ص١ .
(٢) المرجع ذاته: ٢ / ١٢ / ١٩٦١م ، ص٦ ، ١١ / ٢ / ١٩٦٢م ، ص٣ .

الأبحاث والأعمال الخاصة بحقن الصخر، وبرنامج تقوية المعبدين التي ستتم في نهاية ١٩٦٢م، وتقدر تكاليف هذه الأعمال التحضيرية التي يتم إنجازها قبل تعيين المقاول الرئيسي لتنفيذ المشروع بنصف مليون جنيه ما يعادل مليون و٢٠٠ ألف دولار تتحمل منظمة اليونسكو ثلثي التكاليف أي ٨٠٠ ألف دولار وتتحمل الحكومة المصرية الثلث الباقي، وذلك بناء على قرار اللجنة التنفيذية لمشروع الإنقاذ. [١]

وفى أوائل أغسطس ١٩٦٢م طرحت وزارة الثقافة والإرشاد عملية رفع معبدي أبى سمبل في مناقصة دولية مفتوحة أمام جميع المؤسسات والبيوت الهندسية في العالم كله بعد أن تم الخبراء البيت الهندسي السويدي V.B.B وضع المواصفات الفنية والهندسية التفصيلية لعملية رفع المعبدين، وأقرها المجلس الاستشاري للمشروع في اجتماعه الرابع في ١١ مايو ١٩٦٢م، وقد تحدد يوم ١٥ أكتوبر ١٩٦٢م موعداً لفتح مظاريف المناقصة العالمية الخاصة بتنفيذ المرحلة الأولى من عملية الإنقاذ ورفعهما إلى مستوى ١٨٠ متراً ودراسة العطاءات المقدمة وإتمام هذه المرحلة بداية من يناير ١٩٦٣م وحتى نهاية عام ١٩٨٦م، وأن تكاليف هذه المناقصة حوالي ثمانية عشر مليون جنيه ما يعادل أثنين وأربعين مليون دولار.[٢]

وكذلك تقرر أيضاً طرح عملية تقوية معبدي أبى سمبل في مناقصة عالمية بعد أن قدم الخبير السويدي د/ هاست، تقريرُ عن ضرورة عمل تقويات معمارية في جسم المعبدين ذاتهما نظراً لوجود شقوق خطيرة في جبل أبي سمبل، وتستغرق عملية التقوية المعمارية حوالي سبعة أشهر تتكلف حوالي خمسين ألف جنيه، وفى نفس الوقت بدأت مصلحة الآثار عملها في تقوية النقوش والرسوم والكتابات الأثرية الموجودة على جدران المعبدين وتماثيلها وترميمها بالمواد الكيمائية حتى

---

[١] المرجع ذاته: ٥ / ٤ / ١٩٦٢م، ص٤، ٣٠ / ٤ / ١٩٦٢م، ص٤، ١٠ / ٥ / ١٩٦٢م، ص٤

[٢] المرجع ذاته: ٨ / ٨ / ١٩٦٢م ، ص٤ ، ٢ / ١٠ / ١٩٦٢م ، ص٤ .

لا تتعرض هذه الرسوم والنقوش للانهيار أثناء رفع المعبدين.[١]

وفى الاجتماع الخامس لمجلس المستشارين لمشروع أبو سمبل في ٤ مارس ١٩٦٣م، ناقش المجلس المباحثات التي أجرتها الحكومة المصرية مع البيت الهندسي السويدي V.B.B التي وضعت تصميم مشروع رفع المعبدين مع الشركة الإيطالية " أمبير يجيلوا " و الألمانية " هوختيف " و السويدية " سنتاب وسكانكا " التي تقدمت بعطاءات تنفيذ عملية الرفع، وسوف يبعث المجلس كذلك أسعار العطاءات المقدمة لصناعة الرافع الهيدروليكية الضخمة اللازمة لأعمال الرفع ومقارنتها بالأسعار العالمية، ثم يقدم المجلس في نهاية اجتماعاته تقرير عن نتائج أبحاثه لوزير الثقافة [٢]، وكانت من أهم الأعمال التنفيذية التي تمت لمشروع الرفع هي عملية إزالة الرمال بين المعبدين، وهي العملية التي استغرقت ثلاثة أشهر كاملة، وبلغت كميات الرمال التي أزيلت خلالها نحو أربعة وستين ألف م^{٣} أملاً في العثور على نقوش أو كتابات في أرضية المعبدين ولكن لم يعثر على شئ منها. [٣]

ب - الأعمال التنفيذية الخاصة بمشروع نقل المعبدين

مرت الأعمال التنفيذية لمشروع نقل المعبدين بعدة مراحل منها، المرحلة التمهيدية والخاصة بطرح المناقصة العالمية للمشروع وفحص العطاءات واختيار أفضلها وإنشاء مجمعات سكنية للمهندسين والعمال وغير ذلك، وأما عن المراحل الفنية التي حددها المهندس الاستشاري السويدي في تقريره عند وضع تفاصيل المشروع، فاشتملت على أربع مراحل، تهدف المرحلة الأولى إلى إقامة سد واق من الركام الصخري حول المعبدين لحماية أعمال الإنقاذ الجارية فيها، أما المرحلة الثانية فاشتملت على أربع عمليات تهدف الأولى إلى تركيب سقالات صلب داخل كل معبد

(١) المرجع ذاته: ٣ / ٨ / ١٩٦٢م ، ص١ .
(٢) المرجع ذاته: ٥ / ٣ / ١٩٦٣م ، ص٥ .
(٣) المرجع ذاته: ١٢ / ٧ / ١٩٦٢م ، ص٧ .

لحماية الجدران والأسقف والأعمدة من أي خطر أثناء عملية إزالة الصخور من فوق سقف المعبدين، وترمي العملية الثانية إلى ردم واجهتي المعبدين بالرمال لحمايتها من تساقط هذه الصخور ثم إنشاء نفق اتصال يسمح بدخول كل معبد، أما العملية الثالثة فتهدف إلى تقوية صخور المعبدين وتثبيت النقوش ولصق أقمشة فوق خطوط القطع حتى لا تتكسر الحواف، وتتعلق العملية الرابعة بإزالة الصخور نفسها من فوق المعبدين، أما المرحلة الثالثة فتتصل بنشر الكتل فوق الخطوط التي حددت ثم نقلها إلى المواقع الجديدة في نفس الوقت الذي يجري فيه إعداد الموقع الجديد للمعبدين فوق الهضبة، ثم تأتي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة إعادة البناء على ارتفاع أربعة وستين متراً أعلى من الموقع الأصلي في نفس الاتجاه القديم للمعبدين، ثم بناء التلال الصخرية فوق كل معبد حتى يأخذ المعبدان شكلهما القديم.

هذا ملخص لأهم الأعمال التنفيذية الخاصة بالمشروع، وأما عن تفاصيل هذه الأعمال فكانت كالآتي :

- المرحلة التمهيدية

بدأت المرحلة التمهيدية لمشروع نقل المعبدين عقب اختياره في أوائل يونيه ١٩٦٣م، وذلك بإرسال شروط المناقصة العالمية لإنقاذ المعبدين إلى عشرين مؤسسة وشركة هندسية عالمية، وقد أبلغت وزارة الثقافة هذه المؤسسات بأن أخر موعد لتلقي مظاريف العطاءات هو ٢١ سبتمبر ١٩٦٣م حيث تشكلت لجنة برئاسة الدكتور حسن زكي وزير الأشغال لفتح المظاريف وفحص العطاءات المقدمة من الشركات، ثم تقوم اللجنة بدراسة هذه العطاءات مع المهندس الاستشاري للبيت الهندسي السويدي الذي يشرف على المشروع، وسوف تستغرق دراسة هذه العطاءات خمسة وأربعين يوماً قبل البت النهائي فيها، ثم بعد ذلك على مجلس الدولة ثم مجلس المستشارين لمشروع أبو سمبل، ثم اللجنة التنفيذية لإنقاذ معبدي أبى سمبل لأخذ موافقة هذه الجهات قبل توقيع العقد مع

الشركة التي سيرسو عليها العطاء، والتي عليها أن ترسل معداتها إلى الموقع فور إبلاغها بالموافقة لبدء العمل فوراً. (١)

تقضي شروط المناقصة العالمية كما صرح الدكتور حسن زكي رئيس اللجنة الاستشارية العالمية بأن تتقدم المؤسسات والشركات الهندسية العالمية بعطاءاتها عن المشروع بأكمله دون تجزئته، وسيسمح لأكثر من شركة بالتقدم بعطاء واحد نظراً لضخامة المشروع، إذ تبلغ تكاليف العمليات التي يتضمنها العطاء حوالي أحد عشر مليون جنيه ما يعادل خمسة وعشرين مليون دولار، وتعتبر العملية أضخم من أن تقوم بتنفيذها شركة بمفردها، بالإضافة إلى أن الشركات العالمية التي سيرسو عليها العطاء سيسمح لها بالاستعانة بعدد من المقاولين المصريين للعمل من الباطن في تنفيذ بعض خطوات المشروع، كما تقتضي أيضاً ضرورة استخدام الخامات المحلية العربية في المشروع وخاصة الأسمنت ومواد البناء الأخرى والتأمين على جميع العاملين بالمشروع ضد الحوادث والإصابات وتوفير وسائل الإسكان والإعاشة لهم وكذلك وسائل الرعاية الطبية، وأضاف الدكتور حسن زكي بأن البرنامج الزمني الذي تتضمنه شروط المناقصة يقضي بأن يبدأ العمل فوراً البت في العطاءات في منتصف نوفمبر ١٩٦٣م، وتحدد البرنامج الزمني للتنفيذ عام ١٩٦٤م لإتمام السد الواقي، كما تحدد عام ١٩٦٦م لإتمام عملية فك المعبدين، وعام ١٩٦٨م لإتمام نقلهما وإعادة تجميع أجزائهما أعلى هضبة أبو سمبل. (٢)

وقد انتهت اللجنة الاستشارية العالمية التي اجتمعت في استكهولم في منتصف شهر أغسطس ١٩٦٣م من المراجعة النهائية للشروط العامة والمواصفات الفنية والبرنامج الزمني لعملية إنقاذ المعبدين، بعد مطابقتهما للنماذج المتعددة التي أعدها البيت الهندسي السويدي لتنفيذ

(١) المرجع ذاته: ١٨ / ٦ / ١٩٦٣م ، ص٦ ، ١٣ / ٨ / ١٩٦٣م ، ص٦ ، ٢٣ / ٨ / ١٩٦٣م، ص٤.
(٢) المرجع ذاته: ١٨ / ٦ / ١٩٦٣م ، ص٦ ، ٢٥ / ٨ / ١٩٦٣م ، ص٦ .

المشروع [١]، وقد كانت خمس شركات عالمية قد تقدمت بعطاءاتها لنقل المعبدين وهي شركات "تورنتو وتراد" الإيطاليتين و"مالكين جروف" الأمريكية و"هوختيف" الألمانية ومؤسسة "أطلس" للأشغال العامة بالقاهرة، وقد اقتصرت المفاوضات بعد ذلك على شركتي تورنتو الإيطالية وهوختيف الألمانية، وكانت الشركتان قد تقدمتا بثلاثة مشاريع يتكلف الأول الذي تقدمت به شركة " تورنتو " ثمانية ملايين و٤٨٢ ألف جنيه، والثاني تسعة ملايين و٢٣٩ ألف جنيه، والثالث عشرة ملايين و٨٣ ألف جنيه، أما شركة "هوختيف" فيكلف مشروعها الأول تسعة ملايين و٨٣٣ ألف جنيه، والثاني عشرة ملايين و١٤٥ ألف جنيه، والثالث عشرة ملايين و٦٥٤ ألف جنيه. [٢]

وأثناء المفاوضات مع الشركتين أخطرت الحكومة المصرية المقاولين بضرورة تخفيض حصصهم من العملات الحرة، ولم تجد الحكومة من وسيلة أمامها، إلا أن يتم اتفاق بين هذه الشركات مجمعة أو منفردة على اتخاذ الوسائل اللازمة لتخفيض هذه الحصة، وكان أمام الحكومة عطاء شركة أطلس المصرية الذي حدد العملة الحرة المطلوبة بمبلغ معقول لا يتجاوز ثلاثة ملايين جنيه، ولما كان التخفيض من الحصة المطلوبة من العملات الحر لم يصل إلى ما كانت تطمع فيه الحكومة واليونسكو، فإن الحكومة رأت أن تتصل بالشركات المتقدمة للمشروع للتصرف في مزيد من الاقتراحات لخفض العملات الحرة اللازمة، واقترحت الحكومة وسيلة وهي أن تقبل إحداها مشاركة الشركة المصرية أطلس التي تقدمت بأقل حصة من العملات الحرة. [٣]

بعد هذه المفاوضات وقع اختيار وزارة الثقافة على الشركة الألمانية "هوختيف" لتنفيذ مشروع نقل المعبدين، ووقع وزير الثقافة "

---

[١] المرجع ذاته: ٢٥ / ٨ / ١٩٦٣م ، ص٦ .

[٢] المرجع ذاته: ٢٢ / ١٠ / ١٩٦٣م ، ص٨ ، ١٠ / ١١ / ١٩٦٣م ، ص١ .

[٣] المرجع ذاته: ٣١ / ١٠ / ١٩٦٣م ، ص٨ .

عبد القادر حاتم " فى ١٦ نوفمبر ١٩٦٣م عقود تنفيذ عملية الإنقاذ مع ممثلي شركة " هوختيف" الألمانية ومجموعة من الشركات العالمية مثل شركة أطلس للمقاولات القاهرة، أمبر يجيلوا " ميلانو "، مرسيليا " باريس "، سنتاب وسكانسكا " استكهولم وسميت هذه الشركات باسم " الشركات الاتحادية لإنقاذ معبدي أبى سمبل " وتألف من هذه الشركات مجلس إدارة تشرف عليه الشركة الألمانية [١]، وبالفعل كان انضمام شركة أطلس إلى مجموعة الشركات المنفذة للمشروع أثر في تخفيض حصص هذه الشركات من العملات الحرة بمقدار مليون جنيه حيث تم تخفيض المبلغ إلى ما يعادل أربعة ملايين و٣٥٠ ألف جنيه بالإضافة إلى ٤٥٠ ألف جنيه قيمة تكاليف بناء المدينة السكنية التي انفصلت عمليتها عن عطاء الإنقاذ، وبذلك تكون شركة أطلس قد وفرت على الحكومة المصرية ما يقارب من مليون ونصف مليون جنيه من العملات الحرة. [٢]

كان من ضمن أعمال المرحلة التمهيدية للمشروع أيضاً إنشاء المدينة السكنية لإقامة المهندسين والعمال وما يتبعها من مرافق عامة، والتي بدأ العمل فيها في أوائل ديسمبر ١٩٦٣م والتي تتسع لإقامة ألفين عامل بالإضافة إلى ثمانية وستين مسكناً لإقامة المهندسين والموظفين، وتم تجهيز المستعمرة بآلات مركزية لتكييف الهواء، وكذلك إقامة محطة لتوليد الكهرباء وأخري لتكرير المياه واستراحة لكبار الزوار ووحدة طبية ووحدة إسعاف متنقلة، ومكتب التلغراف والتليفون وخط تليفون مباشرة بين القاهرة وموقع العمل لسرعة إنجاز الأعمال، بالإضافة إلى عدد من الوحدات المائية السريعة للانتقالات العاجلة بين الموقع ومدينة أسوان، حيث تم إقامة مكتب دائم للمشروع يتولى تمويل منطقة العمل بحاجاتها وإعداد التسهيلات اللازمة للخبراء والمعدات، وكذلك أعد ميناء نهري جنوب المعبد لاستقبال سفن السياح وسفن المعدات، وكذلك تم عمل أكثر من حمام سباحة ودار سينما ومسرح للترفيه عن

---

[١] المرجع ذاته: ١٧ / ١١ / ١٩٦٣م ، ص١ .

[٢] المرجع ذاته: ٣١ / ١ / ١٩٦٦م ، ص١٠ .

العاملين إلى غير ذلك من المرافق العامة. وقد عهدت الحكومة لشركة أطلس العامة للمقاولات بإنشاء هذه المدينة توفيراً للنقد الأجنبي، وقد تكلفت هذه المدينة حوالي ٨٠٠ ألف جنيه، وسوف يقيم بصفة دائمة بخلاف المهندسين والعمال مهندس مصري وممثل للبيت الاستشاري السويدي وعدد من خبراء الآثار والكيمائيين وعدد من المحاسبين والمشرفين الأثريين. [١]

وبالنسبة للقوة العاملة التي شاركت في أعمال التنفيذ، فقد بلغت المرحلة الأولى حوالي ألف عامل ومهندس بالإضافة إلى خمسة وثلاثين مهندساً وخبيراً للإشراف على المشروع ومهندس مقيم بصفة دائمة، وفى بقية مراحل المشروع بلغ عدد العمال والمهندسين حوالي خمسة آلاف، وقد بلغت تكاليف المشروع في مرحلته الأولى حوالي عشرة ملايين و٣٦ ألف جنيه منها أربعة ملايين ونصف المليون جنيه بالعملات الصعبة تشمل أجور عمال أجانب واستيراد بعض الآلات والمواد الخاصة بالمشروع ونصيب الشركات الأجنبية، بالإضافة إلى خمسة ملايين ونصف المليون جنيه ستصرف فى داخل مصر. [٢]

المراحل الأخرى لتنفيذ المشروع

تحدد أول ديسمبر ١٩٦٣م موعداً لبدء أولى مراحل تنفيذ مشروع نقل المعبدين، وذلك ببناء السد المؤقت حول المعبدين لحماية موقع العمل من مياه النهر أثناء عملية الإنقاذ والتي قدرت تكاليفه بمليوني جنيه، ويستغرق العمل فيه تسعة أشهر، يبلغ طول السد ٤٠٠ متر ويرتفع السد المؤقت الذي ستقام له قواعد مسلحة كأساسات على عمق عشرين متراً في قاع النهر إلى منسوب ١٣٥متراً، وتستخدم في إقامته ستائر حديدية صنعت خصيصاً بانجلترا مقابل ٢٠٠ ألف جنيه، وسوف يكسى السد

---

[١] المرجع ذاته: ٢٣ / ٨ / ١٩٦٣م ، ص٤ ، ٣١ / ١ / ١٩٦٦م ، ص١٠ .

[٢] المرجع ذاته: ٤ / ١٢ / ١٩٦٣م ، ص٥ .

بالأحجار البيضاء ثم تركيب عدد من الطلمبات الكهربائية عليه تتولى نزح مياه الرشح التي تظهر أمام المعبدين [١]، وبالرغم من تحديد أول ديسمبر ١٩٦٣م للبدء في بناء السد المؤقت إلا أن عدم وصول الستائر الحديدية من إنجلترا أخر البدء فيه إلى منتصف فبراير ١٩٦٤م، وقد بلغ عدد الستائر المتعاقد عليها ٢٥٠٠ ستارة، وقبل البدء في بناء السد قام المهندسان السويدي والألماني في شئون السدود بفحص قاع النيل في المنطقة المواجهة للمعبدين وقدما بذلك تقريراً، ثم بدأت الشركة الألمانية في عملية تشوين الستائر الحديدية وتجهيز الروافع والأوناش، وفى ١٨ سبتمبر ١٩٦٤م تم دق جميع الستائر الحديدية ووصل ارتفاع السد إلى ١٢٥ متراً، وفى نهاية أكتوبر ١٩٦٤م وصل ارتفاع السد إلى ١٣٠ متراً، وبذلك ارتفع متراً ونصف عن أقصى درجة يصل إليها منسوب حجز المياه أمام السد العالي في نهاية أول برنامج للحجز في يناير ١٩٦٥م، ومع نهاية شهر مارس ١٩٦٥م تم الانتهاء من بناء السد المؤقت عن ارتفاع قدره ١٣٥ متراً كأقصى منسوب له. [٢]

وفى نفس الوقت الذي كانت تجرى فيه أعمال بناء السد المؤقت كانت هناك أعمال أخرى تجرى في موقع العمل، و تمثل جزء من بعض مراحل التنفيذ وهي :

- عمليات ترميم اللوحات الأثرية والنقوش الأثرية داخل المعبد وخارجه.

ـ إقامة سقالات صلب ضخمة داخل أبهة المعبد لحمايته أثناء عملية النقل التي ستبدأ بإزالة ونقل الحجارة الضخمة من صخر الجبل الموجودة على قمة المعبد تمهيداً لقطع السقف.

- نقل المواد والمعدات اللازمة لعملية الإنقاذ بالسكة الحديدية من

---

[١] المرجع ذاته: ٢٣/ ٨ / ١٩٦٣م، ص٤، ١١/١٥ / ١٩٦٣م، ص٤، ٤ / ١٢ / ١٩٦٣م ص٥ .

[٢] المرجع ذاته: الفترة من يناير ١٩٦٤م إلى مارس ١٩٦٥م .

الإسكندرية إلى ميناء الشلال، حيث يتم نقلها بعد ذلك إلى موقع العمل بأبي سمبل عن طريق اللنشات.

ـ حفر شوارع جانبية حول كل معبد لفصله عن الجبل بعد أن تم إزالة الرمال الهائلة بين المعبدين .

- حقن جميع أجزاء المعبد بالأسمنت الكيمائي وبعض المواد الكيمائية الأخرى لتقويته ثم معالجة النقوش والرسومات الأثرية وتغطيتها بمواد كيمائية خاصة لحمايتها قبل عملية التقطيع .

ـ تقوية واجهتي المعبدين بشدادات حديدية لمنع أي تصدع محتمل في أثناء المراحل الأخرى للقطع.

ـ ردم واجهتي المعبدين بتلال رملية من قاعدته حتى قمته حيث يبدأ القطع من الأعلى إلى الأسفل، مع إنشاء نفق اتصال يسمح بدخول المعبد .

ـ شق الطرق الجديدة التي ستستخدم في نقل قطع المعبدين من الموقع الحالي إلى الموقع الجديد وتبلغ طول كل منها ثلاثة كيلو مترات. [١]

مع اقتراب انتهاء العمل بالسد المؤقت ١٩٦٥م بدأت مرحلة مهمة في أعمال التنفيذ وهي إزالة الصخور من فوق جبل أبي سمبل ونقلها إلى الموقع الجديد للاستعانة بها في عملية تجميل المعبد وإعادته إلى شكله الطبيعي، وذلك لإخلاء موقع العمل فوق المعبدين حتى تبدأ عمليات فك المعبدين في أوائل شهر يوليه ١٩٦٥م ونقلها إلى الموقع الجديد مع بداية عام ١٩٦٦م، وقد بلغ حجم الصخور التي أزيلت من فوق جبل أبي سمبل

[١] المرجع ذاته: في الفترة من مارس ١٩٦٤م إلى أكتوبر ١٩٦٤م .

حوالي ١٨٠ ألف متر مكعب. [١]

أما عن المرحلة التالية من مراحل التنفيذ وهي عملية فك المعبدين، وتقسيم كل معبد إلى أجزاء متساوية مرقمة لا يزيد وزن كل جزء منها عن ثلاثين طناً، ثم تغليف كل قطعة بعناية قبل أن تحملها الأوناش من مكانها إلى الموقع الجديد، ثم تخزينها لحماية نقوشها من أشعة الشمس والعوامل الجوية في المنطقة، وقد بدأت عملية فك المعبدين في شهر يوليه ١٩٦٥م، وتقرر الانتهاء من هذه العملية في شهر أغسطس ١٩٦٦م بالنسبة للعبد الكبير، أما المعبد الصغير ففي نهاية شهر سبتمبر ١٩٦٦م، وعلى ذلك تستغرق هذه العملية حوالي أربعة عشر شهراً، وقد بدأت عمليات الفك بالقرود الموجودة فوق الواجهة في المعبد الكبير ثم تماثيل الواجهة والتي يبلغ وزن كل تمثال من تماثيلها ألف طن، وقد تم تقسيم كل تمثال إلى قطع في حدود عشرين طناً للقطعة حسب طريقة القطع التي وضعها الخبراء، ثم الأجزاء الداخلية بعد أن يتم حفر ممرات حول المعبدين من الخلف ومن الجانبين لعزل المعبدين من جبل أبو سمبل، وتمت نفس العملية السابقة للمعبد الصغير من نشر تماثيله وأعمدته وقد تجاوز عدد هذه الكتل أكثر من الف كتلة تزن كل منها ما بين عشرة إلي ثلاثين طناً. [٢]

نأتي إلى المرحلة الأخيرة من مراحل عملية التنفيذ وهي إعادة بناء المعبدين بعد نقلهما إلى الموقع الجديد، والتي تقرر أن يبدأ العمل في بناء أول قطعة من معبد أبى سمبل الكبير في موقعه الجديد في أوائل عام ١٩٦٦م، تنفيذاً للخطة التي وضعت لاختصار مدة مشروع الإنقاذ عاملاً كاملاً، بحيث يتم بناء المعبدين في الموقع الجديد وإعادتها إلى شكلها الأصلي مع نهاية عام ١٩٦٩م، وصرح المهندس المقيم طه الشلتاوي

---

[١] المرجع ذاته: ٢١ / ٢ / ١٩٦٥م ، ص٦ ، ٢٤ / ٤ / ١٩٦٥م ، ص٨ .

[٢] لويس أ. كريستوف ، تقطيع أبو سمبل ، رسالة اليونسكو ديسمبر ١٩٦٥م ، عدد ٥٤ ، ص٢٤ . الأهرام ٤ / ١١ / ١٩٦٨م ، ص٦ .

بمشروع الإنقاذ بأن تنفيذ الخطة سوف يبدأ ببناء قدس الأقداس في أول العام الجديد، ثم يجري بعد ذلك تركيب بقية أجزاء المعبد، وتستغرق عمليات إعادة تركيب المعبدين حوالي عامين، وصرح أيضاً بأن تنظيماً سيوضح للعاملين في الموقع بحيث تكون هناك مع أول العام الجديد مجموعتان من المهندسين والعمال أحدها تعمل في الموقع الجديد لنقل بقية الأجزاء، والأخرى للعمل في الموقع الجديد لإعادة البناء في نفس الوقت، وتستغرق عملية إعادة تركيب المعبدين وتجميلها حوالي عامين.[١]

في أوائل عام ١٩٦٦م تم تركيب قدس الأقداس والصالة الرئيسية لمعبد أبى سمبل الصغير في الموقع الجديد، ولكن تقرر إعادة فكهما وذلك لتعلية أرضية الموقع ثلاثة أمتار ببلاطة خرسانية تبلغ تكاليفها مائة ألف جنيه، وذلك بعد أن تبين أن مستوى مياه بحيرة السد سوف يرتفع من منسوب ١٨٠ إلى ١٨٣متراً [٢]. وقد سارت عملية التركيب في ضوء البرنامج المخطط له، ففي أواخر عام ١٩٦٦م كان قد تم إنهاء ٨٠% من عمليات التركيب وخصوصاً في المعبد الكبير، وفى نفس الوقت وصلت إلى الموقع الشدات الصلب الخاصة بالقباب الخرسانية التي ستركب فوق المعبدين لتحمل صخور الجبل عن جسم المعبد، وقد بدأ صب القباب الخرسانية في أوائل ديسمبر ١٩٦٦م وتستغرق العملية عام ونصف، وفى نفس الوقت أيضاً كان يجرى تشطيب واجهة المعبد الصغير، وتحدد في نهاية ديسمبر ١٩٦٦م الانتهاء من العمل في واجهتي المعبدين حتى يفرغ الجميع من صب القباب الخرسانية وتشكيل التلال الصناعية التي تبلغ مكعباتها ٣٢٠ ألف متر مكعب. [٣]

في عام ١٩٦٧م تم الانتهاء تماماً من عمليات التركيب، وكذلك تم بناء جبل صغير من الأحجار فوق المعبد الكبير وخلف المعبد الصغير لكي

---

(١) الأهرام ٤ / ٩ / ١٩٦٥م ، ص٨ .

(٢) المرجع ذاته: ٣ / ٤ / ١٩٦٦م ، ص١ ، ٢٩ / ٤ / ١٩٦٦م ، ص٤ .

(٣) المرجع ذاته: ٢ / ١١ / ١٩٦٦م ، ص٣ .

تكون الصورة كما كانت عليه قديماً، وكذلك بدأ بناء القباب الخرسانية التي تقرر إقامتها فوق المعبد الكبير تحمل أحجار الجبل فوقها بارتفاع عشرة أمتار فوق المعبد، وسترتفع أحجار الجبل فوق القباب ثلاثين متراً كما كان في الموقع القديم، وسينتهي بناء القباب في مارس ١٩٦٨م [١]. وفى أوائل عام ١٩٦٨م كانت التشطيبات النهائية تجرى على قدم وساق في معبدي أبى سمبل منها عملية ترميم القباب الخرسانية للمعبدين، ومنها وضع رتوش الترميمات الأخيرة فوق أماكن القطع في أحجار المعبدين لكي تخفى آثار قطع أحجار المعبدين حتى يصعب على من يشاهدها بعد الترميم أن يكتشف أن المعبدين لم يقاما في هذا المكان إنما نقلت أجزائهما من مكان آخر، وتعتبر الأعمال الخاصة ببناء القباب الخرسانية فوق المعبدين وأعمال الردم فوقهما هي المرحلة النهائية للمشروع، والذي تنتهي كافة الأعمال فيه مع نهاية شهر أغسطس ١٩٦٨م قبل الموعد المحدد له بثمانية أشهر. [٢]

حفل افتتاح معبدي أبى سمبل

قررت وزارة الثقافة والإرشاد إقامة احتفال دولي بمناسبة الانتهاء من تنفيذ المشروع يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٦٨م، ودعا وزير الثقافة الدكتور ثروت عكاشة إلى الاحتفال المدير العام لليونسكو السيد " رينيه ماهيو " والمدير السابق فيتورينو فيرونيزى، والأمير صدر الدين خان، وعدداً غير قليل من شخصيات اليونسكو، كما دعا إلى الاحتفال أيضاً الوزراء المختصين بشئون اليونسكو في الدول التي أسهمت في مشروع أبي سمبل وعددها خمسون دولة وسفراء هذه الدول في القاهرة، وكذلك الوزراء المختصين بشئون اليونسكو في الدول العربية وسفراء هذه الدول في القاهرة، ووزراء مصر ممن كانت لهم علاقة بإنقاذ آثار النوبة، ولفيف من الشخصيات المصرية البارزة وجملة من رجال الفكر والأدب والفن. بدأ

---

[١] المرجع ذاته: ١٥ / ٨ / ١٩٦٧م ، ص٣ .

[٢] المرجع ذاته :٢٠ / ٩ / ١٩٦٨م ، ص١٣ .

الحفل بكلمة وزير الثقافة لخص فيها المشروع وخطواته، ووجه الشكر فيها لكل من ساهموا في تحقيقه وخصوصاً منظمة اليونسكو، ثم تحدث بعد ذلك المدير العام لليونسكو رينيه ماهيو و "باولو كارنيرو " اللذان أشادا بهذا العمل الثقافي والإنساني وبجهود الكثير من العلماء والخبراء والمهندسين العالميين والمصريين على السواء. (١)

ومع اكتمال إنقاذ معبدي أبى سمبل الذي يعد تتويجاً رائعاً لمشروع إنقاذ آثار النوبة ووقفة معبدي أبى سمبل على منصتها الجديدة شاهدين على يقظة الضمير الإنساني للحفاظ على تراثه التاريخي، وعلى قيمة التعاون الدولي حين يدور حول أنبل الأهداف الثقافية والإنسانية، كان هناك شخصيات خالدة قدموا للمشروع مساهمات جبارة لولاها لتعثر، يأتي على رأسهم رينيه ماهيو مدير عام منظمة اليونسكو في ذلك الوقت، والذي التزم بفكرة المنظمة الدولية التزاماً واعياً دون أن يضعف أو يلين أمام الهجمات الشرسة التي استهدفت المشروع، وكذلك خرج هذا المشروع إلى النور بفضل حماسة فيتورينو فيرونيزي مدير عام المنظمة حين عرض المشروع كفكرة في عام ١٩٥٩م ثم رعايته له في مراحله الأولى، كما وجد المشروع حليفاً مخلصاً ومسانداً بارعاً هو " باولو كارنيرو" رئيس اللجنة التنفيذية لإنقاذ آثار النوبة ومندوب البرازيل بالمنظمة، بالإضافة إلى جهود كل من الأمير "صدر الدين خان " الذي ساند المشروع بعلاقاته الواسعة في مختلف أنحاء العالم والسيدة " كريستيان دي روش نوبكلور " والتي كان لدورها الفعال وحماستها البالغة في الحملة الدولية طاقة عمل لا تنفذ، أما على الجانب المصري فكان هناك كوكبة من علماء الآثار والمهندسين والإداريين بذلوا جهدهم الصادق ما يستحق الشكر والإشادة يأتي على رأسهم الدكتور " ثروت عكاشة " وزير الثقافة والإرشاد خلال تلك الفترة، والدكتور / حسن زكي رئيس مجلس المستشارين لمشروع أبى سمبل، الدكتور أنور

(١) المرجع ذاته: ٢٤ / ٩ / ١٩٦٨م ، ص٧ ، ٤ / ١٠ / ١٩٦٨م ، ص٦ . ثروت عكاشة ، إنسان العصر ، ص١٢٧ .

شكري، والدكتور عبد المنعم الصاوي، والدكتور جمال مختار، وغيرهم من الجنود المجهولين من عمال ومهندسين وأثريين الذين اشتركوا في هذا العمل بقلوبهم وأيديهم، أما الهيئات والجامعات والمعاهد والمراكز الأثرية والعلمية والثقافية والعلماء والخبراء واللجان الدولية للمشروع، والبيوت الهندسية والشركات التي شاركت في هذا الجهد الكبير فليس هناك جزاء لمجهوداتهم أعظم من بقاء هذه الآثار التي أنقذوها.

الخاتمة

وبعد أن انتهى البحث من تغطية الموضوع محل الدراسة، وعرضه بجميع جوانبه وأركانه، نأتي بعرض لبعض النتائج التي توصل إليها والتى يمكن إيجازها فيما يأتى :

أولاً: يعد إنقاذ معبدي أبى سمبل أعظم إنجاز تم في مجال الآثار في العصر الحديث، بل إن إنقاذ المعبدين ثم إعادة بنائهما فوق هضبة أبي سمبل بدقة متناهية يعتبر عملاً هندسياً معمارياً ليس له مثيل، اجتمعت فيه جهود العالم كله بعيداً عن الأجواء السياسية المتشابكة في ذلك الوقت، والتي كادت أن تعصف بالمشروع في مراحل تنفيذه.

ثانياً: ارتبط بناء السد العالي في مصر بأثرين مهمين على المستوى الثقافي والاجتماعي، أولهما : على الأموات وهي الآثار المصرية التى هددت بالغرق جراء بناء السد، وثانيهما : الأحياء ونقصد أهالي بلاد النوبة، وقد تعاملت الحكومة المصرية مع هذين الأثرين بشي من التناقض، إذ صبت جل اهتمامها ومساعيها ونشاطها ـ مع عدم التقليل من هذه الجهود وهذا الاهتمام وما لها من أثر في الحفاظ على هذا التراث الإنساني القيم ـ لإنقاذ آثار بلاد النوبة، وطارت البرقيات والمرسلات من القاهرة إلى جميع عواصم العالم خلال فترة الإنقاذ، ونشطت الدبلوماسية المصرية متمثلة في وزارة خارجيتها وسفرائها في أنحاء العالم لحث الدول والمؤسسات والهيئات العلمية للمساهمة المادية والعلمية والفنية في عملية الإنقاذ، وعلى العكس تماماً تعاملت الحكومة المصرية في نفس الوقت مع الأحياء " أهالي النوبة " يشئ من الإهمال وعدم الاكتراث، وشابت عملية التهجير الكثير من الغموض والشك، ناهيك عن بعض التجاوزات والمخالفات التي صاحبت عملية التهجير والغبن الشديد والظلم الذي لحق بالأهالي، بالإضافة إلى المشاكل التى واجهتهم في موطنهم الجديد.

ثالثاً: بالرغم من أن تأسيس منظمة اليونسكو جاء على أساس فكري وتربوي بعيداً عن الأجواء السياسية والتي عجزت في تلك الفترة عن إقامة سلام عالمي، إلا أن هذه المنظمة الثقافية لم تكن بعيدة عن السياسة وتدخلاتها في الشئون الثقافية، وظهر ذلك جلياً في المؤتمر الثاني عشر لمنظمة اليونسكو، عندما اقترح المدير العام للمنظمة عمل قرض وإجبار أعضاء المنظمة على تسديده لإنقاذ المعبدين، حينها وقف مندبو الدول الكبرى(الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا) ضد هذا القرار، وسادت المناورات والمؤامرات أروقة اليونسكو، وبدأت الدول الكبرى في مداعبة مندبو الدول الصغرى في المنظمة لإثنائهم عن التصويت لصالح المشروع، وفعلاً نجحت هذه الدول في تقويض خطة المدير العام من خلال أساليب منها ما يستند إلى اللوائح والقوانين ومنها ما هو تحايل ومناورات.

رابعاً : واجهت مشروع إنقاذ معبدي أبي سمبل الكثير من التحديات والعقبات والمصاعب بدءاً بالظروف الدولية العسيرة التي اكتنفت الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة، والصراع المرير بين الكتل الدولية في العالم، ثم اعتماد الحملة على المساهمات الاختيارية، ثم ضخامة المشروع نفسه والتحدي الذي انطوى على تغيير شامل في طبيعة المنطقة، وانتزاع معبد كامل من بطن الجبل ومن زحف مياه النيل عليه والارتفاع به أكثر من ستين متراً، وإعادة إقامته في مكانه الجديد، ثم إحاطته بهضبة جبلية ليعود أقرب ما يكون إلى طبيعته الأولى، ثم احتياج المشروع إلى أعلى كفاية فنية للإشراف عليه والاطمئنان على سلامة تنفيذه، وارتياب دول العالم من إمكان تنفيذ ذلك على الوجه المرضى بالإضافة إلى بعد الشقة وقسوة الطبيعة وسوء الأحوال الجوية في شهور الصيف، مع برنامج صارم لتنفيذ مراحل السد العالي دون لين وتراخي، وأيضاً مواقف دولية في المساهمة مترددة، وكثير منها وعود، وعملات حرة مطلوبة بلا

رصيد أحياناً.

خامساً: على الرغم من هذه العقبات والتحديات التي واجهت المشروع إلا أن تكاتف الجهود المتمثلة في الحملة الدولية قد أثبتت فاعليتها، وقد تضافرت جهود الهيئات والمؤسسات الدولية بالمساهمة في هذا المشروع فنياً وعلمياً ومالياً، ومضت الحكومة المصرية بمساعدة منظمة اليونسكو في طريقها دون توقف في تنفيذ مشروع الإنقاذ إلي أن كللت هذه الجهود الصادقة بالنجاح في إنقاذ هذين المعبدين.

ملحـــق (*)

(بيان مساهمات حكومات العالم لإنقاذ معبدي أبى سمبل

حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٧٠م (بالدولار الأمريكي)

الدولة	المبلـــغ بالعملـــة الصعبة	المبلـــغ بالعملـــة المحلية	الدولة	المبلـــغ بالعملـــة الصعبة	المبلـــغ بالعملـــة المحلية
أفغانستان	٢.٠٠٠		ماليزيا	١٢.٠٠٣	
الجزائر	١٠٥.٠١٦		مالي	٢.٠٤٠	
النمسا	٢٥.٠٠٠		موناكو	١٠.٢٠٤	
بلجيكا	١٦.٩٧٦		المغرب	٣.٩٦٠	
كمبوديا	٤.٩٧٦		نيبال	١.٠٠٠	
سيلان	١.٠٠٠		هولندا	٢٤٤.٧٦٤	١٩٠.٠٠٠
الصين	٢.٠٠٠		نيجريا	٥٣.١٠٩	
قبرص	٣.٥٩٣		الباكستان	١٣٠.٤٩٢	
كوبا	ـــ	١٦٠.٠٠٠	الفلبين	١٠.٠٠٠	
الدنمرك	١٥.٠٠٠		قطر	٥٥.٠٠٠	
فرنسا	ـــ	١.٠٢٧.٤٨٢	السعودية	٤٠.٠٠٠	
ألمانيـــا الاتحادية	ـــ	٦٢.٤٩٥	سيراليون	٢.٨٠٠	
غانا	٤٥.٩٨٦		إسبانيا	ـــ	٣٢٥.٠٠٠
اليونان	١٠.٠٠٠		سوريا	ـــ	٢.٥٥٥
الفاتيكان	٣٥.٠٠٠		السويد	٥٠٠.٠٠٠	

(*) ينظر : ثروت عكاشة : إنسان العصر يتوج رمسيس ملحق " ط " . صدقي ربيع ، النوبة بين القديم والجديد ، ص٧١ ، ٧٢ . الأهرام ، الجمهورية من الفترة من (١٩٦٠ ـ ١٩٦٨م) .

إندونيسيا	١٠.٠٠٠		سويسرا	ــ	٢٣٠.٠٠٠
العراق	٦٢.٨٧٩		توجو	٨١٥	
إيطاليا	٨٥٦.٠٠٠		تركيا	٣.٠١٥	
اليابان	٦٠.٠٠٠		أوغندا	١٥.٥٩٧	
الكويت	١٠٠.٠٠٨		المملكة المتحدة	١٦.٩٠٠	١٩٦.٠٢٦
لبنان	٣٣.٣٣٣		الولايات المتحدة	ــ	١٢.٠٠٠.٠٠٠
ليبيا	٢٦.٠٠٠		لوكسمبورج	١.٩٩٨	
يوغسلافيا	٢٢٦.٠٠٠		مالطة	١.٠٢٠	
الهند	٣٧٣.٣٣٣		رومانيا	٤.٨٣٠	
بوليفيا	٧.٠٠٠		البرازيل	١٢.٨٥٠	
الكامرون	٢٦.٠٠٠		الأكوادور	١.٠٠٠	
تونس	١٢.٠٠٠		الأورجواي	١٠.٠٠٠	

إجمالي مساهمات الدول : ٣.١٨٣.٥٠٠ دولار + ١٤.٢١٣.٥٥٢ دولار

مساهمات خاصة " اللجنة القومية الأمريكية : ١.٢٥٠.٩٧٨دولار

حصيلة معارض الآثار بالخارج : ٥.٠٠٠.٠٠٠ دولار

الإجمالي العام : ٨.٤٣٤.٤٧٨ دولار + ١٤.٢١٣.٥٥٢دولار

إجمالي المساهمات والمعارض : ٢٢.٦٤٨.٠٣٠ دولار (*)

(*) إجمالي المساهمات + حصيلة المعارض (٢٢.٦٤٨.٠٣٠ دولار) ولو أضفنا نصيب الحكومة المصرية في الإنقاذ وهو ١٢ مليون ونصف مليون دولار ، لأصبح الإجمالي يزيد عن خمسة وثلاثين مليون دولار وهو رقم يقارب التكاليف النهائية للمشروع .

مصادر البحث

أولاً : الوثائق غير المنشورة

- دار الوثائق القومية :

١ـ وثائق وزارة الثقافة والإرشاد القومي :

ـ كود أرشيفي ٠٠٠٠٠٥ / ٤٠١٧ " قرارات وزارية خاصة بوزارة الثقافة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠م ".

ـ كود أرشيفي ٠٠٠٢٦٥ / ٤٠١٧ " قرارات وزارية خاصة بوزارة الثقافة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠م "

٢ـ وثائق مجلس النظار والوزراء :

ـ كود أرشيفي ٠٥٩٢٨٧ / ٠٠٧٥ " قرار خاص بإنشاء مركز تسجيل الآثار المصرية ".

٣ـ وثائق مجلس الوزراء :

ـ كود أرشيفي ٠٠٣٩٢٨ / ٠٠٨١ " تكوين لجنة قومية لإنقاذ آثار بلاد النوبة ".

ـ كود أرشيفي ٠٠٣٩٢٩ / ٠٠٨١ " تقرير عن مشروع إنقاذ آثار النوبة".

ثانياً : الوثائق المنشورة :

١ـ مجلس الأمة، الفصل التشريعي الأول، دور الانعقاد الثالث، ١٩٦٦م.

٢ـ الجمهورية العربية المتحدة، وزارة العدل، النشرة التشريعية، العدد الأول، يناير ١٩٦٤م.

٣ـ الجمهورية العربية المتحدة، الجريدة الرسمية، يناير ١٩٦٤م، عدد ٥.

ثالثاً : التقارير والمقالات والبحوث العلمية :

١ـ ثروت عكاشة، لماذا ننقذ آثار النوبة، المجلة، مايو ١٩٦٢م، عدد ٦٤.

٢ـ الجمهورية العربية المتحدة، مشروع إنقاذ آثار النوبة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، ١٩٦٠م.

٣ـ ريتش كالدر : عباقرة الهندسة منذ ٣٠٠٠ عام، رسالة اليونسكو، ديسمبر ١٩٦١م، عدد ١٢.

٤ـ شحاتة آدم : العالم يشترك في إنقاذ آثار النوبة، المجلة، يوليه ١٩٦١م، عدد ٥٤.

٥ـ عبد القادر حاتم : إنقاذ معبدي أبى سمبل، المجلة، يوليه ١٩٦٣م، عدد ٧٩.

٦ـ عبد المنعم أبو بكر : أبو سمبل ومشروعات إنقاذه، المجلة، يوليه ١٩٦٣م عدد ٧٩.

٧ـ الفرصة الأخيرة لإنقاذ أبى سمبل، رسالة اليونسكو، ديسمبر ١٩٦١م، عدد ١٢.

٨ـ لويس أ. كريستوف : تقطيع أبو سمبل، رسالة اليونسكو، ديسمبر ١٩٦٥م عدد ٥٤.

رابعاً : المذكرات الشخصية :

١ـ ثروت عكاشة : مذكراتي في السياسة والثقافة، المجلد الثاني، دار الشروق القاهرة

خامساً : المراجع العربية :

١ـ ثروت عكاشة : إنسان العصر يتوج رمسيس " مسيرة الحملة الدولية

لإنقاذ آثار النوبة " المجلس الأعلى للآثار، وزارة الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٨م.

٢ـ زاهي حواس : أبو سمبل " معابد الشمس المحرقة "، دار الشروق، ٢٠٠١م.

٣ـ عبد المنعم أبو بكر : بلاد النوبة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإدارة العامة للثقافة، ١٩٦٢م.

٤ـ محمد غيطاس : حملة اليونسكو وأضواء جديدة على تاريخ النوبة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧م.

سادساً : المصادر والمراجع المعربة :

١ـ جون لويس بوركهارت : رحلات بوركهارت في بلاد النوبة والسودان، ترجمة فؤاد أندراوس، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٧م.

٢ـ جيمس بيكى : الآثار المصرية في وادي النيل، الجزء الخامس " من فيله إلى الخرطوم "، ترجمة / نور الدين الزراري، ١٩٩٤م.

٣ـ وولتر إمرى : مصر وبلاد النوبة، ترجمة / تحفة حندوسه، الهيئة المصرية للتأليف والنشر، ١٩٧٠م.

سابعاً : الدوريات :

ـ الأهرام. الجمهورية. البصير الفترة من عام ١٩٥٩ وحتى ١٩٦٨م.